



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

الندوة التحضيرية لمؤتمر

# أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى

١ - ٦ يونيو ١٩٨٥

تحرير

الدكتورة ناهد صالح

مشاركة إسماعيل

ريباب الحسينى

القاهرة

١٩٩٠

الطبعة الثانية



المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايئة

الندوة التحضيرية لمؤتمر

# أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى

٤-٦ يونيو ١٩٨٥

تحرير

الدكتورة ناهد صالح

منيرة إسماعيل

رباب الحسينى

القاهرة

١٩٩٠

الطبعة الثانية



## المحتويات \*

الصفحة	
هـ	الأعضاء المشاركون فى الندوة
ز	ورقة العمل
	<b>الأوراق التى قدمت فى الندوة **</b>
	مدخل لدراسة موضوع أخلاقيات البحث العلمى " الصراع
	الأيدىولوجى ، والنموذج الأساسى ، والاستراتيجية "
١	السيد يسسين
	حول بعض الأبعاد الإنسانية لأخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى
٩	محمود عودة
	البحث العلمى بين الحرية الفردية والمسئولية الاجتماعية
٢٣	على الدين هلال
	البحث الاجتماعى وقضية الشرعية
٣٣	ناهد هالح
	مبدأ السرية فى البحوث العلمية الاجتماعية
	( حدودها ودواعيها )
٦٧	سيد عويس

\* الأوراق التى يضمها هذا المجلد لم تكن معدة بهدف النشر ، ولكن نظرا لأهمية الموضوع الذى

تتناوله تقرر تجميعها وتوزيعها بشكل محدود .

\*\* تم ترتيب الأوراق وفقا لتسلسل عرضها فى الندوة التمهيدية .



## الأعضاء المشاركون في الندوة التحضيرية (\*)

الأستاذ / السيد يسىــــــــــــــــــــن	مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .
الدكتور / سيد عويــــــــــــــــــــس	مستشار بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .
الدكتور / صلاح عبد المتــــــــــــــــــــال	مستشار بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .
الدكتور / عبد الباسط عبد المعطــــــــى	أستاذ علم الاجتماع بكلية البنات جامعة عين شمس .
الدكتور / على الدين هــــــــــــــــلال	أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة .
الدكتور / على نصــــــــــــــــــــار	مستشار بمعهد التخطيط القومــــــــى .
الدكتور / محمد الجوهــــــــــــــــرى	أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة .
الدكتور / محمد على محمــــــــــــــــد	أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة الاسكندرية .
الدكتور / محمود عبد القــــــــــــــــادر	أستاذ علم النفس بكلية التربية جامعة الأزهر .
الدكتور / محمود عــــــــــــــــودة	أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس .
الدكتور / مصطفى سوــــــــــــــــيف	أستاذ علم النفس بكلية الآداب جامعة القاهرة .
الدكتورة / ناهد صاــــــــــــــــح	مستشارة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

## أعمال السكرتارية الفنية للمؤتمر :

رياب الحسينــــــــــــــــى	باحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .
منيرة إسماعــــــــــــــــيل	باحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

(\*) أسماء الأعضاء مرتبة وفقا للحروف الأبجدية .



## أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى فى مصر

" ورقة الداهل "

دواعى عقد المؤتمر

بعد مضى أكثر من ربع قرن على قيام أول مؤسسة قومية للبحث العلمى الاجتماعى فى مصر ، حرصت على الحفاظ على حرية البحث العلمى واستقلاله، ووعت فى الوقت ذاته مسئوليتها الاجتماعية ، والتزامها تجاه المجتمع ، وعملت على إرساء أخلاقيات البحث العلمى ، بدأ ميدان البحث الاجتماعى فى مصر يشهد فى السنوات الأخيرة بعض الظواهر وبمض الأنماط السلوكية التى أثارت بين علماء العلوم الاجتماعية وباحثيها - بل وبين المهتمين بقضايا المجتمع - ردود فعل متفاوتة فى حداثها ، ما بين التنبيه إلى خطورتها ، أو التنديد بها ، أو إدانتها .

ومن ثم كان من الطبيعى ، نظرا لخطورة تلك الظواهر وتلك الأنماط السلوكية ، التى لا تقتصر على تهديد مكانة علماء العلوم الاجتماعية ومصداقيتهم ، ومكانة العلم الاجتماعى وتهديد حرية البحث العلمى واستقلاله ، بل وتتعدى ذلك إلى تهديد قيم المجتمع ومصالحه ، كان من الطبيعى أن يتبنى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية باعتباره أول مؤسسة قومية للبحث الاجتماعى فى مصر مع أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، الدعوة إلى عقد مؤتمر يخصص لطرح قضية أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى فى مصر من كافة أبعادها السياسية والاجتماعية والعلمية .

## اهداف المؤتمر

- ١ - إثارة الوعي بين علماء العلوم الاجتماعية والباحثين بأهمية وخطورة تلك الظواهر والأنماط السلوكية ، وبنورهم الإيجابي في مواجهتها .
- ٢ - فهم الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية التي صاحبت ظهور هذه الظواهر والأنماط السلوكية وساعدت أو عملت على انتشارها ، حتى يأتى طرح الحلول لمواجهتها مستندا إلى أساس علمي .
- ٣ - التوصل إلى وضع ميثاق شرف أو ميثاق أخلاقي Ethical Code للمشتغلين بالبحث العلمي الاجتماعى ، يحدد مسئوليتهم الاجتماعية ويضع ضوابط لممارسة البحث الاجتماعى .
- ٤ - اقتراح إصدار قرارات واتخاذ إجراءات يكون من شأنها تنظيم إقرار إجراء البحوث الاجتماعية بعامة والبحوث التى يدخل فيها العنصر الأجنبى - سواء فى شكل تمويل أو خبرة - بخاصة ، بما يضمن عدم استغلال البحث العلمى للإضرار بحقوق المجتمع \* ، ويكفل فى الوقت ذاته عدم المساس بحرية البحث العلمى واستقلاله .

## الموضوعات التى يتناولها المؤتمر

يطرح المؤتمر قضية أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى فى مصر من خلال تناول عدة موضوعات تندرج تحت ثلاثة محاور أساسية :

### المحور الأول

يتناول البحث الاجتماعى كمنشأ يمارس على مستوى الدولة، ومن ثم يتناول قضية أخلاقيات البحث الاجتماعى فى بعدها السياسى ، كقضية تتعلق بالعلاقة بين البحث الاجتماعى والدولة .

\* رلى مقيمتها حق المجتمع فى أن يستفيد من نتائج البحث العلمى الاجتماعى فى ترشيد سياساته لتحقيق نموذج التنمية الذى يتفق والمصالح الحقيقية للمجتمع .

ومن ثم تناقش الأوراق المندرجة تحت هذا المحور عدة قضايا تبدأ بقضية الحرية والالتزام فى البحث الاجتماعى لتحاول التوصل إلى إجابة عن تساؤل يبدو فى ظاهره أنه تساؤل بسيط وهو البحث الاجتماعى من أجل من ؟

ثم تأتى الورقة الثانية لتتناول البحث الاجتماعى والمسئولية الاجتماعية لتطرح مسئولية الباحث الاجتماعى تجاه مجتمعه ، هل تقف مسئولية الباحث عند حد التزامه ببحث القضايا القومية والمشكلات الجوهرية والمحنة بمجتمعه ؟ أم أن مسئولياته تتعدى ذلك وتتحدد فى إطار نوره كباحث وكمثقف فى أن واحد ؟

وبعد أن تطرح قضية التزام البحث الاجتماعى والمسئولية الاجتماعية للباحث الاجتماعى ، تأتى الورقة الثالثة لتطرح قضية البحث الاجتماعى بين المراكز القومية والمراكز الخاصة وبيوت الخبرة ، ومن ثم تصبح القضية هنا : هل البحث الاجتماعى سلعة أم أن البحث الاجتماعى رسالة والتزام ؟ هل هو علاقة بين بائع ومشتري ؟ أم أنه علاقة بين باحث ملتزم وبين مجتمع ينتظر ما يقدمه له باحثوه؟

هذا التساؤل ينقلنا إلى الورقة الرابعة التى تتناول قضية تمويل البحوث الاجتماعية فتتناول هذه القضية من بعدين ، البعد الأول يتناول قضية تمويل البحث الاجتماعى من ميزانية الدولة ، والبعد الثانى يتناول ظاهرة التمويل الأجنبى للبحوث الاجتماعية من كافة أبعادها ، الأمر الذى يسلمنا إلى الورقة الخامسة التى تناقش البحوث المشتركة وضوابطها .

وتتناول الورقة السادسة قضية على جانب عظيم من الأهمية وهى قضية السرية فى البحوث الاجتماعية حدودها وبواعيها فتتناول المعضلة التى تواجه الباحث الاجتماعى والتى تنجم عن التناقض بين القيمة المحورية للعلم وهى

العلانية والنشر ، وبين ما تقتضيه أحيانا المصلحة العامة من الحفاظ على سرية ما يسفر عنه البحث الاجتماعى من نتائج . ومن ثم تحاول الإجابة عن السؤال التالى : متى وتحت أى ظرف تكون مشاركة الباحث فى بحوث سرية لا تمثل خرقا لأخلاقيات البحث العلمى ؟ .

ثم تاتى الورقة السابعة والأخيرة من الأوراق التى تندرج تحت هذا المحور لتتناول التشريعات المنظمة للبحث الاجتماعى .

الموضوعات المندرجة تحت المحور الأول :

- ١ - الحرية والالتزام فى البحث الاجتماعى .
- ٢ - البحث الاجتماعى والمسئولية الاجتماعية .
- ٣ - البحث الاجتماعى بين المراكز القومية ، والمراكز الخاصة وبيوت الخبرة .
- ٤ - البحث الاجتماعى وقضية التمويل ، والتمويل الأجنبى للبحوث .
- ٥ - البحوث المشتركة وضوابطها .
- ٦ - السرية فى البحوث الاجتماعية ، حدودها ودواعيها .
- ٧ - التشريعات المنظمة للبحث الاجتماعى .

المحور الثانى

ويتناول قضية أخلاقيات البحث الاجتماعى فى بعدها الاجتماعى .

ويتناول هذا المحور أساسا التزام الباحث ومسئوليته وسلوكه تجاه المجتمع محل البحث Community - Population من جهة ، وحقوق هذا المجتمع على الباحث من جهة أخرى ، يوضح فيه أساسا مدى اختلاف الالتزام والمسئوليات والحقوق باختلاف كون مجتمع البحث « أفرادا » أو « مجتمعا محليا » أو مؤسسة أو جماعة رسمية ... الخ ، ويوضح الموقف فى كل متى تعارضت

القيم الموجهة للبحث العلمى مع القيم السائدة فى مجتمع البحث وفى المجتمع بصفة عامة .

ومن ثم تأتى الورقة الأولى التى تتدرج تحت هذا المحور لتتناول قضية أخلاقيات البحث الاجتماعى من منظور الحفاظ على حقوق المجتمع وفى مقدمتها الحق فى معرفة الهدف من البحث ، وحساب من يجرى البحث ، الحق فى الخصوصية ، الالتزام بحماية مصدر المعلومات والحفاظ على سرية المعلومات والحق فى الاطلاع على نتائج البحث .

أما الورقة الثالثة فتتناول قضية أخلاقيات البحث الاجتماعى من خلال تناولها لحق المجتمع فى بحث المنظمات والمؤسسات الرسمية والعامة وما يثيره ذلك من إشكاليات .

الموضوعات المندرجة تحت المحور الثانى :

- ١ - البحث الاجتماعى وحقوق الانسان .
- ٢ - البحث الاجتماعى وحقوق المجتمع .
- ٣ - البحث الاجتماعى وحقه فى بحث المنظمات والمؤسسات الرسمية والعامة .

### المحور الثالث

ويتناول قضية أخلاقيات البحث الاجتماعى فى بعدها العلمى .

ومن ثم تأتى الورقة الأولى لتطرح قضية الأمانة العلمية من كافة أبعادها مع الاهتمام بشروط النقل والاقتباس ، وتأتى الورقة الثانية لتطرح أخلاقيات التعامل فى الوسط العلمى فى مجال البحث الاجتماعى ، وخاصة ما يتعلق بأخلاقيات التعاون العلمى وأخلاقيات النقد العلمى ، وتأتى الورقة الثالثة لتتناول شروط وأخلاقيات النشر العلمى فتتناول أسس نشر البحوث العلمية .

وتأتى الورقة الأخيرة لتقديم دراسة نقدية للمواثيق الأخلاقية المنظمة للبحث الاجتماعى تمهيدا لطرح ميثاق أخلاقى يلزم به المشتغلون بالبحث العلمى الاجتماعى .

الموضوعات المدرجة تحت المحور الثالث :

- ١ - البحث الاجتماعى والأمانة العلمية .
- ٢ - أخلاقيات التعامل فى الوسط العلمى .
- ٣ - النشر العلمى وشروطه .
- ٤ - المواثيق الأخلاقية وأخلاقيات البحث العلمى « رؤية نقدية » .

المشاركين فى المؤتمر

نظرا لأهمية الموضوع الذى يتناوله المؤتمر نقترح أن يدعى للمشاركة فى المؤتمر :

- ١ - رؤساء أو مديرو كافة مراكز ومعاهد البحوث الاجتماعية فى مصر مثل المعهد القومى للتخطيط - مركز بحوث الجامعة الأمريكية ... الخ .
- ٢ - رؤساء الهيئات ذات الصلة بالبحث الاجتماعى مثل الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .
- ٣ - أساتذة العلوم الاجتماعية بالجامعات ومراكز البحث الاجتماعى .
- ٤ - عدد من أصحاب بيوت الخبرة أو الاساتذة المشاركون فى أنشطتها .
- ٥ - الاساتذة والباحثون الذين شاركوا فى طرح قضية أخلاقيات البحث الاجتماعى فى مصر على مستوى الصحافة المصرية .
- ٦ - ممثلون عن الجهات الحكومية التى تتعامل مع بيوت الخبرة سواء الأجنبية أو المحلية فى مجال البحوث الاجتماعية .

## تنظيم المؤتمر

- الاتصال الشخصي بالاساتذة الذين سيتم اختيارهم لإعداد الأوراق العلمية للمؤتمر . ومتابعتهم حتى تتوافر هذه الأوراق قبل عقد المؤتمر بمدة كافية تسمح بإعداد الأوراق الرئيسية الثلاث ، حيث نتناول كل ورقة طرح أهم القضايا المتضمنة في المحور الذي نتناوله ، وتسمح أيضا باطلاع أعضاء المؤتمر عليها قبل الوقت المحدد لعقد المؤتمر .

- إرسال الدعوات وتحديد الاساتذة الذين سيشاركون في جلسات المؤتمر قبل بدء المؤتمر .

## برنامج المؤتمر

تخصص الجلسة الأولى لعرض الأوراق الرئيسية الثلاث ، ثم يقسم المؤتمر إلى ثلاث لجان ، تختص كل لجنة بمناقشة القضايا التي تناولتها الأوراق العلمية المطروحة فيها على أن يأخذ عمل اللجان طابع الحوار العلمي أكثر من طابع مناقشة أوراق علمية ، بحيث تنتهي كل لجنة إلى بعض المقترحات المنظمة لأخلاقيات البحث الاجتماعي .

وتخصص الجلسة الختامية لمناقشة كافة ما انتهت إليه اللجان الفرعية ويلورته في شكل ميثاق أخلاقي ، وطرح التوصيات التي انتهت إليها المؤتمر وتحديد مسئولية متابعتها .

## بعض الاقتراحات

\* يمكن أن تقدم في الموضوع الواحد أكثر من ورقة وخاصة بالنسبة للقضايا الخلافية .

\* تشكل لجنة قبل عقد المؤتمر بمدة كافية لاعداد مشروع الميثاق الأخلاقي .

ونظرا لأهمية هذا المؤتمر يرى المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية  
عقد « لقاء عمل » يحضره عدد من أساتذة العلوم الاجتماعية بهدف :

١ - إعداد ورقة عمل تحدد المحاور الأساسية لتناول موضوعات أخلاقيات البحث  
العلمي الاجتماعي ، والموضوعات التي تدرج تحت كل محور منها والفكرة  
الأساسية التي يعالجها الموضوع للاسترشاد بها في إعداد أوراق المؤتمر.

٢ - تحديد الدراسات الوثائقية والأساسية التي ستوضع تحت تصرف المشاركين  
في المؤتمر بهدف إيجاد لغة مشتركة بينهم ، ومنها مجموعة الوثائق الأخلاقية  
في العلوم الاجتماعية ، والضوابط المنظمة للبحوث المشتركة أو للبحوث الممولة ،  
ودراسة حالة لبعض هذه البحوث .

وحتى يصبح « لقاء العمل » هذا مثمرا يقترح أن يقوم كل أستاذ من  
الأساتذة المشاركين فيه بتقديم ورقة موجزة تتناول أحد الموضوعات المطروحة في  
ورقة العمل هذه ، أو أى موضوع آخر يندرج تحت أخلاقيات البحث العلمي .

مديرة المركز

دكتورة ناهد صالح

## مدخل لدراسة موضوع أخلاقيات البحث العلمى الصراع الأيديولوجى . والنموذج الأساسى . والاستراتيجية

السيد يسين

١ - فى تقديرنا - وحتى ندخل فى صميم الموضوع - أن مناقشة موضوع أخلاقيات البحث العلمى هى جزء من كل ، وهى بالتالى لا يمكن فصلها عن الممارسة النظرية والتطبيقية للعلم الاجتماعى فى مصر فى الماضى والحاضر على السواء .

ومن ثم ، فنحن ندعو إلى معالجة للموضوع فى ضوء رصد العلاقات الجدلية بين المستوى الكلى - ونعنى وضع العلم الاجتماعى فى السياق السياسى والاجتماعى والاقتصادى للمجتمع ، وبين المستوى الجزئى ، ونعنى تأثير هذا كله على أخلاقيات البحث العلمى .

٢ - إن موضوعات مثل الحرية الفردية للباحث فى مقابل مسئولياته الاجتماعية ، أو التزام الباحث الأيديولوجى وتأثيره على نشاطه العلمى أو نوعية المصالح الاجتماعية التى يضع الباحث جهودها فى خدمتها ، أو علاقة الباحث بالسلطة ، كل هذه الموضوعات لا قيمة لمناقشتها بشكل جزئى بغير ربطها بطريقة عضوية « بالنموذج الأساسى » Paradigm للعلم الاجتماعى السائد فى الوقت الراهن ، إن كان ثمة نموذج أساسى سائد ، والصراع بينه وبين باقى النماذج ، وعلاقة ذلك كله بالصراع السياسى والاجتماعى والاقتصادى وما يعبر عنه من صراع أيديولوجى فى المجتمع .

٣ - فى ضوء ما سبق نقترح مناقشة كل الموضوعات المتفرعة من موضوع

أخلاقيات البحث العلمى من خلال رسم معالم الخريطة الأساسية للمشهد  
الراهن فى العلم الاجتماعى فى مصر . وبهذا يتعمق فهمنا لكل جزئية من  
جزئيات الموضوع .

ويمكن أن نضع أيدينا على معالم الخريطة لو ناقشنا ثلاثة موضوعات  
أساسية مرتبطة :

أ - تحديد طبيعة المرحلة التاريخية التى يمر بها المجتمع المصرى فى  
مرحلته الراهنة وضروب الصراع السياسى والاجتماعى  
والاقتصادى التى تنور فى جنباته ، وتعبيراتها الايديولوجية ممثلة  
فى «الخطابات» المختلفة المعبرة عن التيارات السياسية المتصارعة .

ب - تحديد طبيعة النموذج الأساسى Paradigm للعلم الاجتماعى  
المصرى فى الوقت الراهن ، ورصد الصراع العلمى الدائر حول  
تسييد اتجاه ابثمولوجى محدداً أيا كان (ماركسيا أو إسلاميا أو  
عربيا) ليسيطر على النموذج ، حتى يصبح النموذج الأساسى  
السائد .

جـ - رسم معالم استراتيجية للعلم الاجتماعى تأخذ فى اعتبارها خبرة  
الماضى والوضع الراهن ، وأفاق المستقبل ، وفى ضوء استشراف  
حركة المجتمع المصرى فى العقود القادمة .

## طبيعة المرحلة التاريخية الراهنة

### وطبيعة الصراع الدائر

٤ - إذا كان القانون الذى حكم حركة المجتمع المصرى فى الحقبة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٠ هو ما يمكن أن نسميه توسيع إطار الطبقة الوسطى وفتح كافة المجالات أمامها حتى تعبر عن نفسها وتتطلق فى إطار وحدانية التنظيم السياسى ، فإن القانون الذى يحكم حركة المجتمع المصرى فى الحقبة من ١٩٧٠ حتى الآن هو إعادة إنتاج الطبقة الرأسمالية فى إطار التعددية السياسية .

٥ - ومن المنطقى أن تتأثر ممارسة العلم الاجتماعى فى كل حقبة بالقانون السائد فيها ، بما فى ذلك بالطبع أخلاقيات البحث العلمى ، ويمكن رصد ذلك - فى مجال الممارسة - فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ذاته . ذلك أنه بعد تحول المجتمع المصرى الى مرحلة الاشتراكية (بعد إعلان الميثاق) ثارت تساؤلات شتى حول دور العلم الاجتماعى فى مواكبة هذه الحركة الاجتماعية ، وضرورة تحديد دور الباحثين العلميين بصورة أكثر وضوحاً وحسماً ، وخاصة فيما يتعلق بمشكلات إنتماء الباحث العلمى ، ودوره فى صياغة أيديولوجية المجتمع السائدة ونوعية المصالح الاجتماعية والطبقات التى سيعمل لخدمتها ... الخ . ويشهد على ذلك ندوة « السياسة العلمية » التى عقدها المركز ، والتى حفلت باجتهادات شتى ، تستحق أن نقرأ اليوم ، باعتبارها وثيقة بالغة الأهمية ، تشهد بتأثير التغير الاجتماعى والأيدىولوجى على الممارسة النظرية والتطبيقية للعلم الاجتماعى .

٦ - فى ظل سيادة أيديولوجية رسمية هى « الاشتراكية » ، وتحت تأثير  
الوحدانية السياسية ممثلة فى الاتحاد الاشتراكي العربى ، كان من  
المنطقى أن تسود « أجندة البحث الاجتماعى » متأثرة بذلك . وهذه الأجندة  
معناها ببساطة تحديد قائمة بالمرغوب والممنوع بحثه . (هل كان يمكن  
مثلا فى هذه الحقبة دراسة دور المؤسسة العسكرية فى اتخاذ القرار  
السياسى والتأثير على التوجه الاجتماعى فى البلاد ؟) .

وهل كان يمكن لباحث مثلا يعتنق الليبرالية ، أن يجرى بحثا حول سلبيات  
القطاع العام ويدعو إلى حله ويبيعه للقطاع الخاص مثلا ؟

وهل كان يمكن إجراء دراسة عن القمع السياسى للمعارضين للنظام ، أو  
عن جماعة معارضة مثل الأخوان المسلمين يبدو فيها تعاطف الباحث مع  
توجهاتها وقيمها ؟

كل هذه أمثلة على تأثير نوعية النظام السياسى على الممارسة النظرية  
والتطبيقية للعلم الاجتماعى .

٧ - ونجد أنفسنا فى الوقت الراهن بدءا من عام ١٩٧٠ فى إطار مرحلة  
تاريخية جديدة تقوم أساسا - كما سبق أن أشرنا - على أساس عملية  
إعادة إنتاج الطبقة الرأسمالية ، وتسييد قيمها ، كل ذلك فى إطار التعددية  
السياسية ، التى تسمح للتيارات السياسية المختلفة - بقدر - بالتعبير عن  
نفسها أيديولوجيا .

٨ - والمسلمة الأساسية التى تصدر عنها أن مناقشة قضية أخلاقيات البحث  
العلمى لابد أن تبدأ بعرض لضروب الصراع الأيديولوجى بين التيارات  
السياسية المختلفة المتنافسة فى الساحة المصرية ، نظرا لأن ذلك سينعكس

بالضرورة على اتجاهات الباحثين الأيديولوجية ، وبالتالي على مجمل  
الممارسة النظرية والتطبيقية للعلم الاجتماعى المصرى .

٩ - ونستطيع - بغير تعسف - أن نرصد حركة الصراع الدائر بين مجموعة  
من التيارات كما يلى :

التيار الرأسمالى الانفتاحى ، والتيار الاشتراكى ، والتيار الاسلامى .

(التيار الرأسمالى الانفتاحى له جناحان : الجناح الرسمى ممثلا فى  
الحزب الوطنى الديموقراطى ، والجناح غير الرسمى ممثلا فى حزب الوفد  
الجديد ، وبصورة هامشية للغاية حزب الأحرار) .

والتيار الاشتراكى ، يعبر عنه أساسا حزب التجمع الوطنى ، وحزب  
العمل ، وبصورة غير رسمية تجمعات الناصريين والشيوعيين . والتيار  
الاسلامى تعبر عنه أساسا جماعة الإخوان المسلمين بالإضافة إلى  
الجماعات الإسلامية الأخرى .

١٠ - سينعكس هذا الصراع بالضرورة على الممارسة النظرية والتطبيقية للبحث  
الاجتماعى . وعلى سبيل المثال سنجد باحثين يضعون جهودهم العلمية فى  
خدمة التيار الرأسمالى الانفتاحى بشقيه .

وسنجد باحثين آخرين سيضعون جهودهم فى خدمة التيار الاشتراكى ،  
وبعضهم فى خدمة التيار الاسلامى .

ومن هنا ستختفى صورة « الوحدةانية العلمية » فى الاتجاه والتى كان  
يمكن أن تسود فى الحقبة الناصرية ، نظرا لسيادة التعددية السياسية ،  
مما يطرح مشكلات متعددة بالنسبة لبعض أخلاقيات البحث العلمى .

### النموذج الأساسي للعلم الاجتماعي

إذا اعتمدنا على مصطلح توماس كرون المعروف Paradigm الذي نترجمه بالنموذج الأساسي ، يمكن القول أن هناك في الوقت الراهن معركة علمية تدور حول صياغة نموذج أساسي للعلم الاجتماعي بعد سقوط النموذج القديم لأسباب شتى لا داعي الآن للدخول فيها .

والتيارات المتصارعة يمكن تلخيصها كما يلي :

- ١ - التيار الماركسي ضد التيار الوضعي - أنطوني .
  - ٢ - التيار العربي ضد التيار الغربي (نشير هنا الى النقاش الدائر حول انشاء علم اجتماع عربي ) .
  - ٣ - التيار الاسلامي (الذي يهدف إلى انشاء علوم اجتماعية اسلامية) ، ضد التيارات غير الاسلامية (الوضعية ، الغربية ، الأجنبية) إلى آخره .
- والسؤال هنا ما تأثير هذا الصراع حول النموذج الأساسي للعلم الاجتماعي على مشكلة أخلاقيات البحث العلمي ؟

### الاستراتيجية

من محصلة تحليلنا لطبيعة المرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع العربي الآن ، ولدراستنا النقدية للخطاب السياسي بكل أنواعه وتعبيراته الأيديولوجية ولطبيعة المعركة العلمية حول صياغة نموذج أساسي جديد للعلم الاجتماعي واتجاهاتها ، ينبغي وضع أسس لاستراتيجية جديدة للعلم الاجتماعي في بلادنا ،

تأخذ في اعتبارها :

- ١ - حرية التفكير والبحث العلمي .
  - ٢ - التعددية السياسية .
  - ٣ - الدور الفعال الذي ينبغي أن يلعبه الباحث الاجتماعي باعتباره مثقفا نقديا في ترشيد حركة المجتمع من خلال بلورة القضايا الخلافية ، وكشف عمليات تزيف الوعي ، وتأصيل المشكلات الكبرى .
  - ٤ - التفكير في وضع برنامج بحثي في العلوم الاجتماعية في خدمة مشروع قومي حضاري ، قد تكون سماته الأساسية :
    - التنمية المستقلة في مواجهة التنمية التابعة .
    - الديمقراطية في مواجهة القهر .
    - العدالة الاجتماعية في مواجهة الاستغلال الطبقي .
    - الوحدة العربية في مواجهة التجزئة .
    - الاستقلال الوطني في مواجهة التبعية بكل صورها .
    - الأصالة الحضارية في مواجهة التغريب .
    - النضال ضد الصهيونية العنصرية ومواجهة التطبيع .
- في تقديرنا كل ذلك له تأثير حاسم على أخلاقيات البحث العلمي .



## حول بعض الأبعاد الإنسانية لأخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى

محمد عوده

(١)

يثير موضوع الأخلاقيات العلمية ، مشكلات متعددة ، وقضايا متنوعة بعضها قديم وبعضها الآخر فرضته ظروف التطور سواء فى ميدان البحث العلمى الاجتماعى ذاته ، أو المجتمع الذى ينشط فيه ذلك البحث العلمى .

وجدير بالذكر أن المهتمين بموضوع الأخلاقيات العلمية يتفقون على أن ثمة عدد من المبادئ الأخلاقية فى بحوث العلوم الاجتماعية أصبحت تحظى باعتراف واسع النطاق وتقدير عظيم ، ومن ثم لم تعد بحاجة إلى المناقشة التفصيلية أو البرهنة على جدواها وأهميتها .

ومن بين هذه المبادئ ضرورة توفير مستوى رفيع من معايير العمل العلمى ومراعاة الأمانة المطلقة فى استخلاص النتائج وكتابة التقرير النهائى للبحث وحماية المعلومات والبيانات التى جمعها الباحث فى إطار علاقات ثقة مع جمهور البحث ، وإعطاء كل مشارك فى العمل العلمى حقه من الاعتراف والتقدير ، وكذلك الاعتراف بالفضل لكل من أفاد الباحث من أعمالهم وكتاباتهم ، والتوضيح الدقيق لمؤهلات الباحث وخبراته، وشكر الهيئات الممولة إن كان ثمة ضرورة لذلك .

أما القضية الأخلاقية المركزية فى ذلك فتتمثل فى مبدأ الأمانة العلمية التى يجب مراعاتها فى كل خطوة من خطوات البحث ، ومن هنا تأتى معارضة بعض العلماء الاجتماعيين لتحديد وتقنين معايير أخلاقية للبحث العلمى الاجتماعى انطلاقاً من أن المعايير والقواعد العلمية وحدها كافية بتنظيم وتوجيه السلوك

## العلمى والممارسات العلمية .

وعلى الرغم من وجود وجهة النظر هذه ، فإن ثمة ، مشكلات جديدة قد ظهرت إلى حيز الوجود بتحول العلماء الاجتماعيين إلى ميادين جديدة واقتحامهم لأفاق مستحدثة فى ميدان البحث العلمى ، وفى إطار هذه الظروف الجديدة أيضا تظهر المشكلات الأخلاقية القديمة فى سياقات مختلفة . وتتطلب أيضا أن تطرح على بساط البحث والمناقشة من أجل الوصول إلى حلول ملائمة للتطورات الجديدة . ونتيجة لذلك كله فإن قضية أخلاقيات البحث العلمى ينبغي أن تظل باستمرار موضوعا للجدل والحوار من أجل إعادة تحديدها وتعريفها لتظل وثيقة الصلة بالمواقف المعاصرة ومواكبة لها .

(٢)

وليس ثمة شك فى أن مناقشة مثل هذه القضية فى الأوساط العلمية الاجتماعية فى مصر تكتسب الآن أهمية هائلة ، ذلك لأن الممارسات العلمية فى الميدان الاجتماعى التى جرت فى حقبة السبعينات ، وهى الحقبة التى اصطلح على تسميتها « بالانفتاح الاقتصادى » والتى تميزت بالتوجهات الليبرالية على الصعيد الاقتصادى والتغفل الرأسمالى الواسع النطاق هى التى فرضت بصورة مباشرة طرح هذه القضية للحوار والمناقشة مرة أخرى ، ذلك لأن التغفل الرأسمالى لم يجر فقط على الصعيد الاقتصادى بل تجاوزه إلى كافة أصعدة المجتمع الأخرى ومنها الصعيد العلمى أو مجال النشاط العلمى .

فكما أفرز الانفتاح نموا للنشاط الاقتصادى الخاص ، وكما أحدث تحولا نقديا وسلعيا عميقا فى العلاقات الاجتماعية ، فإنه قد أنتج من ناحية أخرى تحولا سلعيا ونقديا فى العلاقات العلمية والنشاط العلمى ، تجلى فى أوضح

صورة فى ظهور القطاع العلمى الخاص متمثلا فى مكاتب البحوث الخاصة و «بيوت الخبرة الاجتماعية» . وكما تعاظم نشاط الوكلاء التجاريين ، فقد بدأ يظهر أيضا وينمو نشاط الوكلاء العلميين ، مع فارق يتمثل فى أن هؤلاء الأخيرين الذين ظهروا تحت صيغة « التمويل الأجنبى » أو « البحوث المشتركة » ، قد اقتصرتهم مهمتهم على تصدير المعلومات والبيانات للهيئات الممولة أو المشاركة .

وعلى الرغم من أن هذا التصور التشخيصى الأولى لا ينطبق على كافة أوجه النشاطات العلمية المشتركة ، أو الممولة من الخارج ، إلا أن هذه الأنشطة قد أضحت مثيرة للقلق لدى الأوساط والمؤسسات العلمية الوطنية ، وهو ما انعكس فى السنوات الأخيرة فى شكل جدل واسع النطاق بين المثقفين والباحثين ، واتخذ فى بعض الأحيان شكل الحملات النقاشية فى الصحف والدوريات وغيرها من مجالات النشر المختلفة .

والحقيقة أن طرح المشكلة بهذا الأسلوب ، يعنى أننا لا نميل على الإطلاق إلى التفسير السيكولوجى الفردى لهذه الظاهرة ، الذى يتمخض غالبا عن إطلاق أوصاف معينة على المشاركين فى تلك الأنشطة « الممولة أو المشتركة » كالعمالة أو الانتهازية أو الاحتراف أو غيرها من النعوت التى يتبادلها عادة المثقفون فى العالم الثالث . بل ، على النقيض من ذلك ، نتصور أن هذه الظاهرة وليدة لتحولات اجتماعية اتجهت إلى « رسملة » و « تتجير » كافة أوجه النشاط الاجتماعى والمهنى ، بما فيه النشاط العلمى والبحثى . ومن ثم فإن هذه الظاهرة لا تستوعب فقط الباحثين الذين يؤجرون قوة عملهم لهيئات أجنبية ، أو تجار البحوث العلمية والخبرة ، أو المنشطين فى البحوث المشتركة ، وإنما هى أيضا تستوعب كافة أشكال المتاجرة العلمية (الاتجار بالكتب والمذكرات والانتاج العلمى بشكل عام واحتراف الاعارات وغير ذلك ) بغض النظر عن نوعية الشعارات التبريرية التى

يرفعها هؤلاء وأولئك .

فالقضية إذن ليست قضية تمايزات شخصية وسيكلوجية بقدر ما هي قضية سياق اجتماعى واقتصادى وسياسى ، ومن ثم اختيارات اجتماعية وسياسية تعبر عن مصالح اجتماعية وسياسية أيضا .

(٣)

ليس ثمة شك فى أن هذه المواقف الجديدة التى يعايشها البحث العلمى الاجتماعى فى بلادنا تطرح بالضرورة قضايا أخلاقية جديدة لم تكن مثارة من قبل ، فقد عشنا مرحلة من مراحل تطور البحث العلمى الاجتماعى ، وهى المرحلة التى قادتها مؤسسات البحث الوطنية ، تعمل تحت شعار أن الضرورة القومية أو الأهمية القومية هى المبدأ الأساسى الذى يحكم اختيار مشكلات البحوث وموضوعاتها ، وذلك يعنى مدى الاسهام الذى يمكن أن يقدمه البحث فى علاج مشكلات ذات طابع قومى . وقد كان ذلك مبررا أخلاقيا وإنسانيا كافيا لممارسة الضغط على الموضوعات الانسانية أو الناس الذين تجرى دراستهم وإخضاعهم لمقابلات واختبارات مقننة أو غير مقننة ، مع ما قد يسببه ذلك لهم من توترات وما قد يعرضهم لمواقف نفسية مصطنعة ، وما قد يسفر عنه اقتحام وغزو لخصوصياتهم وتطفل على « أسرارهم وقضاياهم الشخصية » التى قد لا يرغبون فى التطرق إليها ، وتعرية لحياتهم الاقتصادية والاجتماعية والفكرية .

لقد كانت الضرورة القومية . والاسهام فى تشخيص مشكلات المجتمع الأساسىة الذين هم جزء منه ، ومن ثم فسوف يعود عليهم جانب من الفائدة - كانت مبررا أخلاقيا وإنسانيا لذلك كله على الرغم من التناقض « الشكىلى فى هذه الحال » مع مبادئ الخصوصية الانسانية .

لقد كان ذلك هو الهدف الإنسانى العام الذى يكمن وراء مجموعة من البحوث ذات الطابع القومى على الرغم من اقتحامها لخصوصيات الناس فى الوقت ذاته مثل بحوث الانحراف والبقاء وتعاطى المخدرات وغيرها من المشروعات العلمية التى قامت بأجرائها مؤسسات البحث الوطنى .

أما وقد ظهر النشاط التجارى فى البحوث العلمية الاجتماعية ، وهو النشاط الذى لا يضع الدافع القومى فى اعتباره غالبا ، بل تعكس أولوياته البحثية الاهتمامات الخاصة للهيئات الممولة أو المتعاقدة ، فإن هذه القضايا تصبح جديرة بالإثارة بشكل صارخ وملح ، وتظهر الحاجة الملحة أيضا إلى إعادة طرح وصياغة مشكلة إحترام وحماية خصوصية الانسان والمجتمع فى اطار متطلبات الأمن الشخصى والاجتماعى والسياسى . ذلك لأن نتائج البحوث التجارية والمولة قد لا تعود بنفع يذكر على الموضوعات الإنسانية المدروسة ، بقدر ما تؤدي إلى إعادة إنتاج إمتيازات الباحثين أنفسهم وتحقيق أهداف الهيئات الممولة . (والحقيقة أن هذه القضية يمكن أن تمتد أيضا لتشمل جانبا من البحوث التى تجرى بقصد الحصول على درجات علمية أو تعظيم الانتاج العلمى من أجل مكاسب خاصة للباحث نفسه دون وضع البعد القومى والمشكلات القومية موضع الاعتبار) .

(٤)

رأيت فيما سبق تمهيدا عاما وأوليا ولكنه ضرورى بحكم كونه يطرح بشكل عام ومختصر نوعية المناخ الذى فرض التفكير من جديد فى مشكلة أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى فى مصر من ناحية ، ولكى نتمكن من وضع القضية المحددة التى نناقشها فى هذه الورقة ، وهى قضية الأبعاد الإنسانية أو المسئولية الإنسانية للباحث العلمى الاجتماعى فى إطارها الملائم . وأعنى بالأبعاد الإنسانية هنا معناها الواسع الذى يتجاوز المعنى الضيق والقانونى لمفهوم «حقوق الانسان».

وينطلق هذا المفهوم الواسع للأبعاد الإنسانية من تصور مؤداه أن عملية البحث الاجتماعي برمتها هي عملية إنسانية من حيث كونها تجرى في وسط إنساني وبوصفها عملية تفاعل بين باحث إنساني وحالة أو موضوع إنساني قد يكون فردا أو جماعة أو مجتمعا بأكمله .

ورغم ما يفترض من وعى الباحثين بذلك جيدا ، فإنه يحدث في كثير من الأحيان أن يجرى تجاهل الكثير من الأبعاد الانسانية التي تنطوى عليها عملية البحث ، وهى الأبعاد التي تتخلل كافة مراحل البحث العلمى ، واختيار موضوع البحث ، وتطوير الإطار التصورى الملائم ، وتخطيط العمل الخاص بجمع البيانات واستخلاص النتائج وكتابة التقرير النهائى ، ويضاف إلى ذلك كله ما تنطوى عليه عملية إبداء الرأى العلمى فى القضايا أو الاحداث العامة .

(5)

يقوم الباحث عادة (سواء كان شخصا أو هيئة) باختيار موضوع البحث اختيارا شخصيا فى ضوء مجموعة من الاعتبارات ذات المعنى بالنسبة له ، وبعض هذه الاعتبارات أو المعايير قد يكون علميا ، كالحاجة إلى المعرفة حول موضوع يفترق اليه ، أو مراجعة مجموعة من الأفكار والمقولات النظرية أو غير ذلك ، وقد يمثل البعض الآخر فى ضرورات تطبيقية كالحاجة الى فهم وتشخيص مشكلة معينة من أجل التخطيط لها والتحكم فيها .

وفى كثير من الأحيان يتصور الباحث ان ما يراه مهما وجديرا بالبحث هو بالفعل كذلك لدى الآخرين . ونحن لا يهمنى من هؤلاء الآخرين فى هذا الصدد سوى المجال الإنسانى أو البشرى الذى يتعامل معه الباحث . ويجمع بياناته من خلاله ، ذلك لأنه هو العنصر الأكثر نشاطا وفاعلية فى عملية البحث ، طالما أن

إنجاز البحث مرهون بتعاونه وبالمادة التي يقدمها والتي بدونها تستحيل عملية البحث تماما (وتظهر هذه المشكلة بالطبع في البحوث الميدانية) .

أن جانبا لا بأس به من الخبرات الميدانية بالبحوث الاجتماعية يوحى بضرورة وضع الناس (المبحوثين) موضع الاعتبار ذلك لأن هؤلاء الناس قد لا يجنون في المشكلة أو الموضوع الذي يستقنون حوله مشكلة ملحة أو موضوعا هاما ومشوقا بالتالى بالنسبة لهم ، ومن ثم يجنون انفسهم واقعين تحت ضغط « رسمى أو شكلى » للحديث فيما لا يهمهم ولا يعينهم ، بينما يكونون لو اتاحت لهم الفرصة لمناقشة مشكلات حقيقية وملحة بالنسبة لهم . وما يعيننا هنا ليس هو بالتاكيد تأثير هذا الموقف «عدم استجابة موضوع البحث لاهتمامات الناس ومشكلاتهم » على صدق البيانات وبقية النتائج فتلك مشكلة تتعلق بالباحث نفسه - بل ينصب اهتمامنا الأساسى على اثاره مشكلة « مدى أخلاقية وإنسانية فرض واقحام موضوعات معينة على الناس وطلب تعاونهم بصددنا على الرغم من كونها لا تمثل بالنسبة لهم مشكلات حقيقية ، وافتعال مواقف بحثية مصطنعة تسبب ضيقا وتوترات وتقحم الخصوصية وتعزى الحياة الخاصة بون مقابل يذكر بل بون معنى حقيقى فى ذهن هؤلاء الناس » .

نستطيع أن نشير هنا بأسلوب آخر مشكلة « حق الناس فى المشاركة فى اختيار موضوعات البحث التى يطلب منهم التعاون فيها » وهى قضية لا توضع غالبا موضع الاعتبار ويدفعنا إلى إثارة هذه المشكلة بشكل حاد عدة عوامل من بينها ما يلى :

١ - وضع « الصفوة » الذى يحتله الباحثون العلميون والذى يتمخض عنه اغترابهم عن الواقع الاجتماعى وانعزالهم عن المشاركة الاجتماعية ، ومن ثم توجيههم فى دراسة الواقع الاجتماعى بتصوراتهم الخاصة التى طوروها غالبا من

خلال القراءات النظرية والجدل النظرى الذى يدور فى أروقة الصفوة العلمية أيضا. ويتجلى هذا الوضع ، فى كثير من الأحيان ، فى أن معلومات الباحث الاجتماعى عن مجال دراسته الإنسانى والبشرى وموضوعها الإنسانى لا تتجاوز تلك الاستجابات المصطنعة الملقفة فى بعض الأحيان التى جمعها من خلال أدوات منظمة ومقننة شكلا لكنها عاجزة من حيث المضمون عن تقديم معرفة حية حقيقية بموضوعات البحث الإنسانية ، ولذلك لا يصبح غريبا أن يجهل دارس القرية الحية الحقيقية للفلاحين ، وينطبق ذلك أيضا فى كثير من الأحيان على دارس الجريمة والانحراف والطبقة العاملة وغير ذلك .

٢ - ويقاوم من هذه المشكلة أيضا أن يصبح حق الباحث فى جمع مادته من الناس « حقا قانونيا » بمجرد استصداره قرار من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (وهو قرار يجرم غير المتعاونين فى تقديم المعلومات) بفرض النظر عن أهمية البحث ومعناه ودلالته بالنسبة لهم ، ومن ثم يتخذ غزو الخصوصية وفرض موضوعات معينة على الناس شكل « القهر القانونى » الذى يمارسه الباحث على موضوعاته الإنسانية .

٣ - ويتعاضد هذا القهر فى كثير من الأحيان بوجود الباحث نفسه أو هيئة البحث وبصفة خاصة فى الأوساط الشعبية فى الريف والحضر ، وهى الأوساط التى تنتظر إلى الباحثين عادة بوصفهم جزءا من السلطة (وهى نظرة صائبة إلى حد كبير) .

وليس من شك فى أن هذا القهر الذى يفرض على الناس موضوعا لا يحظى باهتمامهم ، ولا يلبى حاجات أساسية لديهم ينعكس بالضرورة على نوعية البيانات والمعلومات التى يقدمونها كشكل من أشكال « الاستجابات الاجتماعية » التى تعامل الباحثين « على قدر عقولهم » ، ومن ثم تتداخل المعايير والأبعاد

الأخلاقية الإنسانية مع المعايير العلمية ، بمعنى أن تهديد المعايير الإنسانية يقود إلى تهديد المعايير العلمية ذاتها من خلال تزييف النتائج التي قد يأخذها بعض الباحثين وواضعو السياسة مأخذ صدق ، فيدخلون بذلك فى دائرة مفرغة من الزيف والتزييف .

وتفرض هذه المخاطر ضرورة تأكيد حق الناس فى المشاركة فى طرح مشكلاتهم والتعبير عنها واقتراح ما يهمهم ، ومن ثم حقهم الأساسى فى رفض الادلاء بمعلومات وبيانات حول جوانب يرونها غير مجدية ، كما تفرض أيضا ضرورة التفكير فى مسئولية الباحث نحو الاستجابة فى اختياره لبحثه ، لاحتياجات الناس الحقيقية ومشكلاتهم الملحة ، بدلا من فرض تصورات « الصوفية » الخاصة .

حقيقة قد لا يعي بعض الناس الأهمية الحقيقية للبحث والتي قد تكون متوفرة بالفعل ، وهنا تصبح مسئولية الباحث متمثلة فى شرح كافة أبعاد بحثه ، وما يتوقع من جوانب ونتائج قد تكون خافية عليهم . لكن ذلك ينبغى أن يتم بعيدا عن الخداع أو الوعود التى لن تتحقق لأن ذلك من شأنه أن يؤثر تأثيرا بالغ السوء على مستقبل البحث العلمى الاجتماعى فى بلادنا حين يستسهل الباحثون فيدعون ادعاءات غير حقيقية بتقديم خدمات أو رفع الأمر إلى الهيئات الحكومية المعنية بحل المشكلات أو غير ذلك .

(٦)

وغالبا ما تجرى عملية جمع البيانات من خلال حالات إنسانية واجتماعية قد تكون أفرادا أو أسرا أو جماعات أو نظما ومؤسسات اجتماعية . وليس من شك فى أن كل مستوى من مستويات هذه الحالات يعنى بالمحافظة على

خصوصية معينة ، وحمايتها من أى تهديد يقع عليها أو خطر يلحق بها ، وهو ما يتمثل فى ميدان البحث العلمى الاجتماعى ، فيما اصطلح عليه « باقتحام الخصوصية » وذلك من خلال تعرية وكشف جوانب معينة قد لا ترحب هذه الحالات الإنسانية بكشفها ، أو قد تترتب على ذلك اضرار تحقيق بها أو آثار سلبية بالنسبة لها .

وتظهر مشكلة « اقتحام الخصوصية » من خلال التعارض والتناقض بين هدفين اجتماعيين ينطوى كل منهما على قيمة اجتماعية رفيعة ، الحاجة إلى معرفة مشكلات الناس واتجاهاتهم وأرائهم وبواقعهم من ناحية ، والحاجة إلى المحافظة على الحقوق الشخصية وصيانتها من ناحية أخرى .

وعلى الرغم من أن هذه المشكلة تعد مشكلة قديمة فى تراث أخلاقيات البحث العلمى على النطاق العالمى ، إلا أن أهميتها تتعاظم الآن فى ظل تنامى البحوث العلمية الاجتماعية وتطور تكنولوجياتها من أجهزة تصنت ومراقبة واستماع وتصوير وتسجيل وحاسبات الكترونية واختبارات إسقاطية ومخبرين محترفين وتدابير تخفى وخداع قد يمارسها بعض الباحثين العلميين .

والحقيقة أن مشروعات بحوث العلوم الاجتماعية قد تساهم مساهمة ملموسة فى اختزال الخصوصية وهى قضية تنطوى على مبدأ أخلاقى إنسانى بالغ الأهمية يتمثل فى أن معلومات حول حالات إنسانية واجتماعية قد يتم جمعها ويجرى استخدامها من قبل جهات وهيئات معينة ، نون أن يكون مصدر هذه المعلومات وأعياء بما يجرى ، ويرتبط هذا بمبدأ آخر لا يقل أهمية ، وهو ما يعرف بحماية البيانات من إساءة الاستخدام ، أو استخدامها من قبل جماعات وتنظيمات معادية لمصادر تلك البيانات .

وكما ينطبق ذلك على البحوث التي تجرى لحساب هيئات أو دول أجنبية (مشروع كاميلوت نمونجا) فإنه قد ينطبق أيضا على تلك البحوث المحلية التي تقتحم خصوصيات جماعات أو تنظيمات اجتماعية معينة (البحوث التي تجرى عن الجماعات السياسية والتنظيمات الدينية وغيرها) والتي قد تدعمها وتمولها في بعض الأحيان الهيئات المعنية بمراقبة أنشطة هذه الجماعات والتنظيمات .

وتثير هذه القضية مجموعة من التساؤلات التي ينبغي طرحها للحوار منها على سبيل المثال ما يدور حول نوعية المصالح والأهداف التي يعبر عنها الباحثون الاجتماعيون ، هل ينبغي أن تكون أهداف مؤسسات التمويل والدعم هي فقط موضع اعتبارهم ومحور اهتمامهم حتى وإن كانوا يتمتعون شخصيا بالحرية الكاملة في البحث ؟ هل ينبغي أن يعنى الباحث الاجتماعى بطرق استخدام النتائج التي وصل إليها في بحثه ؟ ما هي مسئولية الباحث الاجتماعى في ضمان ألا يكون لعملية البحث الاجتماعى في حد ذاتها آثار سلبية بالنسبة للحالات الانسانية التي قام بدراستها ؟

ويدخل في هذا الإطار أيضا طرق الاتصال أو التواصل بين الباحث العلمى الاجتماعى وموضوعاته الانسانية ، ذلك لأن أساليب معينة للاتصال قد تخلق - في حد ذاتها - ضغوطا وتوترات وأشكالا من القلق لدى الحالات الانسانية موضع الدراسة وتعنى بها تلك الطرق بالغة التقنين التي لا تتيح الفرصة لحوار إنسانى حقيقى . وهنا نشير تساؤلا حول حق الموضوعات الإنسانية في اختيار طرق التواصل الملائمة لها ورفض غيرها . وينسحب ذلك أيضا على لغة التواصل بين الباحث وموضوعاته الانسانية ومدى ملائمة هذه اللغة للإطار الاجتماعى والثقافى . والمناقشة هنا لا تنصب ، كما قد يبدو ، على المعايير العلمية للتواصل بقدر ما تعنى أساسا بكل ما من شأنه أن يخفف الضواغط والتوترات التي تترقب

على عملية البحث من خلال فرض أشكال اتصاليه يعميل إليها الباحث بون مراعاة لموضوعاته الانسانية .

(٧)

ونأتى أخيرا إلى مناقشة قضية ابداء الرأى العلمى فى الأحداث أو الوقائع المحلية التى قد تنفجر على المستوى الاعلامى فى لحظة معينة ، إما نظرا لخطورتها وأهميتها فى حد ذاتها فى بعض الأحيان ، أو للتغطية على مشكلات أخرى أكثر إلحاحا لدى الجماهير فى أحيان أخرى .

وقد شهدنا فى السنوات الأخيرة نماذج عديدة من مثل هذه « القنابل الإعلامية » كاحداث العنف السياسى والدينى والاغتصاب وجرائم القتل غير العادية كقتل الزوجات أو الأزواج أو الآباء أو الأبناء ، أو الجماعات والتنظيمات ذات الأنشطة «المشبوهة » (من وجهة نظر بوليسية) وغير ذلك من الأحداث والوقائع التى تنهافت الصحف وغيرها من وسائل الإعلام على نشرها فى الفترة الأخيرة (فى الوقت الذى تحجب فيه معلومات أكثر أهمية وأعمق معنى) . وغالبا ما تلجأ وسائل النشر هذه إلى محاضر الشرطة وتقاريرها . ويصاحب ذلك غالبا اللجوء إلى العلماء والباحثين الاجتماعيين (بالمعنى الواسع) لتفسير هذه الأحداث والوقائع وتشخيص الحالات الإنسانية المشاركة فيها ، فى الوقت الذى يكون فيه هؤلاء الاخيريون فاقدين لحريتهم من خلال اجراءات التحقيق والمحاكمة وغير ذلك ، وليس ثمة فرصة متاحة لتفسير تصرفاتهم بشكل حر وإنسانى .

والظاهرة الخطيرة التى نلاحظها جميعا وتمثل فى تصورنا تجاهلا لأبعاد انسانية وأخلاقية راسخة تتمثل فى تسرع بعض المتخصصين فى الإدلاء بآرائهم وتفسيراتهم إزاء أى دعوة صحفية وإعلامية ، واستنادا إلى ما ينشر والذى يعتمد

بدوره اعتماداً أساسياً على تقارير الشرطة ومحاضر التحقيق التي لا تصلح في الأعم الأغلب أن تكون مصدراً للمادة يمكن الاستناد إليها في التفسير أو في تكوين رأى علمي . ونتيجة لذلك قد تأتي هذه الآراء والتفسيرات مبسطة ومتسعة ونجدة ومفتقرة إلى أبسط مبادئ التفسير العلمي ومن بينها ضرورة توفر المادة الكافية من خلال دراسة متعمقة وشاملة للظاهرة وهو ما لا يتاح عادة لبعض هواة « النجومية الإعلامية » .

وعلى الرغم من التداخل الوثيق هنا بين المعايير العلمية والمعايير الانسانية ، فإننا نركز هنا أساساً على المخاطر الانسانية لمثل هذا التسرع والتي قد تحيق بالحالات الانسانية المشار إليها ، فالعالم الاجتماعي أو الباحث قد يسهم في هذه الحالة في تشكيل رأى عام معاد أو متعاطف دون سند علمي ، بالإضافة إلى إهدار بعض القيم الانسانية الأساسية في البحث العلمي يتمثل أساساً في تشريح حالات إنسانية وتعريفها وتفسير أفعالها بالرغم عنها ، وهي في حالة فقدان الحرية . وتفرض علينا هذه الظاهرة ضرورة إثارة تساؤل أساسي حول مدى أحقية إقدام الباحث الاجتماعي في القيام بمثل هذه الممارسات ، ومدى الحماية التي ينبغي توفرها للحالات الإنسانية المعنية من أن تكون مجالاً للتشهير الذي يرتدى في بعض الأحيان رداءً علمياً .



## البحث العلمى بين الحرية الفردية والمسئولية الاجتماعية

### ورقة عمل أولية

على الدين هلال

تعتبر قضية أخلاقيات البحث العلمى من القضايا التى لم تتل حظها بعد من التأمل والتدبير بين أعضاء الجماعة العلمية المشتغلة بالبحث والتحليل فى القضايا الاجتماعية . وفى عديد من الأحيان التى أثير فيها هذا الموضوع تم تناوله بقدر كبير من الإثارة أو الرغبة فى تصفية حسابات شخصية ، الأمر الذى جعل من الموضوع مادة إثارة صحفية وإعلامية دون أن تنتج إثارة الموضوع من كافة جوانبه أو لخلق رأى عام بين الباحثين حول أخلاقيات البحث العلمى وأصوله . كما تم تناول الموضوع فى بعض الأحيان بمنهج « إما .. وإما » فى الوقت الذى تتطلب المعالجة الموضوعية له النظر فى عديد من الاعتبارات ووجهات النظر .

إن أهمية هذا الموضوع - وضرورة بحثه - تنبع من عدد من التطورات ، لعل أبرزها بدون ترتيب ما يلى :

١ - ازدياد عدد الجامعات وأعضاء هيئة التدريس بها بشكل متسارع فى بلادنا فى حقبة السبعينات ، الأمر الذى أدى إلى اتساع قاعدة المشتغلين بالتدريس الجامعى والبحث العلمى ، أخذاً فى الاعتبار تنوع الخلفيات التعليمية والعلمية والمهنية لهم .

٢ - ازدياد مصادر التمويل الأجنبي وتعدددها ، واستعدادها لتمويل بحوث سواء للمؤسسات البحثية المصرية أو للأشخاص بشكل مباشر وفى غياب سياسة طوعية

للمجتمع ، وفى غياب أولويات واضحة للبحث العلمى والحدود التى يجب أن يراعيها الباحث ، وقع عبء وضع هذه الحدود على كل باحث على حدة .

٣ - فى إطار سياسة الانفتاح وانتشار المكاتب الاستشارية والفنية يقوم بعض الباحثين بعمل دراسات وأبحاث نظرية أو تطبيقية لصالح ممولين أجانب وبناء على تعاقدات يتم فيها تحديد النقطة المراد دراستها بواسطة الممول .

وعادة ما تكون هذه الموضوعات ذات طابع تطبيقى مرتبط بالسياسات Policy- oriented كما تدخل فيها دراسات الجدوى الاجتماعية والسياسية Social and Political Feasibility وتحليل المخاطرة Risk - Analysis وهذا النوع من الدراسات ينتهى بعمل توصيات محددة ذات طابع تطبيقى .

٤ - ضيق مصادر الدخل وازدياد التوقعات لعدد من الباحثين الأمر الذى دفعهم إلى السفر إلى الجامعات العربية أو الاشتغال داخل مصر بأعمال أخرى غير التدريس أو القيام بتدريس أعداد كبيرة من الساعات بما يؤثر على سلامة العملية التعليمية.

٥ - إزدياد الطابع الدولى للعلوم الاجتماعية Globalization من خلال المؤتمرات والتبادل العلمى بمختلف أشكاله ، الأمر الذى أدى إلى اتساع دائرة الاتصال المباشر والتفاعل بين الباحثين من دول وأقطار مختلفة .

وقد أدت هذه التطورات إلى بروز ممارسات غير متفق على جدواها أو شرعيتها من جانب المشتغلين بالبحث الاجتماعى ، كما أدت إلى امتزاز قيم البحث العلمى وأصول التدريس الجامعى . ويكفى الإشارة إلى حالات السرقنة العلمية والتطيس العلمى التى تناوشتها الصحافة فى السنوات الأخيرة .

## في مفهوم أخلاقيات البحث العلمي

إن إثارة قضية أخلاقيات البحث العلمي ينبغي أن لا تقتصر على المستوى الجزئي الخاص بسلوكيات أعضاء الجماعة العلمية كفراد ، بل ينبغي أيضا إثارتها على المستوى الكلي الذي يتعلق بدور العلم الاجتماعي في إطار البناء السياسي والاجتماعي وحق علاقة العلم الاجتماعي والمؤسسات البحثية المختلفة من جامعات ومراكز بحوث بالقوى السائدة والمهيمنة وبالذات تلك التي تدعم علاقات الاستقلال الاجتماعي والتبعية السياسية .

إن تحليل أخلاقيات العلم الاجتماعي تبدأ من الاقرار بالدور التحرري للعلم، وبأن البحوث الاجتماعية هي تبحث في أمور الانسان والمجتمع بشكل منهجي هي في المقام الأول أداة تحرير للانسان ، وهي تاريخيا أداة الانسان لمواجهة السلطة المنظمة التي تسعى لغزو خصوصيته والسيطرة على سلوكه . وأن تذكر هذه الحقيقة التاريخية هام للغاية ذلك أن أساليب وأدوات البحث الاجتماعي المعاصر كثيرا ما تستخدم لعكس هذا الغرض وتجعل من العلم الاجتماعي أداة هيمنة ودعم للأمر الواقع أكثر من كونها أداة للتحرر الإنساني .

فإذا كان الباحث الاجتماعي يقوم بملاحظة الواقع ، ومتابعة السلوك الإنساني ، واكتشاف الأنماط المتكررة في هذا السلوك ، والعوامل التي تحدد اتجاه هذا السلوك وحدته فإن نتائج هذه الدراسة التي تكشف لنا عن طبيعة السلوك الإنساني يمكن أن تستخدم أيضا للسيطرة على هذا السلوك وتوجيهه وجهة معينة .

ومن الأرجح أن كل بحث اجتماعي يمكن توظيف نتائجه سياسيا من جانب الأصدقاء أو الأعداء ، وأن كل كشف لأحد جوانب السلوك الإنساني أو

الثقافة الاجتماعية يمكن الاستفادة منها سياسيا . لذلك فمن الأرجح أن الاستفادة السياسية من نتائج البحوث الاجتماعية هي أمر لا يمكن تحاشيه أيا كان موضوع الدراسة . فبحث عن الأصول الفكرية للشخصية المصرية أو عن التقاليد الدينية في القرية أو عن جذور المقاومة الوطنية للثورة الفرنسية يمكن أن يكون لها دلالتها السياسية .

والمدخل الحقيقي لأخلاقيات البحث العلمي في هذا الجانب هو التأكيد على الطابع النقدي للعلم الاجتماعي ، وعلى الدور التغييري للباحث الاجتماعي . ذلك أن القوى الداعية للتغيير أو المبشرة بمستقبل أفضل تحتاج أيضا إلى نتائج هذه الأبحاث حتى يمكن لها تحديد وتحليل الأنوار الاجتماعية المختلفة والمواقف السياسية للقوى المتباينة .

إن تأكيد الطابع النقدي لدور الباحث الاجتماعي هو الأساس ونقطة البدء في كثير من الأمور المتعلقة بأخلاقيات البحث العلمي مثل اختيار موضوعات البحث ، وعلاقة الباحث بالسلطة ، وعلاقته بمصادر التمويل المختلفة .

يرتبط بالطابع النقدي مفهوم البحوث الاجتماعية ذاتها ، ففي ظل تأثير المدرسة الأمريكية في البحوث التطبيقية تمت عدة اتجاهات منهجية تضعف من الدور التحرري للعلم . من هذه الاتجاهات :

١ - التركيز على مشاريع البحث الكبيرة Big-science التي تتطلب أعدادا كبيرة من الباحثين وميزانيات للدراسة وعدم التركيز على البحوث الفردية التي يمكن إجراؤها بدون تمويل أو بتمويل محدود للغاية ، والتركيز على المشاريع الكبيرة يجعل الباحث نوما في حاجة إلى مصادر للتمويل ومن ثم استعدادة للعمل في المجالات التي يتوفر فيها التمويل .

ب - التركيز المبالغ فيه على أدوات البحث العلمى مثل الاستمارة والمقابلة والاختبارات النفسية وتحليل المضمون ، لقد أصبحت « الأداة » هى جوهر البحث وحلت محل « النظرية » أو « التفسير » .

ج - وكان من شأن ذلك أن البحوث الاجتماعية اتسمت بطابع جمع البيانات والمعلومات والاحصاءات أكثر من تقديمها بتفسيرات وتحليلات للمجتمع ولهذه البيانات .

ولا أقصد بالطبع نقد هذه التوجهات فى حد ذاتها ، بل لقد كان لها دور إيجابى فى تطور البحث الاجتماعى . فمما لا شك فيه أن للأبحاث الكبيرة دورها وبالذات عندما تتم على المستوى القومى فى مجالات الرأى العام أو السلوك الاجتماعى ،

والتأكيد على الأداة العلمية أمر لا بد منه وكذا دقة البيانات . ولكن النقد يتجه إلى التطرف فى هذه الأمور إلى أن تصبح « الأداة » بديلا « للنظرية » ، وأن تصبح « البيانات » بديلا « للتفسير والتحليل » ، وأن يتحول الباحث الاجتماعى إلى أداة معاونة للحاسب الآلى . وبالقدر الذى تنتشر فيه هذه الاتجاهات وتسود بين أعضاء الجماعة العلمية بقدر ما يصبحون أداة للهيمنة وللنفوذ جزءا من الأمر الواقع السائد والمؤسسة الحاكمة بغض النظر عن نواياهم وعن الموضوعات التى يدرسونها ، وعندما يحدث ذلك فإن كل حديث عن أخلاقيات البحث العلمى يصبح لا محل له .

#### **معادلة الحرية الفردية والمسئولية الاجتماعية**

التأمل العقلى والبحث العلمى هما أساسا عملية فردية يقوم بها الباحث ،

وينبغي أن لا نخدعنا طقوس البحوث الاجتماعية المعاصرة من فرق بحثية ، وعمليات مسح ، وجمع بيانات ، وحاسبات آلية ، وغير ذلك من عمليات يشترك فيها عشرات الباحثين والمعاونين عن الصفة الأصلية للبحث الاجتماعى ، وهو أنه تحليل للسلوك الانسانى فى سياقه الاجتماعى ، وهو دراسة للظواهر الاجتماعية التى يواجهها الانسان فى علاقته بالمجتمع وأن هدف الباحث هو الوصول إلى الحقيقة ونشر ما يصل اليه من نتائج من أجل تغيير الواقع ووصول الى عالم أفضل . وهكذا فإن حرية الباحث فى اختيار موضوع البحث ، وفى تحديد منهجه واقتراحاته ، وفى تفسير نتائجه هى الأساس لأى نهضة علمية أو فكرية .

ولكن هذه الحرية الفردية سرعان ما تصطدم بعدد من الاعتبارات الأخرى مثل هل يحق للباحث أن يعلن نتائج يكون من شأنها تهديد التضامن الاجتماعى لوطنه ؟ أو إبراز مواطن الضعف ونقاط الخلل وامكانات الاختراق المحتمل ؟

إذا كانت الاجابة بالنفى ، فماذا نقول للرأى المخالف الذى يرى أن نشر هذه النتائج هامة للوطن والمجتمع ، ذلك أنه من المحتمل أن تكون هذه النتائج موجودة فعلا لدى الدول الأخرى التى يقوم باحثوها بدراسات مماثلة ، ومن ثم فإن إخفاء هذه النتائج يعنى اخفاها عن أبناء الوطن مع احتمال وجودها لدى الآخرين . ثم أن عدم الحديث عن جوانب الضعف والقصور والاختراق لا يعنى عدم وجودها ، وأن الإشارة إليها يكون من شأنه تنبيه الرأى العام والمسؤولين إلى ضرورة العمل لمواجهة هذه الجوانب .

#### يبين الباحث والسلطة

وهنا يثار السؤال حول حق الباحث فى أن يحول نفسه إلى خبير للسلطة أو للممول يوظف - أو بالأحرى يبيع قدراته العقلية والتحليلية لدراسة موضوعات يتم

اختيارها وتحديدها بواسطة السلطة الحاكمة أو الممول .

ولكن ماذا عن الباحثين الذين يتفقون مع توجهات السلطة الحاكمة ولا يرون غضاظة فى المشاركة بدراسات وأبحاث فى صالح السلطة ؟ وماذا عن القائلين بأن للباحث حق التعاون مع السلطة فى مجالات الأمن القومى ضد الأعداء الخارجيين للأمة .

وينثار فى هذا المجال قضية سرية البحوث ، والأصل فى العمل العلمى علانيته ، والأصل فى الأفكار هو تداولها وشيوعها ، لذلك - وبإستثناء حالات محدودة للغاية ينبغى عدم القياس عليها ، وترتبط بأمن المجتمع فى مواجهة قوى خارجية - فإن الأصل هو عدم المشاركة فى أية أبحاث لا تؤدى إلى مطبوعات علنية ، وعدم الدخول فى أية أبحاث سرية تتعلق بالأوضاع الداخلية للبلاد .

وفى البلاد التى لجهاز الدولة دور بارز ومهيمن فيها ، فإن الجماعة العلمية لا تحقق ذاتها بمزيد من الانخراط والتداخل مع هذا الجهاز ، ولكن بضمان حريتها وتمايزها ويتأكد دورها الاجتماعى إزاء الرأى العام .

كما تثار قضية الباحثين الاجتماعيين المنخرطين فى الحياة السياسية بشكل مباشر وفعال سواء فى الحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة وبالذات عندما تتخطى المشاركة دور الدعم والتأييد إلى دور الحركة المباشرة .

فما هى الحدود مثلا بين الباحث كمحلل ودارس وناقد ، والباحث كرجل حركة سياسية يسعى إلى النفوذ والسلطة ومدى قبول هذا الباحث للأراء والتوجهات الأخرى بين طلبته ومعاونيه ، وتأثير الولاءات الحزبية والفكرية على الجماعة العلمية ، والحدود والقواعد التى ينبغى أن تنظم ذلك .

## بين الباحث ومصادر التمويل

المعرفة سلاح ، وكسلاح فإن المعرفة لا تقاس بمصدرها ولكن بمضمونها وبياتهاها . وقضية مصادر التمويل الأجنبي تثير عددا من الموضوعات :

١ - ضرورة التمييز بين أنواع البحوث المختلفة (بحوث تتم فى مؤسسات وطنية بتمويل أجنبى بشكل كلى أو جزئى - بحوث فردية تتم بتمويل أجنبى بشكل كلى أو جزئى - بحوث مشتركة يتم فيها التعاون بين باحثين وطنيين وأجانب - تعاقدات مع مكاتب فنية لدراسة موضوعات معينة يحددها الممول ) ويون التمييز بين هذه الأنواع المختلفة فسوف تظل فى دائرة العموميات .

ب - دور الهيئة الممولة فى تحديد موضوع البحث ، أو اختيار منهجه أو التأثير على مساره أو قبول نتائجه .

ج - شكل الإشراف على الجوانب المالية .

د - شكل الإعلان عن نتائج البحث وتداولها بين الجماعة العلمية .

## الأخلاقيات المهنية

من الخطأ اقتصر مناقشة قضية أخلاقيات البحث العلمى على الجوانب السياسية من الموضوع فهناك قضايا مهنية أخرى لا تقل أهمية مثل عدم قيام الباحثين بواجباتهم المهنية مثل التدريس وعدم احترام أوقات المحاضرات المخصصة للطلبة ، ومنها عدم القيام ببحوث أصلا إلا لأغراض الترقية ، ومنها عدم إخبار الباحثين بالهدف من إجراء البحث ، أو إخبارهم بهدف محبب لديهم بدعوى ضمان تعاونهم .

وفى هذا الصدد ينبغي إقرار مبدأ أنه ليس من حق الأستاذ الجامعى المشاركة فى نتائج العمل العلمى الذى يقوم بالإشراف عليه ، وليس من حقه أن يكون مؤلفا مشاركا لهذا العمل فى حالة طبعه . كذلك ليس من حق الأستاذ الجامعى أو الباحث إعمال واجباته المهنية الأساسية باسم أية مبررات مثل ضيق الحالة الاقتصادية .

لقد سعت هذه الورقة إلى إثارة عدد من التساؤلات المتعلقة بأخلاقيات البحث العلمى وصولا الى فتح حوار ، وإلى الاتفاق على قواعد أخلاقية تكون بمثابة البوصلة التى ترشد الباحثين ، والمعيار الذى يقيم وفقا له سلوكهم . وربما يكون ذلك بداية إنشاء لجنة للأخلاق المهنية فى العلوم الاجتماعية تكون مهمتها نشر الوعى بهذه القواعد ومتابعة الأمور المتعلقة بها .



## البحث الاجتماعي وقضية الشرعية

ناهد صالح

### مقدمة

لم يكن من قبيل الصيف أن واكبت حركات تحرير دول العالم الثالث من جهة ، ومحاولات قمع هذه الحركات أو احتوائها من جهة أخرى - والتي بلغت ذروتها في العقدين الأخيرين ، جهوداً مكثفة من جانب علماء العلوم الاجتماعية ، لوضع مواثيق أخلاقية Ethical Codes لمهنة البحث الاجتماعي ، تتخطى الحدود الضيقة التي تناقش قضية أخلاقيات البحث العلمي في سياقها الاجتماعي والأكاديمي ، لتضع القضية في سياقها الأيديولوجي والسياسي ، متجاوزة في ذلك معيار القيم العلمية ، ليصبح معيار الشرعية Legitimacy هو محور مناقشة هذه القضية .

لم تبرز قضية الشرعية في مجال البحث الاجتماعي من فراغ ، وإنما جاءت كرد فعل عنيف لتردى بعض علماء العلوم الاجتماعية في ممارسات بحثية مشبوهة ، فجرت الكثير من القضايا الأخلاقية ، في الوقت الذي أكدت حقيقة إمكانية الاستفادة من المعلومة العلمية الاجتماعية كمصدر للقوة والسيطرة السياسية والاقتصادية .

فبجانب ما أثير حول استغلال البحث الأنثروبولوجي لخدمة مصالح النظام الاستعماري ، بل وترحيب بعض علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية البارزين بتوجيه بحوثهم لترشيد الإدارة الاستعمارية ، فإن ما عرف في تاريخ البحث الاجتماعي باسم قضية مشروع كاميلوت Camelot ، كان البداية الفعلية لاشغال هذه

القضية ، التي لم يلبث أن زادها اشتعالا ، افتضاح اشتراك بعض المؤسسات الأكاديمية ، وبعض علماء العلوم الاجتماعية ، بخبرتهم البحثية والعلمية ، في حرب قيتنام ، والعمل لحساب المؤسسة العسكرية ، ولحساب وكالة المخابرات الأمريكية.

### **تصاعد الاهتمام بقضية الشرعية في البحث الاجتماعي**

إذا كان الاهتمام بقضية الشرعية في مجال البحث الاجتماعي قد بلغ ذروته في الستينات والسبعينات ، فإن تتبع تاريخ البحث الاجتماعي في نموه وتطوره ، وأهم الأحداث التاريخية والمحددات السياسية التي انعكست على توجهاته ، يساعدنا بلا شك على تتبع تصاعد هذه القضية ، ووضعها في سياقها السياسي قبل أن نضعها في سياقها العلمي .

من هذا المنطلق يمكن أن نميز بين ثلاث مراحل تاريخية : المرحلة الأولى ، بدأت ببداية وضوح معالم البحث العلمي الاجتماعي في منتصف القرن التاسع عشر ، وامتدت حتى بداية الحرب العالمية الأولى ، لتبدأ منها المرحلة الثانية التي شملت الفترة ما بين الحربين العالميتين وبداية حركات تحرر واستقلال دول العالم الثالث. وبانحسار الاستعمار بصورته التقليدية بدأت المرحلة الثالثة ، التي شهدت منذ منتصف الستينات بالذات تصاعدا في الاهتمام بقضية الشرعية في البحث الاجتماعي .

### **المرحلة الأولى : غياب قضية الشرعية**

تخلق البحث الاجتماعي في أوروبا منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر كرد فعل للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي فجرتها الثورة الصناعية . ومن ثم كان طبيعيا وقد اتجهت النظريات الاجتماعية إلى مساندة النظام الرأسمالي وتبرير أوضاعه الطبقيّة في إطار مفهوم التوازن والتكامل الاجتماعي ،

كان طبيعيا أن يتجه البحث الاجتماعى إلى دراسة الظروف السينة التى تعيشها طبقة العمال والفئات المحرومة فى المجتمع ، بأمل - من الباحثين - أن تتخذ السلطات المسئولة ، بناء على نتائج هذه البحوث ، الاجراءات الاجتماعية والاقتصادية التى تكفل استقرار المجتمع والحفاظ على النظام القائم .

فالببحث الاجتماعى - السوسيولوجى بالتحديد - كان يجرى فى المجتمع الغربى من جانب الصفوة العلمية ، بأمل أن تستفيد منه « الصفوة الحاكمة » ، فى اتخاذ الاجراءات التى تراها فى صالح « الطبقة العاملة » و « الطبقات المحرومة » ، بما يكفل استقرار المجتمع . ومن ثم لم يكن هناك وجود لقضية الشرعية . حيث كانت هناك قناعة من جانب القائمين بالبحث الاجتماعى بأن المصالح الحقيقية لهذه الطبقات يحددها لهم من هم « أعلى » منهم اجتماعيا .

وقد وجد هذا الاتجاه الأتوقراطى نحو مصالح الطبقات والفئات التى يتم بحثها ، مساندة ودعما من تبنى نموذج العلم الطبيعى ، ومن الإيمان بالمفهوم السائد للموضوعية العلمية ، حيث الحقائق الخاصة بأى ظاهرة اجتماعية «موجودة » فى المجتمع وأنها تنتظر فقط أن تكتشف من قبل باحثين غير متحيزين. اما الانحياز الأيديولوجى أو الإنحياز الطبقي فلم يكن محل نقاش إذ ذاك .

وإذا كان البحث الاجتماعى فى المجتمع الغربى إبان تلك المرحلة لم يفجر قضية الشرعية ، أو غيرها من القضايا الأخلاقية حيث جاء متناغما مع مصالح الطبقة البرجوازية الصاعدة ، ومع أهداف النظام الرأسمالى القائم ، فإنه كان طبيعيا أيضا ألا تثير البحوث الانثروبولوجية فى المجتمعات «البداية» والمتخلفة ، إبان هذه الحقبة ، أيا من القضايا الأخلاقية ، خاصة وقد أجريت تحت شعار أن المعرفة العلمية بالمجتمعات البدائية تحقق مزيدا من الفهم للمجتمع الغربى ، فى

الوقت الذى جاءت فيه متسقة مع الايديولوجية الاستعمارية السائدة .

مجمل القول أنه تضافرت عدة عوامل فى هذه المرحلة الأولى من تاريخ البحث الاجتماعى لتتسبب فى غياب قضية الشرعية .

فالسلطة من جهة ، لم تكن متركة لإمكان الاستفادة من المعلومة الاجتماعية ، سواء الاستفادة منها فى دعم سلطاتها داخليا ، أو بسط ودعم نفوذها خارجيا . ومن ثم كان موقف اللامبالاة منها تجاه البحث الاجتماعى ، مكتفية فى التعامل مع العلماء كصفوة لها امتيازها الذى يؤهلها لإجراء بحوث اجتماعية باسم العلم ، دون أدنى تدخل من جانبها .

وعلماء العلوم الاجتماعية من جهة ثانية وقد تمثلوا الايديولوجية الرأسمالية والاستعمارية المهيمنة اذ ذاك ، واتخذوا العلم الطبيعى نموذجا لبحوثهم غفلوا ، أو تغافلوا ، عن الأبعاد السياسية لنشاطهم البحثى ، وما تثيره من قضايا أيديولوجية وأخلاقية .

والمجتمعات والطبقات والفئات التى أجريت فيها أو عنها هذه البحوث من جهة ثالثة ، كانت فى موضع متدن ، فهم إما مجتمعات متخلفة ، وأما طبقات دنيا . ومن ثم ، ومع غياب الوعى الحقيقى بمصالحها لم تتسائل ، ولم تجد من يتسائل نيابة عنها ، عن العائد الحقيقى عليها من هذه البحوث .

باختصار فإن تضافر عوامل عدة شملت ثالوث البحث الاجتماعى - السلطة - الباحث - المجتمع - إبان تلك المرحلة يفسر لنا غياب قضية الشرعية ، بل رأى قضية أخلاقية أخرى لها أبعادها الايديولوجية ، من تراث البحث الاجتماعى فى تلك الحقبة .

## المرحلة الثانية : حجب قضية الشرعية

وإذا انتقلنا الى المرحلة الثانية فى تاريخ البحث الاجتماعى ، وهى التى تمتد لتشمل الفترة بين الحربين العالميتين ، نجد أن البحث الاجتماعى بدأ يكتسب أبعادا سياسية جعلت الترية مهياة لظهور قضية الشرعية .

فنتيجة لما أحرزه البحث الاجتماعى من تقدم وانتشار ، أدركت السلطة فى المجتمعات الغربية أهمية الاستعانة بالبحث الاجتماعى فى رسم وتنفيذ سياساتها داخليا ، ودعم سيطرتها وبسط نفوذها خارجيا ، إلا أن التوجهات الأيديولوجية لعلماء العلوم الاجتماعية نحو النظام الرأسمالى والفكر الاستعمارى ، فى وقت لم يكن قد ظهر فيه بعد الاتجاه الراديكالى بين علماء علم الاجتماع بالذات ، عمل على حجب قضية الشرعية ، بل وعلى تغييبها « علميا » .

ونظرا للأهمية التى تمثلها هذه المرحلة فى تاريخ البحث الاجتماعى بالنسبة لناقشتنا لقضية الشرعية فى البحث الاجتماعى ، حيث تمثل بداية مكثفة لاستغلال البحث الاجتماعى من جانب الدول المتقدمة للسيطرة سياسيا واقتصاديا على دول العالم الثالث ، وتمثل فى الوقت ذاته مسابرة من جانب بعض علماء العلوم الاجتماعية لهذه التوجهات ، فثمة يمكننا أن تلقى عليها مزيدا من الأضواء ، بعرض الدور الذى لعبه البحث الانثروبولوجى بالذات إبان تلك المرحلة فى بسط ودعم النفوذ الاستعمارى .

لم يعد أكثر الانثروبولوجيين تحمسا لعلم الانثروبولوجيا اليوم ، بقادر على نفى العلاقة الصيقة بين الانثروبولوجيا الاجتماعية والنظام الاستعمارى والفكر الاستعمارى إبان تلك المرحلة من تاريخ البحث الاجتماعى ، فاقصى ما يستطيع الواحد منهم قوله هو « أن الانثروبولوجيا لم تكن مجرد عون للاستعمار » أما طبيعة هذا العون ومداه فتحدده الوثائق من جهة ، ويحدده التحليل السوسيولوجى

للمضامين السياسية للنظرية والمنهج فى البحث الانثروبولوجى من جهة أخرى .

فقد كشفت الوثائق النور الذى قام به بعض الانثروبولوجيين ، بل بعض اعلام علم الانثروبولوجيا الاجتماعية فى توجيه بحوثهم لخدمة المصالح الاستعمارية . ويكفى الرجوع إلى الوثائق التى ضمنها أرشيف حكومة السودان إبان الحكم الاستعماري والتي أكدت انزلاق بعض الانثروبولوجيين إلى العمل لحساب السلطة الاستعمارية . والتي أكدت على :

- أن المعرفة بالجوانب الثقافية والاجتماعية للمجتمع أمر لا غنى عنه لإحكام السيطرة الاستعمارية ، وأن هذه المعرفة لا بد وأن تكون معرفة علمية تستند إلى البحث العلمى الانثروبولوجى .

- أن تدخل الإدارة الاستعمارية أمر لا بد منه فعليها أن توجه الانثروبولوجيين لدراسة موضوعات بعينها وتحدد فترة معينة لانجازها ، حرصا على ألا تستغرقهم إهتماماتهم العلمية فتطغى على الهدف الحقيقى من وراء تكليفهم بهذه البحوث .

- أن تحقيق هذا لا يتم إلا عن طريق استخدام الانثروبولوجيين للعمل لحساب الإدارة الاستعمارية سواء بصورة دائمة كموظفين تابعين لها ، فيكلفون بإجراء مسح شامل للمجتمع ، على غرار المسح الجيولوجى له . ولما بصورة مؤقتة حيث يكلفون ببحث موضوعات محددة .

ومن ثم لم يكن مثيرا الدهشة أن تعرف هذه المرحلة من تاريخ البحث الاجتماعى وظيفه انثروبولوجى الحكومة Government Anthropologist وأن يتورط ، أو بالأحرى يسعد ، بعض الانثروبولوجيين البارزين بالعمل لحساب الحكومات الاستعمارية ، ويقصر بحثه على تلك التى تخدم مصالحها وأهدافها ،

بل ويعلن صراحة ويحض على ضرورة تعاون علم الانثروبولوجيا مع الادارة الاستعمارية . وأن يتقاضى تماما عن تناول النظام الاستعماري « كمشكلة » سياسية وتاريخية . هذه الحقيقة الأخيرة تنقلنا إلى الدور غير المباشر في استقلال الانثروبولوجيا لدعم النظام الاستعماري والحفاظ على استمراره واختيار الانثروبولوجى للتعايش ، وتطيفيا ، فى سلام مع هذا النظام . وإلا فبماذا نفسر - رغم الكم الهائل من البحوث الانثروبولوجية التى أجريت إبان تلك المرحلة والتنوع فى موضوعاتها - فلماذا لم يحظ النظام الاستعماري فى المجتمعات البدائية باهتمام الانثروبولوجيا ؟ لماذا لم يدخل كأحد أبعاد الدراسة الانثروبولوجية « المتكاملة » لفهم المجتمع المحلى ؟ لماذا لم تبحث علاقات القوة والصراع فى هذه المجتمعات ، رغم أنها تعد مدخلا أساسيا لدراسة أى مجتمع ؟ لماذا استبعد البعد التاريخي ؟ لماذا الحرص على دراسة المجتمع المحلى ، كوحدة قائمة بذاتها؟ لماذا الانتقال مباشرة من دراسة المجتمع المحلى إلى دراسة المجتمع العالمى أو الانسانى دون مرور بحقيقة علاقات القوة بين الدول الأوربية المسيطرة وبين هذه المجتمعات الخاضعة .

مجمل القول أن البحث الانثروبولوجى فى تلك المرحلة ، بانطلاقه من إطار الوظيفية ، وباتخاذ نموذج التوازن ، ويتبنى لمفهوم التجانس ، ويتفليبه للاتجاه السلوكى على الاتجاه السوسيولوجى ، وبإغفاله للبعد التاريخى ، ويعتمده على التفسيرات النفسية ، وبإغراقه فى الامبريقية ويعدّه عن الاهتمام بالنظرية ، ساهم بشكل غير مباشر فى دعم النظام الاستعماري من جهة بتجاهله ، ومن جهة أخرى بتأكيد دونية أو بدائية المجتمعات الخاضعة له .

هذا التناغم المتكامل بين السلطة (الاستعمارية) من جهة ، وبين بعض الباحثين الانثروبولوجيين من جهة أخرى - الذى كانت أدنى درجاته فى شكل

مسايرة النظام الاستعماري بعدم بحث حقيقته ، وكانت أعلى درجاته في شكل مساندة النظام الاستعماري بتقديم المعلومة الاجتماعية العلمية له - هذا التناغم يفسر لنا لماذا لم تطرح قضية الشرعية في مجال البحث الاجتماعي ابان تلك المرحلة ، رغم أنها مرحلة شهدت استقلالاً سافراً للبحث الاجتماعي لصالح المستعمر وعلى حساب المستعمر ، وفي الوقت ذاته يفسر لنا لماذا كان الاهتمام في هذه المرحلة بأخلاقيات البحث العلمي قاصراً على تأكيد القيم العلمية ، الموضوعية العلمية ، والحياد العلمي بالذات ، أو تحديد أخلاقيات التعامل بين الباحث والمبحوث ، أما الأخلاقيات التي تحكم علاقة الباحث بالسلطة والتي تحدد التزامه تجاه مجتمعه وتجاه المجتمع العالمي والمجتمع الانساني ، فلم تعط أى اهتمام في تلك المرحلة ، بل كان هناك حرص على اضعاف الطابع الفردي على قضية أخلاقيات البحث العلمي ، والتغاضي عن المضامين السياسية والايديولوجية لها .

### **المرحلة الثالثة : طرح قضية الشرعية**

إذا كانت قضية الشرعية في مجال البحث الاجتماعي ، وبالذات شرعية علاقة التبعية بين الباحث الاجتماعي وبين السلطة ، ومن ثم شرعية توجيه بحوثه لخدمة مصالحها على حساب مصالح المجتمع وحقوقه ، قد حجت تماماً خلال الفترة السابقة من تاريخ البحث الاجتماعي رغم انغماس البحث الاجتماعي والانثروبولوجي بالذات في أبشع صور الاستغلال ، فإن المرحلة الثالثة في تاريخ البحث الاجتماعي ، والتي تمتد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا ، قد شهدت بداية الاهتمام الفعلي بقضية أخلاقيات البحث الاجتماعي في بعدها السياسي والايديولوجي حيث انطلق علماء العلوم الاجتماعية ، وعلماء علمي الاجتماع والانثروبولوجيا بالذات ، بقضية أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي من

إسار مناقشتها كقضية تتعلق بالالتزام بالمنهج العلمى ، وبالقيم العلمية ، وبالسلوك العلمى أو كقضية تتناول تنظيم العلاقات والتعاملات فى المجتمع العلمى ، أو بين الباحث والمبحوث لتتعلق بها إلى مجال أوسع فتطرحها فى سياقها السياسى تفسح الطريق لكى تصبح قضية الشرعية هى القضية المحورية عند تناول أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى .

وقد تضافرت فى هذه المرحلة عدة عوامل ساعدت على طرح هذه القضية بشكل حاد وبشكل عميق فى الوقت ذاته .

فمن جهة فرضت الفظائع التى ارتكبت فى الحرب العالمية الثانية ، وتسخير إنجازات العلم الطبيعى فى عمليات الإبادة والتدمير ، فرضت طرح قضية المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility للعالم للنقاش ، ومقولة أن المعرفة العلمية لصالح البشرية للتمحيص . وإذا كان الاهتمام بهذه القضية انصب أساسا على المسؤولية الاجتماعية للعالم الطبيعى ، إلا أنه لم يلبث أن اتسع ليشمل المسؤولية الاجتماعية للعالم الاجتماعى وليدعمها بفكرة المحاسبة الاجتماعية Social Accountability .

ومن جهة ثانية شهدت هذه المرحلة البداية الفعلية لحركات تحرر دول العالم الثالث وحصولها على إستقلالها ، وبالتالى انحسار الاستعمار فى صورته التقليدية ، ومحاولاته المستميتة فى الوقت ذاته للاحتفاظ بنفوذه السياسى وممارسة استغلاله الاقتصادى . وقد واكب ذلك الوضع تقدم فى العلم الاجتماعى ، وإدراك لأهمية المعرفة العلمية كمصدر للقوة ولإمكان الاستفادة من نتائج العلم الاجتماعى ، ومن البحوث الاجتماعية ، فى إحداث تغيير مقصود فى المجتمع ، وهو وضع يختلف تماما عنه فى المرحلة السابقة . ومن ثم كان لابد أن تطرح قضية شرعية البحث الاجتماعى من منظور قضية التغيير إلى أين ؟

ولصالح من ؟ باعتبارها لب وجوهر هذه القضية .

ومن جهة ثالثة فإن تاريخ العلم الاجتماعى فى تلك المرحلة ، وخاصة منذ أواخر الخمسينات وبداية الستينات ، تميز بظهور علم اجتماع المعرفة من جهة ، وبداية تبلور الاتجاه الراييكالى فى علم الاجتماع من جهة أخرى ، الأمر الذى أدى إلى كشف المضامين السياسية للنظريات السوسيولوجية والانثروپولوجية السائدة ، وتأكيد انحيازها للايديولوجية الرأسمالية ، ومن ثم كان طبيعيا فى ظل هذا الاتجاه النقدى أن تطرح كافة أبعاد العلم الاجتماعى والبحث الاجتماعى للنقاش ، سواء من حيث النظرية ، أو المفاهيم ، أو المنهج ، أو نوعية الأسئلة المطروحة ، ومن ثم كان طبيعيا أيضا أن تطرح قضية الشرعية فى مجال البحث الاجتماعى من منظور الانحياز الايديولوجى للباحث ، وعلاقته بالسلطة ، والتزامه تجاه المجتمع .

ومن تضافر هذه العوامل جميعها بدأت الدراسة الجادة لسوسيولوجية علم الاجتماع Sociology of Sociology وبالتالي لسوسيولوجية البحث الاجتماعى Sociology of Social Research ومن ثم جاءت البداية ، فى هذه المرحلة بفصح الدور الذى لعبه البحث الانثروپولوجى فى خدمة النظام الاستعمارى .

وفى غمرة اهتمام علماء الاجتماع والانثروپولوجيا ، منذ بداية الستينات ، ببحث وفصح أبعاد استغلال البحث الانثروپولوجى فى « الماضى » لخدمة الاستعمار بصورته التقليدية ، جاءت قضية مشروع كاميلوت ، فى منتصف الستينات ، لتؤكد استغلال البحث الاجتماعى فى « الحاضر » لخدمة الاستعمار فى صورته المعاصرة ، ثم جاء كشف تورط بعض علماء العلوم الاجتماعية فى إجراء بحوث لحساب وكالة المخابرات الامريكية ، واستغلال البعض منهم لوضعهم الوظيفى ، وإلصاق المؤسسات الأكاديمية التى يعملون بها ، كغطاء لجمع معلومات

لحساب أجهزة المخابرات وخدمة عملياتها ، ليوضح أن القضية ليست مجرد أداة للممارسات بحثية في الماضي ، أو كشف المضامين الامبريالية للنظريات الاجتماعية السائدة في الحاضر ، وإنما القضية أخطر من ذلك بكثير، فهي قضية استخدام سلاح العلم الاجتماعي كسلاح عصرى يضمن استمرار علاقات القوة، التي تتمثل على المستوى العالمى ، فى علاقات السيطرة من جانب الدول المتقدمة والدول الرأسمالية بالذات ، وتتمثل فى مستوى الدول النامية فى علاقات السيطرة من جانب النظم العسكرية والنظم البوليسية بالتحديد .

ومن ثم شهدت هذه المرحلة تحولا فى معالجة قضية أخلاقيات البحث الاجتماعى ، فلم تعد قضية تتعلق بسلوكيات الباحث الفرد ، أو قضية تتعلق بالقيم العلمية ، أو بعلاقة الباحث بالمبحث ، وإنما أصبحت القضية هى قضية نظام سياسى تطرح فى إطاره قضية الشرعية فى البحث الاجتماعى ، من منظور أبعاد العلاقة بين السلطة وبين الباحث الاجتماعى من جهة ، وبين البحث الاجتماعى والمجتمع من جهة أخرى .

ومن هنا كان من الطبيعى ألا يترك تحديد ضوابط هذه العلاقة للباحث الفرد ، ولعابيره وقيمه وأخلاقياته ، وإنما كان لابد وأن تأخذ العلوم الاجتماعية المبادرة فى طرح هذه الضوابط وتحديدها . وفعلا شهدت فترة السبعينات بالذات نشاطا مكثفا من جانب الروابط العلمية للعلوم الاجتماعية ، وخاصة علم الانثروبولوجيا ، وعلم الاجتماع ، وعلم السياسة وعلم النفس تبلور هذا النشاط فى مجموعة المواثيق الأخلاقية التي تنظم العمل العلمى الاجتماعى ، وتضع محكات لشرعية البحث الاجتماعى .

## محوران لمناقشة قضية الشرعية في مجال البحث الاجتماعي

سننطلق في مناقشتنا لقضية الشرعية في مجال البحث الاجتماعي من منظور « سوسيولوجيا البحث الاجتماعي » ومن هذا المنظور يأتي تناولنا لقضية الشرعية في سياقها السياسي ويأتي إدراكنا لها كقضية سياسية وأيديولوجية قبل أن تكون قضية أخلاقية أو أكاديمية . ومن ثم يأتي تناولنا لهذه القضية من محورين :

**المحور الأول :** وفيه نتناول النشاط البحثي في حدود الدولة الواحدة ومن ثم نناقش قضية الشرعية في إطار العلاقة بين البحث الاجتماعي وبين السلطة الحاكمة من جهة ، وبين البحث الاجتماعي والمجتمع من جهة أخرى . بحث العلاقة الأولى يفجر قضية حرية البحث العلمي وضمانات الحفاظ عليها ، وبحث العلاقة الثانية يفجر قضية التزام الباحث وحقوق مجتمعه عليه . وهما في الواقع وجهان لعملة واحدة .

**المحور الثاني :** وفيه ننظر إلى النشاط البحثي كنشاط يتعدى حدود الدولة الواحدة ، ومن ثم تطرح قضية الشرعية هنا في إطار علاقات القوة بين الدول ، وتفجر قضية الانتماء الوطني للباحث الاجتماعي وتوجيه البحث الاجتماعي لخدمة مصالح وطنه ، في مقابل انتماء الباحث إلى المجتمع العالمي وتوجيه البحث الاجتماعي لما فيه صالح البشرية ، فالقضية تعالج هنا من منظور نور العالم الاجتماعي " كباحث وك مواطن " من جهة ، وبوره « كباحث وإنسان » من جهة أخرى .

### المحور الأول : السلطة السياسية والبحث الاجتماعي

يكشف لنا تحليل العلاقة بين السلطة السياسية وبين البحث الاجتماعي ،

أن طبيعة النظام السياسى للدولة ، وطبيعة المصالح الاجتماعية والاقتصادية التى يمثلها هذا النظام تحدد طبيعة العلاقة بين البحث الاجتماعى وبين السلطة السياسية .

فإذا تصورنا النظم السياسية تقع على متصل ، فإن النظام الليبرالى يقع على أحد قطبى هذا المتصل بينما يقع النظام الشمولى على القطب الآخر له . وبين هذين القطبين تقع النظم السياسية الأخرى حيث نجد نظام دولة الرفاهية Welfare System يقترب من النظام الليبرالى ، بينما كلما ازدادت معالم الأيديولوجية الاشتراكية فى النظام السياسى ، كلما ازداد اتجاهه نحو قطب النظم الشمولية .

اما النظم السياسية لدول العالم الثالث ، فإنها تتأرجح بين هذين القطبين حيث يقترب بعضها من قطب النظام الشمولى ويقترب البعض الآخر من قطب النظام الليبرالى . بل إن الدولة الواحدة منها ، تتأرجح أحيانا بين هذا القطب أو ذاك ، وفقا لتغير توجهات السلطة الحاكمة بها ، وتغير اتجاه انحيازها أو تبعيتها السياسية لإحدى القوتين العظميين . وعموما فإن مظلة النظام التسلطى تكاد تغطى غالبية دول العالم الثالث ، بصرف النظر عن توجهاتها السياسية نحو قطب أو آخر .

فى النظم الشمولية لا تثير علاقة البحث الاجتماعى بالسلطة السياسية أى مشكلة أو أى نوع من الحساسية . ففى ظل أيديولوجية تقوم على أساس هيمنة النظام السياسى على كافة النظم الأخرى . وسيطرة الجهاز السياسى على كافة المؤسسات والهيئات ، فإن البحث الاجتماعى مثله فى ذلك مثل أى نشاط آخر يخضع ويقتبل هيمنة الدولة وسيطرتها . ويكون أى كسب لبعض الحرية ، أو لمزيد من حرية البحث العلمى الاجتماعى ، هو فى الواقع انعكاس لقدر المرونة

الأيديولوجية التي يسمح بها النظام السياسى . ويمكن أن نأخذ الاتحاد السوفيتى كنموذج للنظام الشمولى . فطوال الحقبة الستالينية التى سادتها مختلف صور القمع الفكرى ، لم تظهر الحاجة إلى البحث الاجتماعى أو قيام علم اجتماع أصلا ، فالمادية التاريخية هى بذاتها علم الاجتماع الماركسى . ومن ثم اكتفى فى هذه المرحلة فى دراسة الظواهر الاجتماعية المختلفة بالتحليلات النظرية الدجماطيقية التى تستند إلى المقولات الأساسية فى المادية التاريخية . ويانتهاء هذه الحقبة ويظهر قدر من التحرر فى مختلف الميادين انعكس ذلك على العلم الاجتماعى ، فكانت بداية ظهور البحث الاجتماعى الذى ينزل إلى الواقع لبحثه ودراسته منطلقا فى ذلك من الأيديولوجية الماركسية وملتزمًا بها . وفى النظام الشمولى أيديولوجية العالم لابد وأن تسخر لأيديولوجية الدولة . ومن هنا فإن ممارسة البحث الاجتماعى فى الاتحاد السوفيتى ، تتطلق فى مجملها من منطلق تبرير النظام الاجتماعى لا تحليله أو نقده ، لذلك فليس من قبيل الصدف ، أنه كلما ازدادت قبضة النظام الشمولى وتطرفه كلما قلت فرص إجراء البحوث الاجتماعية ، وكلما قلت فرص نشر المعلومات العلمية الاجتماعية ، التى قد يتوصل إليها الباحثون ، متى تعارضت مع النظام القائم أو أيديولوجيته .

نخلص من هذا إلى أن علاقة البحث الاجتماعى بالسلطة السياسية فى النظم الشمولية هى علاقة هيمنة من جانب السلطة ، وتبعية وخضوع من جانب البحث الاجتماعى ، إلا أنها فى الواقع ليست علاقة تبعية عضوية أو مادية فحسب ، ولكنها أولا وقبل كل شئ هى علاقة تبعية لنفس الفكر السياسى وانفس الأيديولوجية السائدة . ومن ثم فقضية الشرعية فى مجال البحث الاجتماعى فى ظل النظام الشمولى ، قضية غير ذات موضوع ، فمن منطلق الأيديولوجية التى يستند إليها هذا النظام ، والتى يؤمن بها علماء العلوم الاجتماعية فى الوقت نفسه ، فإن النشاط البحثى مثله فى ذلك مثل أى نشاط اجتماعى آخر ، لابد وأن

يكون تحت سيطرة الدولة وهيمنتها . أما مدى هذه السيطرة أو الهيمنة وتدخلها في حرية البحث العلمى فإن الذى يحكمه هو سلاح الايديولوجية ، وهو نفس السلاح الذى يؤمن به الباحث الاجتماعى فى تلك الدول .

وعلى نقيض النظام الشمولى فإن النظام الليبرالى يكفل استقلال البحث الاجتماعى عن السلطة ، فمؤسسات البحث الاجتماعى لها استقلالها ، والباحثون غير ملزمين رسميا بأن ينطلقوا فى بحوثهم من توجهات ايديولوجية محددة ، أو أن تفسر نتائجهم فى إطار هذه التوجهات .

إلا أن مزيدا من الدراسة النقدية لعلاقة البحث الاجتماعى بالسلطة وبالنظام السياسى فى المجتمع الليبرالى ، الذى تعد الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا له ، يبين لنا أن هذا الاستقلال ، ما هو إلا استقلال صورى ، يخفى وراءه نوعا من التبعية ، وهى ليست مجرد تبعية فكرية ترجع الى انتماء ايديولوجى واحد ، وإنما هى تبعية ترجع إلى أن نمط العلاقة بين البحث الاجتماعى وبين السلطة فى النظام الليبرالى هو تماما كنمط العلاقة التى تسود فى السوق بين البائع والمشتري ، حيث يكون البائع عادة - إلا فى حالات استثنائية - فى موقف الضعيف الخاضع بينما يكون المشتري فى موقف القوى المسيطر .

فالمؤسسات البحثية لكى تستمر فى ممارسة نشاطها فى مجال البحث الاجتماعى ، لا بد من أن تمول ، ولكى تمول ، لا بد وأن تنتج نوع السلعة التى تتفق وحاجة الممول ، ومن ثم كان من المنطقى أن يتجه البحث الاجتماعى إلى خدمة مصالح السلطة السياسية ، والنظام السياسى ، والايديولوجية التى يستند إليها هذا النظام .

وقد أوضح عالم الاجتماع الشهير هورثيتز طبيعة العلاقة بين البحث الاجتماعى وبين السلطة فى النظام الليبرالى ، حيث أكد انه فى الوقت الذى يكفل فيه هذا النظام الاستقلال الذاتى للعلم الاجتماعى ، إلا انه فى مقابل أن يظل العلم الاجتماعى ، ومن ثم البحث الاجتماعى محتفظا ، ومحافظا على استقلاله هذا ، فإنه يفقد وضعه ونفوذه أو أهميته فى المجتمع . ومن ثم فالذى يحدث فعلا ، هو قيام نظام للتبادل بين واضعى السياسات ومتخذى القرار من جهة ، وبين علماء العلوم الاجتماعية من جهة أخرى ، حيث يتم تبادل المعلومة العلمية فى مقابل المال . أو بقرى آخر يتم التعامل التجارى بينهما حيث يتم التنازل عن المكانة العلمية فى مقابل النفوذ فى هذا النظام يظهر وسطاء أو سماسرة العلم الاجتماعى ، ويقوم المؤسسات البحثية الخاصة بدور الوسيط الذى يحقق مطالب الطرفين - السلطة والعلماء - ويحافظ فى الوقت ذاته على سمعة كل منهما .

ومن ثم فانه فى ظل هذا النظام الذى يسمح - نظريا - بأن يكون للعلم الاجتماعى والبحث الاجتماعى استقلاله وذاتيته . ولكن يدفع - عمليا - إلى تنازل العالم الاجتماعى والباحث الاجتماعى عن استقلاله هذا ، فى مقابل المال أو النفوذ ، فإنه من الطبيعى أن يخلق هذا الموقف توترا مستمرا فى الوسط العلمى بين علماء العلوم الاجتماعية ، يدفعهم إلى مناقشة طبيعة علاقة البحث الاجتماعى بالسلطة ، وحدود هذه العلاقة ، ومن ثم طرح قضية الشرعية فى مجال البحث الاجتماعى من كافة أبعادها .

وحيث يقوم النظام السياسى للدولة على أساس نظام تحقيق الرفاهية - Welfare System كما هو الحال فى إنجلترا - فإن قضية شرعية البحث الاجتماعى وبالتحديد العلاقة بين البحث الاجتماعى وبين السلطة لا تأخذ الشكل الحاد الذى تأخذه فى ظل النظام الليبرالى تماما .

فحيث يتجه النظام السياسى للدولة نحو تحقيق الرفاهية ، فى مجتمع يدرك أهمية العلم الاجتماعى ، نجد أن واضعى السياسات بعامة يسعون بحماس إلى الاستفادة من العلم الاجتماعى والبحث الاجتماعى لترشيد مشروعاتهم الموجهة نحو تحقيق المصلحة الاجتماعية Social Interest ومن ثم فى الوقت الذى ينصرف فيه علماء العلوم الاجتماعية عن الاهتمام بالنظريات أو بتحليل الانساق الاجتماعية الكبرى أو تحليل القوى الاجتماعية ، يقلب على العلم الاجتماعى ، ومن ثم على البحث الاجتماعى الطابع التطبيقى ، وتكاد تنحصر وظائفه فى الاهتمام ببحث المشكلات الاجتماعية وتمهيد الطريق للممارسات التى تهدف إلى رسم السياسات الاجتماعية . ويندفع البحث الاجتماعى إلى ربط مشروعاته ، بل يربطها بدقة مع مشروعات الرفاهية التى خططتها الأجهزة السياسية . فى مثل هذا النظام ، حيث يوجد نوع من الدعم المتبادل بين العلم الاجتماعى وبين النظام السياسى ، وقدر كبير من التفاعل المتبادل بين البحث الاجتماعى وبين التوجهات العلاجية للسياسة العامة ، يحدث نوع من التكامل التام بين الطرف السياسى والطرف العلمى يرحب به ، بل ويحتفى به ، كل منهما .

ومن ثم ففى مثل هذا المناخ ، من الطبيعى ألا يتوقع أن تكون قضية الشرعية فى مجال البحث الاجتماعى فى بعدها الخاص بعلاقة البحث الاجتماعى بالسلطة وبالمجتمع محل اهتمام علماء العلوم الاجتماعية .

وإذا انتقلنا إلى نمط آخر من النظم السياسية وهو النظام التسلمى الذى يسود غالبية الدول النامية ، نجد أن طبيعة العلاقة بين البحث الاجتماعى والسلطة تعكس خصائص هذا النظام . فكما أن النظام التسلمى يقع فى منتصف الطريق بين النظام الليبرالى من ناحية والنظام الشمولى من ناحية أخرى ، فإن البحث الاجتماعى فى علاقته بالسلطة يقع فى موقع متوسط - أيضا - بين البحث

الاجتماعى الذى من حقه الاستقلال عن السلطة ، وبين البحث الاجتماعى الذى عليه أن يخضع تماما للسلطة . ولا يتحدد هذا الاستقلال أو التبعية من منظور أيديولوجى أو عن قناعة أيديولوجية ، كما هو الحال فى النظم الليبرالية أو الشمولية ، وإنما يحدده مدى وعى السلطة بإمكانية الاستفادة من نتائج البحث الاجتماعى من جهة ، ومدى هيمنة الطابع البوليسى على النظام السياسى من جهة أخرى . وهذا يفسر لنا لماذا لا تظهر عادة فى دول العالم الثالث اهتمام من جانب السلطة بالبحث الاجتماعى إلا فى حالتين :

الحالة الأولى : متى أمكن الاستفادة منه فى تأييد النظام القائم ، وتبرير سياساته أو إرساء دعائمه ومن ثم تعمل السلطة الحاكمة على دعمه وتشجيعه .

الحالة الثانية : متى شرع فى بحث موضوعات أو قضايا ، يؤدى بحثها الى كشف تناقضات النظام القائم أو الخلل الحقيقى فيه ، ومن ثم تعمل على قمعه والحيولة بون بحث هذه الموضوعات أو القضايا ، وعادة تتولى هذه المهمة أجهزتها البوليسية أو مؤسساتها ذات الطابع البوليسى .

ومن ثم ، ففى ظل الظروف السياسية للدولة النامية ، التى يميزها بجانب الطابع التسلطى لنظامها السياسى ، وعدم استقرارها على أيديولوجية معينة ، وتبعيتها السياسية والاقتصادية لاحدى القوتين العظميين ، تصبح قضية الشرعية فى مجال البحث الاجتماعى قضية على جانب عظيم من الأهمية ، حيث تطرح بدورها قضية التزام الباحث الاجتماعى تجاه السلطة فى مقابل التزامه تجاه المجتمع ، ومن ثم تطرح قضية الانتماء الوظيفى للباحث فى مقابل انتماؤه الأكاديمى ، وقضية دور الباحث كموظف وكتابع ، ومن ثم دوره كمبدر للأوضاع الاجتماعية القائمة ، فى مقابل دوره كباحث وكعالم ، ومن ثم دوره كناقذ

لذلك الأضاع .

### المحور الثاني : القوى السياسية الخارجية والبحث الاجتماعي

نتناول قضية الشرعية في مجال البحث الاجتماعي هنا ، بالنظر إلى البحث الاجتماعي كتنشيط يتخطى حدود الدولة الواحدة . ونحن لا نغنى هنا البحوث الاجتماعية المقارنة ، والتي هي في الواقع حجر الزاوية في إرساء دعائم العلم الاجتماعي كعلم عالمي ، وإنما نغنى بالذات نمط البحوث الاجتماعية الذي تجريه الدول المتقدمة في الدول النامية ، والذي يثير قضية الشرعية في مجال البحث الاجتماعي في أعنف صورها ، وهي شرعية استقلال البحث الاجتماعي للتدخل في شؤون دولة أخرى ، لإحكام السيطرة عليها أو لاستقلالها ، أو لتكريس تبعيتها سياسيا واقتصاديا .

فإذا نظرنا بشيء من التجريد إلى تاريخ البحث الاجتماعي في الدول النامية منذ بدايته المبكرة ، على أيدي الباحثين الأجانب من دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ، وحتى اليوم ، نجد أنه ارتبط بشكل أو بآخر بتطور صور الاستعمار والتدخل الأجنبي وبمحاولات السيطرة على المجتمعات «البداية» أو «المتخلفة» و « دول العالم النامي » والحفاظ على تبعيتها . بل إننا لا نكون مغالين إذا قررنا أنه قد واكب تطور صور الاستعمار وأشكاله تغير في صور استقلال البحث الاجتماعي وتوجيهه لبسط نفوذ الاستعمار وخدمة المصالح الامبريالية . وفي هذا الصدد يمكن أن نميز في تاريخ الدول النامية بين مرحلتين متميزتين :

مرحلة الاحتلال : وفيها استقل البحث الاجتماعي ، والانثروبولوجي على وجه التحديد ، من جانب المستعمر الأجنبي ، لدعم نفوذه وإحكام سيطرته . وكما قام الاستعمار في تلك المرحلة على التواجد المادي للمستعمر في الدول النامية ،

ممثلاً في أبسط صورة في تواجده العسكري ، فإن البحث الاجتماعي قام في تلك المرحلة أيضاً على أساس تواجد الباحث الأجنبي بها .

**مرحلة الاستقلال :** وفيها استمر استغلال البحث الاجتماعي ، وتجميع المعلومات تحت مظلة أو قناع البحث الاجتماعي من أجل التنمية ، بهدف الحفاظ على استمرار التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية لهذه الدول . وهنا نجد أنه كما تغير شكل الاستعمار من الشكل التقليدي الذي يقوم على التواجد الفعلي للمستعمر ، إلى شكله الحديث الذي يستعيز عن تواجده بالاعتماد على صفوة سياسية تابعة ، فإن نفس هذه الفلسفة انعكست على كيفية استغلاله للبحث الاجتماعي حيث يستعيز عن تواجد الباحث الأجنبي بالاعتماد على صفوة من علماء العلوم الاجتماعية والباحثين الاجتماعيين من مواطني الدول النامية ، حيث يلعبون بالنسبة له نفس الدور الذي لعبه في الماضي الإخباري الوطني Infor-mant بالنسبة للأنثروبولوجي الأجنبي .

هذا النمط من أنماط البحث الاجتماعي يفجر قضية الشرعية في مجال البحث الاجتماعي في أعنف صورها ، وي طرح أبشع صور استغلال المعلومة الاجتماعية العلمية .

فإذا كان المحور الأول يتناول القضية من حيث شرعية قبول الباحث الاجتماعي للعمل لحساب السلطة أو أجهزتها بما يخدم مصالحها ، وبصرف النظر عن الإضرار بحقوق المجتمع وبحقوق المواطنين . فإن المحور الثاني يتناول قضية شرعية قبول الباحث الاجتماعي للعمل لحساب السلطة أو أجهزتها بما يحقق مصالح دولته ، وبصرف النظر عن الإضرار بمصالح دولة أخرى ، كما يتناول أيضاً شرعية قبول الباحث « الوطني » أن يعمل لحساب حكومة أجنبية أو أجهزتها ، وبصرف النظر عن الإضرار بمصالح وطنه .

## البحث الاجتماعي من أجل من ؟ يمثل جوهر قضية الشرعية

سواء انطلقنا في تناولنا لقضية الشرعية في مجال البحث الاجتماعي من المحور الأول ، أو من المحور الثاني ، فالتنا نجد أن القضية يجمع خيوطها معا سؤال بسيط ، يغفل أو يتغافل غالبية الباحثين عن الإجابة عليه وهو :

### البحث الاجتماعي من أجل من ؟

في إطار المحور الأول يصبح السؤال هو : هل البحث الاجتماعي من أجل خدمة مصالح السلطة أو النخبة ، أو الطبقة الحاكمة ؟ أم هو من أجل خدمة مصالح المجتمع بعامه أو بالتحديد خدمة مصالح القطاعات العريضة فيه ؟ ومن ثم تصبح القضية قضية تتعلق بحقوق المجتمع ، وبحقوق المواطن ، وبصحيح محك الشرعية في تصورنا هو مدى مساهمة البحث الاجتماعي في الكشف عن الخلل في الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، الذي يحول دون حصول المجتمع على حقوقه الاجتماعية : حقه في التنمية ، حقه في العدالة الاجتماعية ، حقه في الديمقراطية ، حقه في الاستقلال وعدم التبعية .

قشرعية البحث الاجتماعي ، في إطار هذا المحور ، ترتبط بمدى ارتباطه بمصالح المجتمع ممثلة في مصالح القطاعات العريضة فيه ، ومدى نفوره من أن يوظف لخدمة مصالح السلطة متى تعارضت ومصالح هذه القطاعات ، ومدى حرصه على ألا يستغل لخدمة مصالح الطبقة المستغلة في المجتمع ، على حساب مصالح الطبقات المستغلة فيه .

وفي إطار المحور الثاني يصبح السؤال هو : هل البحث الاجتماعي من أجل خدمة مصالح النولة على حساب مصالح دولة أو دول أخرى ؟ أم أنه من أجل تحقيق مصالح المجتمع الإنساني ؟ . ومن ثم تصبح القضية هي قضية

تتعلق بحقوق المجتمع الدولي ، بحقوق المجتمع الانساني ، وبحقوق الانسان .  
ويصبح محك الشرعية فى تصورنا هو مدى التزام البحث الاجتماعى بالحفاظ  
على هذه الحقوق . من هذا المنطلق تلتى إدانة البحوث الاجتماعية التى تسبغل  
للتدخل فى شئون دولة أخرى . أو التى توجه للحفاظ على استمرار علاقات  
السيادة والتبعية بين الدول . أو التى تستتبع مزيدا من حرمان الانسان من حقوقه  
فى الدول النامية لحساب مزيد من استمتاع الانسان بحقوقه فى الدول المتقدمة .

محمل القول أن قضية الشرعية فى مجال البحث الاجتماعى ، هى قضية  
الالتزام بحقوق المجتمع وحقوق الانسان . الالتزام بحقوق المجتمع يستلزم انطلاق  
البحث من ايدىولوجية تتحاز إلى الطبقات أو الفئات العريضة فى المجتمع ،  
والالتزام بحقوق الانسان يستلزم التزام البحث الاجتماعى بكل ما من شأنه  
الحفاظ على كرامة الانسان Dignity وذاتيته وخصوصيته .

ومن هذا المنطلق ، تتحدد قضية الشرعية فى مجال البحث الاجتماعى من  
خلال محاولة الإجابة على السؤال المطروح وهو من أجل من تجرى البحوث  
الاجتماعية ؟ من هم المستهدفون من هذه البحوث ؟ هذا السؤال يثير بدوره  
مجموعة من التساؤلات المترابطة والتى يسلم كل منهما للآخر ، والتى من خلال  
الإجابة عليها يمكن التوصل إلى محكات للشرعية ، فى ممارسة البحث  
الاجتماعى ، أكثر تحديدا . هذه التساؤلات تدور حول :

١ - لحساب من يجرى البحث الاجتماعى ؟ من الذى يقوم بتمويله ؟ ومن الذى  
يقوم برعايته ؟ ومن الذى يتولى إجراءاته ؟

٢ - ما هى الموضوعات أو القضايا التى يهتم ببحثها ؟ وما هو منظوره وما هو  
منهجه فى بحثها ؟

السؤال الأول يثير جوهر قضية الشرعية من خلال احتوائه على قضيتين على جانب كبير من الأهمية : قضية تمويل البحث الاجتماعى من جهة ، وقضية تبعية أو استقلال المؤسسات البحثية الاجتماعية من جهة أخرى .

القضية الأولى تربط بين شرعية البحث الاجتماعى ، وبين طبيعة المصالح الحقيقية التى تمثلها الجهة الممولة للبحث ، ومدى تناقض هذه المصالح مع حقوق المجتمع ومصالحه . من هذا المنطلق يأتى الحذر من البحوث الاجتماعية التى تتولى جهات أجنبية تمويلها فى الدول النامية ، ويتزايد الشك فى الهدف من وراء اجرائها ، ومن هنا أيضا تاتى إدانة مشروعات البحوث الاجتماعية التى تجرى لحساب المؤسسة العسكرية أو البوليسية ، أو التى تجريها هذه المؤسسات تحت غطاء المؤسسات الأكاديمية ، أو من خلال توظيف بعض علماء العلوم الاجتماعية والباحثين الاجتماعيين لاجرائها لحسابها . وتكون هذه الادانة ، إدانة قاطعة متى أجريت فى مجتمع آخر أو فى دولة أخرى ، غير تلك التى تنتمى إليها هذه المؤسسة اذ يمثل البحث الاجتماعى فى هذه الحالة اعتداءً صريحاً على حقوق المجتمع ، وتهديداً فعلياً لمصالحه الحقيقية ، ومن ثم يفقد البحث الاجتماعى شرعيته سواء أجرى بموافقة واعية من جانب السلطة الحاكمة أو بموافقة غير واعية منها بالاهداف الحقيقية من وراء إجرائه بل إن وصمة التعاون مع المؤسسات العسكرية والبوليسية تدمغ علماء العلوم الاجتماعية ، حتى لو أجروا بحوثهم فى نطاق الدولة التى ينتمون ، أو تنتمى ، إليها هذه المؤسسات ، طالما كانت هذه البحوث موجهة فى النهاية نحو فرض مزيد من القهر السياسى والاجتماعى . وتكاد تنحصر شرعية التعاون مع هذه المؤسسات متى كان هناك تهديد حقيقى لاستقلال الدولة أو أمنها ، ومع هذا يظل المحك الوحيد لشرعية التعاون مع المؤسسات العسكرية أو البوليسية ، هو ألا يترتب على هذا التعاون خرق لحقوق المجتمع أو حقوق الانسان . وهو محك بالغ الصعوبة حيث يتناقض

وطبيعة وظيفة هذه المؤسسات . وكيفية أدائها لهذه الوظيفة . فهي قد تعدى على حقوق الانسان تحت مظلة حماية حقوق المجتمع ، وقد تهدر حقوق المجتمع ، تحت شعار حماية حقوق الانسان .

مما لا شك فيه أن قضية تمويل البحث الاجتماعى ، قضية تقجر العديد من القضايا التى تصب فى قضية الشرعية بشكل أو بآخر ، وتزداد حدة هذه القضية متى تولت مسئولية إجراء البحوث الاجتماعية المؤسسات البحثية الخاصة ، التى يمثل تحقيق الربح المادى الهدف الوحيد أو الأساسى من وراء قيامها . فهي تبيع المعلومة العلمية الاجتماعية لمن لديهم القدرة على شرائها . وهؤلاء بالطبع ليسوا هم جماهير الشعب العاملة ، أو فئاته وطبقاته الكابحة ، وإنما هم افراد الطبقة أو النخبة المسيطرة اقتصاديا وسياسيا .

هنا لابد وأن نتساءل ما مدى شرعية مثل هذه البحوث ؟ ألا يستغل البحث الاجتماعى هنا لتحقيق مزيد من السيطرة والاستغلال والتحكم Manipulation من جانب القلة تجاه الكثرة ؟ ألا يمثل هذا استغلالا للبحث الاجتماعى للاعتداء بشكل غير مباشر على المجتمع ؟

هذا التساؤل يستتبع بدوره تساؤلنا عن دور مراكز البحث القومية ، ومدى قدرتها على توجيه البحث الاجتماعى لتحقيق المصالح الحقيقية للمجتمع بعامه ، والقطاعات العريضة بخاصة ، ومدى قدرتها على الحفاظ على حرية البحث العلمى ، وعلى ذاتيتها واستقلالها . فى الوقت الذى تتبع فيه وظيفة السلطة الحاكمة وتعتمد ماليا على تمويلها . هذا ينقلنا الى السؤال الثانى ، الذى يحتوى على شقين :

ماذا نبحث ؟ وكيف نبحث ؟

هنا نعالج قضية الشرعية فى البحث الاجتماعى من منطلق طبيعية الموضوعات التى يتصدى لها البحث الاجتماعى ومدى انصافها بالقضايا الحقيقية للمجتمع ، أو اغترابها عنها ، ومن منطلق المنظور والمنهجية التى تتناول بها هذه الموضوعات أو القضايا .

فإذا أخذنا محكا لشرعية البحث الاجتماعى ، توجهه نحو الحفاظ على حقوق المجتمع ممثلة أساسا فى الحق فى الديمقراطية ، الحق فى العدالة الاجتماعية ، الحق فى التنمية والحق فى الاستقلال وعدم التبعية ، فإنه يحق لنا التساؤل عن مدى شرعية توجه البحث الاجتماعى إلى بحث الموضوعات التى إما يأتى اختيارها انطلاقا من أيديولوجية تكرر السيطرة السياسية ، والاستغلال الاقتصادى ، والتبعية الثقافية والسياسية والاقتصادية ، وإما يأتى اختيارها عن عجز علمى يفشل فى اختيار الموضوعات التى من شأنها الكشف عن الخلل الحقيقى فى أبنية المجتمع ، ومن ثم كشف الموقفات الفعلية التى تحول دون ممارسة المجتمع لحقوقه ، فتكون النتيجة الانصراف إلى بحث الموضوعات الهامشية ، أو تهميش القضايا الأساسية .

وما مدى شرعية تبنى مفاهيم السلطة دون إخضاعها للبحث النقدي ، الذى يكشف عن المصالح الحقيقية التى تتستر وراء هذه المفاهيم ؟ وما مدى شرعية البحث الاجتماعى الذى ينطلق من مفهوم السلطة للانحراف أو التطرف ، ليدرس ظواهر هى أبعد ما تكون عن الانحراف أو التطرف ؟ وما مدى شرعية البحث الاجتماعى الذى يتبنى مفهوم السلطة للاستقرار ليتغاضى عن التناقضات الحقيقية التى يخفيها هذا الاستقرار .

لا يكفى أن يتصدى البحث الاجتماعى للقضايا الحقيقية للمجتمع التى

تتناول مصالحي المجتمع ، ومصالح الطبقات العريضة فيه ، وأن ينطلق في دراستها من مفهومات لا تعكس تبعية ثقافية أو تبعية للسلطة ، لكي تتأكد البحث الاجتماعي شرعيته بل لابد وأن يلحق ذلك تساؤلاتنا عن كيفية بحث هذه القضايا حتى نلقى مزيداً من الأضواء على قضية الشرعية في البحث الاجتماعي .

هنا لابد من أن تطرح مجموعة من التساؤلات تتناول مدى شرعية البحوث الاجتماعية التي تتبنى مدخلاً جزئياً - لا شمولياً - يكون من شأنه جذب الاهتمام إلى جزئيات القضية أو قشور المشكلة وصرف الانتباه عن جوهر القضية أو لب المشكلة ؟ ما المغزى من اقتصار البحوث الاجتماعية على بحث الطرف الأضعف في علاقات القوة وإغفال الطرف الأقوى ، أو التركيز على الخاضعين وإغفال المسيطرين .

لماذا هذا الاهتمام ببحث الفقراء وإغفال بحث الطبقة أو الشريحة الاقتصادية المتسببة في ازدياد الفوارق الاقتصادية ؟ لماذا نهتم ببحث العمل ونغفل بحث أصحاب العمل والمديرين ؟ لماذا الاهتمام ببحث قيم الجماهير وتدنيها ، ونغفل الاهتمام ببحث قيم القادة ؟ لماذا هذا الإغراق في الاهتمام ببحث الفرد ، وإغفال بحث الأبنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية وطبقات المجتمع وشرائحه؟ لماذا نركز الضوء على وجه واحد من المشكلة ونغفل الوجه الآخر ؟ لماذا الاهتمام بشكل أو بآخر المشكلة وإغفال جوهر المشكلة وأبها ؟ لماذا نقف عند مستوى وصف الظاهرة أو المشكلة ونحجم عن تشخيصها وطرح الحلول لمواجهتها ؟

كل هذه التساؤلات المتعلقة بمنهج بحثنا الاجتماعي تنطلق من قناعتنا بتوظيف البحوث الاجتماعية ، في الدول النامية بخاصة ، لمساندة المجتمع النامي في اكتساب حقوقه المشروعة ، بجانب حقه في الاستقلال وعدم التبعية ، يأتي

حقه فى الديمقراطية ، حقه فى العدالة الاجتماعية ، وحقه فى التنمية . ومن ثم  
فاذا عجزت البحوث الاجتماعية عن تحقيق وتليفتها هذه - سواء عن عجز أو عن  
جهل أو عن قصور فى الرؤية - فإنها تفقد مقومات شرعيتها ، وتفقد شرعيتها  
تماما متى استغلت بشكل مباشر أو غير مباشر من جانب القوى الخارجية أو  
الداخلية للحيلولة دون اكتساب المجتمع لهذه الحقوق .

ومتى ربطنا بين شرعية البحث الاجتماعى وبين حقوق المجتمع ، اتضح لنا  
أن قضية الشرعية فى البحث الاجتماعى هى أولا وقبل كل شىء قضية علاقة  
السلطة بالبحث الاجتماعى .

وأن وضع الخطوط العريضة لأخلاقيات البحث الاجتماعى يستلزم فى  
جوهره تحديد مدى وحدود العلاقة بين السلطة من جهة ، وبين علماء العلوم  
الاجتماعية والممارسين لمهنة البحث الاجتماعى ، أو الحاملين لرسالة البحث  
الاجتماعى من جهة أخرى ، بحيث يتحقق التوازن فى هذه العلاقة ، فلا يفترب  
العلم الاجتماعى والبحث الاجتماعى عن السياسات الاجتماعية وعملية ترشيد  
القرار ، وفى الوقت ذاته لا يندمج أو يلتحم تماما بالسلطة بحيث يفقد استقلاله  
وذايته ، ومن ثم حريته ووجوده وكيانه ورؤيته النقدية للأوضاع القائمة .

من هذا المنطلق جاءت كتابات علماء الاجتماع بالذات لتشرح طبيعة هذه  
العلاقة وتبعاتها ، ثم جاءت المواثيق الاخلاقية لروابط العلوم الاجتماعية لتضع  
ضوابط قيام هذه العلاقة واستمرارها .

ومن ثم كان من الطبيعى أن تتطرق هذه الكتابات وتبدأ تلك المواثيق من  
تحديد التوجهات الخلقية التى يمكن أن يستند اليها كأساس للحكم على شرعية  
النشاط البحثى . إلى من يكون وراء الباحث وانتمائه ؟ هل هو للسلطة أو لنخب

القوة ؟ أم هو للدولة أو للوطن ؟ أم هو للمجتمع الإنسانى ؟ ومن ثم هل يتخذ شعار الصالح العام أم شعار المصلحة القومية أم شعار مصلحة الإنسانية محكا لهذه الشرعية ؟

إن التفرقة بين هذه المستويات الثلاثة للانتماء تعد على جانب عظيم من الأهمية وخاصة متى تناول البحث الاجتماعى قضايا حساسة ، أى إما أنها قضايا تتناول مصالح السلطة وجماعات القوة فى مقابل مصالح المجتمع أو الوطن ، وإما أنها قضايا تتناول مصالح الوطن فى مقابل مصالح المجتمع الإنسانى .

هنا يكون التساؤل واضحا تماما : هل يفقد البحث الاجتماعى شرعيته متى استقل من جانب السلطة لإقرار سياسات أو اتخاذ قرارات لصالحها وفى غير صالح المجتمع أو الوطن ؟ هل يفقد البحث الاجتماعى شرعيته متى استقل من جانب الدولة لتحقيق مصلحة الوطن ولو كان ذلك على حساب مصالح المجتمع الإنسانى ؟

ماهى الضمانات التى تكفل الحفاظ على الحرية العلمية ؟ ومن ثم تضمن عدم انزلاق علماء العلوم الاجتماعية والباحثين الاجتماعيين فى ممارسات بحثية مشبوهة ، تستغل أو يمكن أن تستغل ، إما للإضرار بمصالح مجتمعاتهم ، وإما للإضرار بمصالح المجتمع البشرى . كيف تتغلب على حقيقة افتقار الكثير من الباحثين إلى الجمع بين نور الباحث ونور المثقف ، بحيث قد يستدرجون عن غير وعى إلى هذا النوع من البحوث ؟

إذا استعرضنا بعض المواثيق الأخلاقية ، التى شهدت فترة السبعينات بالذات نشاطا مكثفا لوضع نصوصها ، والتى تنظم ضمن ما تنظم علاقة الباحث

الاجتماعى بالسلطة . نجد أنها وضعت ضمانات لعدم انحراف هذه العلاقة نحو الإضرار بمصالح المجتمع أو خرق حقوق المجتمع وحقوق الإنسان . فبجانب تأكيدها فى أكثر من موضع على انتماء الباحث ، أولاً وأخيراً ، إلى المجتمع العلمى وإلى ضرورة الحفاظ على حرية البحث العلمى واستقلاله . فقد طرحت الضمانات العلمية التى من شأنها تحقيق ذلك ، وكان من أهمها النص صراحة على عدم شرعية إجراء بحوث سرية Clandestine and Secret Research أو الاشتراك فى مثل هذه البحوث .

فقد نص على ذلك فى أكثر من موضع الميثاق الأخلاقى للرابطة الأمريكية الانثروبولوجية The American Anthropological Association سواء عند تناوله لعلاقة الانثروبولوجى بالمجتمعات التى يقوم بدراستها ، أو عند تحديد مسئولية ازاء الجمهور أو التزاماته تجاه علم الانثروبولوجيا أو مسئولية أمام حكومته أو الحكومة المضيفة له .

فتمتن إحدى مواد هذا الميثاق على أنه بمقتضى الموقف العام للرابطة من البحوث السرية ، فإنه لا يحق أن تقدم أى تقارير ، لمن يجرى البحث تحت رعايتهم Sponsors مالم تكن هذه التقارير متاحة أيضاً للجمهور العام ، بل والمجتمع الذى تمت دراسته أيضاً . وفى موضع آخر يذهب الميثاق إلى أن الانثروبولوجى مسئول أمام الجمهور وأمام كل من يفترض إمكانية استفادته من جهوده المهنية .. ومن ثم عليه ألا يقدم ما يتوصل إليه من نتائج بصفة سرية إلى البعض ، بينما يحجبها عن البعض الآخر .. عليه ألا يقوم ببحوث سرية أو يجرى أى بحث يكون من شأنه ألا يسمح باستخلاص النتائج بحرية وينشرها علانية . بل ينبغى عليه أن يتجنب حتى مظهر « أو شبهة » العمل ببحث سرى وذلك بأن يفصح تماماً وبحرية عن أهداف بحثه وعن القائم برعايته .. عليه ألا يدخل فى أى

اتفاقات سرية مع الراعى البحث « فى علاقاته بحكومته وبالحكومات المضيفة .  
وأنة ان يطلب منه أى تنازل عن مسئولياته المهنية واخلاقياته المهنية كشرط  
للسماح له بمواصلة بحثه . وبالتحديد لا بحوث سرية ، لا تقارير سرية أو أى  
موافقة بإعطاء المعلومات أو على استخلاصها بأية صورة من الصور » .

وفى نفس هذا الاتجاه جاء الميثاق الاخلاقى للرابطة السوسيوإوجية  
American Sociological Association سواء فى نصوصه التى تتناول البحث  
السوسيوإوجى فى داخل الدولة أو بين الدول .

فقد أكد على أنه لا ينبغي على علماء الاجتماع أن يستخدموا دورهم  
كباحثين أو كمستشارين كغطاء لجمع معلومات أو استخبارات لأى حكومة من  
الحكومات . ينبغي على علماء الاجتماع ألا يقوموا بدور التابعين أو الوكلاء لأى  
منظمة أو حكومة دون أن يفصحوا عن دورهم هذا .

وفى نفس هذا الاتجاه جاء أيضا ميثاق رابطة العلوم السياسية الأمريكية  
American Political Science Association حيث اهتم بالذات بتحذير الهيئات  
الممولة للبحوث من اتخاذ البحوث كغطاء لأنشطتهم الخاصة لجمع الاستخبارات  
Intelligence Activities وأكد على أن البحوث السياسية التى تجرى بدعم من  
الحكومة ينبغي ألا تحجب نتائجها عن الجمهور .

والواقع أن مزيدا من التحليل لما صدر حتى اليوم من مواثيق أخلاقية ،  
تنظم سلوكيات البحث الاجتماعى ، ومزيدا من التحليل للكتابات التى تناولت هذه  
المواثيق ، أو التى عرضت للصور الغامضة لاستقلال البحث الاجتماعى - أو  
للصور المستترة لاستقلاله من جانب بعض الهيئات الاجنبية التى تتخفى تحت  
شعار البحث الاجتماعى من أجل التنمية - يضعنا كباحثين اجتماعيين أمام

مستوياتنا تجاه المجتمع . هذه المسؤولية التي لا تقف عند حد البحث العلمي الحفاظ على حقوق المجتمع بالتصدي لبحث قضايا ومشكلاته الحقيقية ، وتشخيص الخلل في أبنيتة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والذي يحول دون المجتمع ودون اكتسابه أو ممارسته لهذه الحقوق ، بل يتعدى ذلك إلى التصدي لمحاولات استغلال البحث الاجتماعى كأداة أو وسيلة لسلب المجتمع حقوقه الاجتماعية ، حقه فى عدم التبعية ، حقه فى التنمية ، حقه فى العدالة الاجتماعية، وحقه فى الديمقراطية .

### الوعى بالمسؤولية الاجتماعية مطلب اساسى

فالقضية اذن ليست قضية افتقار إلى مواثيق أخلاقية ، أو قضية ترشيد لسلوك الباحث ، أو قضية محاسبة اجتماعية Social Accountability ، وإنما القضية هى قضية وعى بالمسؤولية الاجتماعية Social Responsibility من جهة ، وإتاحة الضمانات والحصانات التي تكفل القيام بهذه المسؤولية من جهة أخرى .

ومن ثم يصبح التحدى المطروح أمامنا هو إثارة الوعى بين المشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى بمسؤوليتهم الاجتماعية ، وفى الوقت ذاته إثارة الوعى بحاجتهم إلى نوع من الحصانة يكفل حرية الباحث ، ومن ثم حرية البحث العلمى.

هذا النوع من التحدى يختلف فى الدولة النامية عنه فى الدولة المتقدمة ، فبينما يواجه الباحث الاجتماعى فى الدول المتقدمة - غير الاشتراكية - مسؤولية تحدى استغلال البحث من جانب النخب المسيطرة سياسيا واقتصاديا ، والوعاية والمدركة لامكانات البحث الاجتماعى كمصدر للقوة والسيطرة ، فى مناخ من الحرية يكفل مشروعية هذا التحدى ، فإن الباحث فى الدول النامية عليه أن يواجه أحد تحديين ، تحدى تتدخل السلطة بالحد من حرية البحث الاجتماعى ، وتحدى

موقفها السلبي من البحث الاجتماعي . بل هو غالباً ما يواجه التحديين معا ، حيث تحد السلطة من حرية البحث الاجتماعي متى تطرق إلى بحث القضايا التي تمثل في تصورها تهديداً للاستقرار أو للسلام الاجتماعي أو لمقدرات المجتمع وقيمته الراسخة - وهي عادة القضايا التي تتناول السياسة أو الدين أو الجنس - وفيما عدا ذلك فهي تقف موقف اللامبالى أو غير الواعى بإمكانية الاعتماد ، أو الاستفادة ، من البحث العلمى الاجتماعى فى مواجهة القضايا القومية وترشيد السياسات الاجتماعية . فموقف السلطة فى الدولة النامية من البحث الاجتماعى لا يعكس إدراكها ووعيتها بجدوى البحث الاجتماعى ، أو بأهمية العلوم الاجتماعية كمصدر للقوة والسيطرة ، بقدر ما يعكس خوفها أو خشيتها من تطرق البحث العلمى إلى إثارة قضايا معينة قد يكون فى إثارتها تهديد لمصالحها وإذا لم يكن الأمر كذلك فيماذا تفسر ندرة معاهد ومراكز البحث الاجتماعى فى الدول النامية بل وعدم وجودها فى بعض هذه الدول ؟ بماذا تفسر انقطاع الصلة - أو عدم وجودها - أصلاً بين البحث الاجتماعى « الذى تموله الدولة » وبين السياسات الاجتماعية لها ؟ بين ما يطرحه علماء العلوم الاجتماعية فى مؤتمراتهم - بل وفى المؤتمرات التى تدعوهم السلطة إلى عقدها لبحث بعض قضايا المجتمع ومشكلاته ، وبين ما تضعه من سياسات أو تتخذه من قرارات لمواجهةها ؟ لماذا توكل عادة إلى أجهزتها البوليسية أو شبه البوليسية - لا إلى هيئة أكاديمية - سلطة الموافقة على إجراء البحوث العلمية الاجتماعية ؟

فى هذا المناخ الذى يتميز بوضع قيود على حرية البحث العلمى الاجتماعى ، مع جهل أو تجاهل لوظيفته الاجتماعية ، وافتقار لضمانات وحصانات تكفل حرية المشتغلين بالبحث الاجتماعى ، تصبح المسئولية الاجتماعية للباحث الاجتماعى مسئولية مضاعفة متى قورنت بمسئولية نظيره فى الدول المتقدمة . فهو فى الوقت الذى تقع عليه مسئولية إثارة الوعى بأهمية البحث

الاجتماعى ، بل أصلا بأهمية إدخال البعد الاجتماعى فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، وأهمية التنبيه إلى العائد الاجتماعى عند طرح الحلول البديلة لأى قضية أو مشكلة قومية ، فإن عليه فى الوقت ذاته مسئولية الحفاظ على حرية البحث العلمى ، والمطالبة بالضمانات التى تكفل للباحث الاجتماعى حريته . ولا تتقف مسئوليته الاجتماعية عند هذا الحد بل تشمل مسئولية توجيه البحث الاجتماعى نحو تحقيق حقوق المجتمع وحقوق الإنسان أو الحفاظ عليها أو دعمها ، والتصدى لأى محاولة لاستغلال البحث الاجتماعى بما يتعارض وهذه الحقوق ، سواء كان ذلك من جانب جماعات القوة والنفوذ بالدولة النامية أو من جانب الدول الأجنبية والقوى المسيطرة فيها .

الوعى بهذا النوع من المسئولية الاجتماعية والتصدى لها ، يستلزم نمطا معينا من علماء العلوم الاجتماعية ، لا نمط العالم المنفلق تماما على تخصصه العلمى ، أو نمط الباحث الحرفى ، أو نمط عالم العلوم الاجتماعية الذى يقيم جدارا سميكا بين دوره كباحث ودوره كمثقف ، وإنما نمط علماء العلوم الاجتماعية الواعين بأن دورهم كباحثين وكعلماء لا يكتمل مالم يتزاوج أو يقترب بدورهم كمثقفين ، وكمثقفين ملتزمين بالحفاظ على حقوق المجتمع وحقوق الانسان وأن المعرفة العلمية والبحث العلمى هما وسيلتهم وأداتهم لتحقيق ذلك .

ولكن حتى لا يجرفنا التفاؤل فنتصور أن خيوط الشرعية فى البحث الاجتماعى . تتجمع فى أيدي علماء العلوم الاجتماعية وباحثيها - الواعين بدورهم كعلماء وكمثقفين ، والمدركين لحق المجتمع فى أن تبحث قضاياها وترشد سياساته بالبحث العلمى - فأننا يجب أن نعى أن قيامهم بمسئولياتهم الاجتماعية التى تحقق للبحث الاجتماعى شرعيته سيظل محدودا مالم يحصلوا على نوع من الحصانة العلمية التى تبعد عنهم شبح تدخل السلطة ، أو احتمال تدخلها أو

الخشية من تدخلها . دون تحقيق ذلك ، ستظل حالة غياب الوعي بالمسئولية الاجتماعية لدى العديد من الباحثين الاجتماعيين ، وستستمر حالة الفصام التي يعيشها ويعانيها العديد من علماء العلوم الاجتماعية المثقفين ، الفصام بين انفعالهم بالقضايا الحقيقية لمجتمعهم ، وإدراكهم لکنها ، وبين انصرافهم فى بحوثهم الى بحث قضايا هامشية أو تهيش القضايا الأساسية .

**دراسة عن :**  
**موضوع مبدأ السرية فى البحوث العلمية الاجتماعية**  
**« غير المادية » (حدودها ودواعيها)**

**سيد عويس**

تتضمن الدراسة الحالية ما يلى :

- المقدمة .
- العلوم المادية والعلوم غير المادية فى الميزان .
- مبدأ السرية وموقف الباحث العلمى الاجتماعى :
- من الأفراد .
- من الجماعات .
- من المجتمع .
- الدعوة الى صياغة قسم يمارس الباحثون العلميون الاجتماعيون المصريون اجراء بحوثهم ودراساتهم على هديه .

**المقدمة**

كل ما كتب فى الدراسة الحالية مسئول عنه الكاتب وحده . وهو لم يأت من فراغ ، ولكنه حصيلة دراسات علمية وعملية مارسها الكاتب كباحث علمى اجتماعى منذ سنوات طويلة .

وكل ماكتب فى الدراسة الحالية موضوع لمناقشة السادة الزميلات والزملاء. فالهدف بل هدف الاهداف ، هو الوصول الى تحقيق ما نصبو إليه من نصوص يضمها « ميثاق » أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى فى مصر .

## العلوم المادية والعلوم غير المادية فى الميزان

اقصد بالعلوم المادية علوم الميكانيكا والبيولوجيا والفيزياء والكيمياء ... الخ .  
أما العلوم غير المادية فأتنى أقصد بها العلوم الاجتماعية بالمعنى الواسع أى  
بأنواعها العديدة مثل علم التاريخ وعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم الاقتصاد وعلم  
الانثروبولوجيا الإنسانية ... الخ . وإذ أتحدث عن هذا الموضوع فأتنى أعرض  
بعض الآراء المتعلقة به فى ضوء خبراتى منذ عام ١٩٣٩ وحتى الآن . وعلى  
الرغم من أن هذه الخبرات محدودة فهى خبرات نظرية وهى تتضمن أيضا  
خبرات واقعية . ولا أهداف من عرض هذه الآراء فرضها على الآخرين ، ولكنى  
أعرضها لكى تناقش فلعل فى ضوء مناقشتها أن يتم الوصول إلى ما يفيد ويسر  
السير قدما فى سبيل دعم العلم وتثبيت أركانه بعامة والعلوم الاجتماعية بخاصة .  
فالمعروف أن العلوم الأخيرة قد دخلت فى جدل وحوار لنعم ميادينها ومجالاتها  
وإبراز إمكانية معالجتها مسائل المجتمع بمنظور العلم إثراء للمعرفة وتعميقا للفهم  
الإنسانى . والمعروف أن العلوم المادية قد يسرت الاكتشافات والمخترعات العلمية  
التي أدت بدورها إلى مشاكل اجتماعية جديدة أو إلى تعقيد المشاكل القديمة  
كالبطالة والجرائم والفقر والأمراض والتعصب العنصرى والأمراض العقلية  
والحروب . ولكن يلاحظ أن التطبيق العلمى المادى لا ينتج الشر المطلق . ومن ثم  
فإنه من العدل أن نذكر له آثاره الإيجابية ومآثره . وإن نستطيع أن نفعل ذلك . لأن  
السجل حافل . ويكفى أن نذكر ما لاحظته « فرانسيس بيكون » منذ حوالى أربعة  
قرون إذ يقول :

« من الخير أن نلاحظ مدى قوة الاكتشافات وتأثيرها ونتائجها ، ويبدو هذا  
جليا فى ثلاثة أمور لم يعرفها الأقدمون . ولئن كان أصلها حديثا فإنه يبدو  
غامضا . وهذه الأمور هى : الطباعة والبارود والمغناطيس (البوصلة) . إن هذه

الأمور قد غيرت وجه الأشياء وأحوالها فى كل مكان فى العالم . وكان تأثير الأمر الأول فى المؤلفات ، وتأثير الأمر الثانى فى الحروب ، أما تأثير الأمر الثالث فقد كان فى الملاحة . ومن ثم حدثت تغييرات لا تعد ولا تحصى . حتى أنه لم تكن قوة أية إمبراطورية ولا طائفة أو مذهب ، ولا إمكانية تأثير النجوم ، ولم يكن تأثير كل أولئك كذلك فى الشئون الانسانية بينو أعظم من قوة هذه المخترعات الميكانيكية وتأثيرها » .

ونكتفى بما يلاحظه أى شخص عادى من تأثير البخار وتأثير الكهرباء ، فضلا عن تأثير الذرة والالكترونات على الطبيعة وعلى شئون الناس فى كل بقعة من البقاع فى وقتنا الحاضر ، وما يرجى من تأثير كل ذلك فى المستقبل .. مستقبل الطبيعة ومستقبل الناس . ومستقبل الناس فى مجتمع كالمجتمع المصرى المعاصر هو ما فى ذلك من شك فى التنمية ، أقصد تنمية هذا المجتمع حتى يستطيع أن يواجه مشاكله المادية وغير المادية على السواء . ونحن نلاحظ أن التنمية لى تتجح لابد أن تتضافر العلوم المادية وغير المادية . وذلك لأن ارتباط العلوم المادية (علوم الميكانيكا والبيولوجيا والفيزياء والكيمياء .. مثلا) بالعلوم غير المادية (علوم التاريخ والاجتماع والنفس والاقتصاد والانثروبولوجيا الانسانية مثلا) فى التطبيق (التنمية) يرفض الحواجز بين هذه الاقسام ويبرز أهمية التكامل فيما بينها وخاصة فى مجالات التنمية الشاملة . والأمثلة كثيرة لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى يخطط لها على أسس من العلوم المادية والأصول التكنولوجية السليمة ثم تنردى فى مهوى الفشل لأن الضوابط الاجتماعية لم تؤخذ فى الاعتبار .

والملاحظ ، فضلا عما سبق ، أن الانسان فى ضوئه المنهج العلمى قد استطاع أن يعرف الكثير عن نفسه فى ميادين علوم النفس والاجتماع

والاقتصاد وغيرها (وكلها علوم غير مادية) ، وقد استطاع فى مجالات هذه العلوم أن يغير اتجاهات الناس وأن يعالجهم وأن يتحكم فى تصرفاتهم وأن يتسلط على معاشهم . وقد نجح فى كل ذلك نجاحا مرموقا . وإننى أرى أن تحقيق هذا النجاح سيستمر حتما إذا استمر اتجاه أهداف البحوث العلمية فى مجالات العلوم غير المادية إلى الأهداف التطبيقية عن طريق الوصول إلى صورة كاملة عن المجتمع والحياة الاجتماعية ككل فى ضوء وضوح رؤية نظرى يؤمن بالتغيير إلى الأفضل .

### مبدأ السرية وموقف الباحث العلمى الاجتماعى

يقصد بمفهوم « مبدأ السرية » فى هذه الدراسة القواعد الأساسية التى يقوم عليها ولا يخرج عنها . وهو فى ميدان البحث العلمى الاجتماعى حرص الباحث العلمى الاجتماعى أى المتخصص فى مهنة البحث العلمى الاجتماعى على الاحتفاظ بالخبرة التى يكون مصدرها من يجرى بحوثه عليهم سواء كانوا أفرادا أو جماعات أو كان المصدر المجتمع المحلى أو القومى . أى أن يحتفظ الباحث العلمى الاجتماعى بالمعلومات التى يحصل عليها من هذه المصادر فى طى الكتمان . وبخاصة تلك الخبرة التى يعتبرها عملاقه (مفردات العينة مثلا) من أسرارهم .

— ومن حيث الأفراد نلاحظ أن الخبرة التى من هذا القبيل تختلف من شخص إلى آخر . فأسرار الزوج تختلف عن أسرار الزوجة . وأسرار الذين فى سن الشباب تختلف عن أسرار الذين فى سن الرجولة . وأسرار الذين يعيشون فى ظل مناخ ثقافى اجتماعى معين ، فى الريف مثلا ، تختلف عن أسرار الذين يعيشون فى ظل مناخ ثقافى اجتماعى آخر ، فى المدينة مثلا .

أى أن الاسرار تختلف حسب الأشخاص باختلاف أعمارهم وأنوارهم الاجتماعية ومكانتهم الاجتماعية ، فضلا عن اختلاف أجهزة قيمهم الثقافية . وفى هذا الضوء يمكن أن نقول أنه ليس كل خبرة من هذا القبيل بالضرورة أن تكون أسراراً . فما يكون عند شخص سرا قد لا يكون عند آخر .

والاحتفاظ بأسرار عملاء الباحث العلمى الاجتماعى يكون بالضرورة لمصلحة العملاء والباحث والبحث جميعاً .

وقد يحصل الباحث العلمى الاجتماعى (وبخاصة إذا استخدم منهج دراسة الحالة) على بعض المعلومات عن العميل لا يكون العميل مصدرها وإن اعتبرها من قبيل المعلومات السرية . وفى هذه الحالة على الباحث العلمى الاجتماعى أن يعاملها معاملة المعلومات التى يكون العميل نفسه مصدرها .

وقد نجد استثناء من هذا المبدأ « مبدأ السرية » فى بعض الحالات أى عندما يكون الأطفال والأحداث الجانحون موضوع بحث الباحث العلمى الاجتماعى . ويضاف إلى هؤلاء المرضى بأمراض ذهانية أو بأمراض معدية.

وتقدير تداول الخبرات التى تعتبر سرية مع غير المتخصصين يرجع بالضرورة إلى الباحث العلمى الاجتماعى المسئول . على أن يكون هذا التقدير فى ضوء الدراسة الموضوعية لحالة كل عميل من هؤلاء العملاء ، وأن يهدف أولاً وقبل كل شئ إلى مصلحة العميل (إذا استخدم منهج دراسة الحالة مثلاً) بصفة خاصة ، وإلى الصالح العام أى إلى صالح مهنة البحث العلمى الاجتماعى بصفة عامة .

— ومن حيث الجماعات التى يقوم ببحثها الباحث العلمى الاجتماعى ، فإننا

نلاحظ أعضاء المجتمع لا يعيشون فى فراغ ، أى انه لا يوجد فرد أو شخص لا يعيش فى علاقات اجتماعية دائمة . أنه أى الفرد ، أقصد الشخص يوجد أول ما يوجد فى جماعة ، أى فى أسرة ، أسرته الطبيعية ، أقصد الأسرة التى ولد فيها أسرة أبيه وأمه وإخوته وإخواته . أو أسرته البديلة . وهو يشب وينمو فى جماعات أخرى ، فى جماعة اللعب أو فى جماعة المدرسة أو فى جماعة العمل أو فى جماعة من الجماعات الرياضية أو جماعات الترويح أو الترفيه أو فى غير ذلك من الجماعات .

والباحث العلمى الاجتماعى إذا قام ببحث جماعة من الجماعات لابد وأن يأخذ فى اعتباره مبدأ السرية أى أن يحتفظ بالخبرة التى تكون مصدرها الجماعة التى تكون موضوع إجراء بحثه . وهدف الباحث العلمى الاجتماعى الذى هو هدف الأهداف أن يبحث دائما عن الحقائق فى محيط الجماعة وهو يعمل فى ضوء استخدام أدوات بحثه (مصحفة استبيان أو ملاحظة بالمشاركة أو تطبيق قياس علمى أو حتى مجرد مقابلة أعضاء الجماعة كأفراد أو كجماعات) فى ضوء هذه الحقائق .

والباحث العلمى الاجتماعى إذ يحتفظ بسرية المعلومات التى يدلى بها أعضاء الجماعة بصفة فردية أو عن طريق الجماعة نفسها ، فإنه يستخدمها دائما فى صالحي الأعضاء وفى صالح الجماعة سواء كانت هذه الجماعة كبيرة (جماعة اثنية « ثقافية » + جماعة القوات المسلحة مثلا) أو صغيرة (جماعة تجريبية من الأحداث الجانحين مثلا) .

- ومن حيث المجتمع فإنه من المعروف أن المجتمعات الانسانية مجتمعات شتى . وهى أيضا عديدة . فهى صغيرة وهى كبيرة وهى بدائية وهى مجتمعات تعيش فى مستوى حضارى معين ، وهى مجتمعات قومية وهى مجتمعات

محلية ...

ومن المجتمعات الانسانية ما يعيش أعضاؤها فى تخلف ، ومنها ما يعيش أعضاؤها فى ثورة اجتماعية عارمة .

واستخدام الباحث العلمى الاجتماعى أداة أو أكثر من أدوات البحث التى يجمع المعلومات عن أى من هذه المجتمعات عن طريقها يؤكد عليه اتباع مبدأ السرية وهو يجرى بحثا من البحوث فى نطاق مجتمع من هذه المجتمعات . فقد يتحتم عليه أن يخفى اسم المجتمع الذى قام ببحثه وأن لا يذكر معلما من المعالم التى تدل على وجوده فى منطقة ما . إن نتائج هذه البحوث تكون بالضرورة ملكا للمجتمع ولأعضائه الذين نجح الباحث العلمى الاجتماعى فى كسب ثقتهم . وإذاعة النتائج الصحيحة لا يمكن أن تحدث إلا بعد مرور زمن كاف حتى لا يفيد منها من لا يجب أن يفيد منها حتى لا يستخدمها ضد الصالح العام لمجتمع البحث وبخاصة والمجتمع القومى بعامه .

الدعوة إلى صياغة قسم يمارس الباحثون العلميون الاجتماعيون المصريون إجراء بحوثهم ودراساتهم على هديه

أرجو أن يتأكد القارئ من أن المقصود من هذه الدعوة أمران هما :

أولا - حصانة مهنة البحث العلمى الاجتماعى فى مصر .

ثانيا - حصانة العاملين العلميين المصريين فى مهنة البحث العلمى .

والملاحظ أن صياغة هذا القسم ليست بدعة فقد وجد القسم فى محيط الأطباء منذ أكثر من ٢٠٠٠ عام ، ويعمل فى ضوئه أصحاب مهنة المحاماة ومهنة علم النفس الطبى ، وهو يؤكد على تطبيق «مبدأ السرية» (موضوع الدراسة الحالية) لصالح المريض فى حالة مجال الطب والصالح المتهم فى مجال مهنة المحاماة

والصالح المريض النفسى أو العقلى فى مجال الطب النفسى . والملاحظ أن مهنة البحث الطبى الاجتماعى إذ تؤكد على الاحتفاظ بالخبرة التى يكون مصدرها من يجرى بحثه عليهم سواء كانوا أفرادا أو جماعات أو كان المصدر المجتمع المحلى القومى . فان هذه المهنة يجب أن يكون رائدها صيانة المجتمع ككل وذلك بمحاولة فهمه بقصد تغييره إلى الأفضل دون المساس بمصلحة هذا المجتمع فى الحاضر أو فى المستقبل .

والاحتفاظ بمصلحة المجتمع هو فى حقيقة الأمر حصانة للمهنة واعتراف بها .. وذلك يؤكد ضرورة توفير حصانة للعاملين العمليين الذين يعملون فى ميادينها أو مجالاتها . ولا يعنى الحرص على توفير هذه الحصانة أن يتميز هؤلاء العاملون عن غيرهم من أعضاء المجتمع . بل إنه يعتبر فى جوهره تعبيراً عن حرص المجتمع على توفير المناخ الثقافى الاجتماعى الصالح لكى يؤدوا أعمالهم وواجباتهم العلمية ، ويشعروا بالأمن والأمان والاستقرار المادى والنفسى والاجتماعى .

## موقف الباحث من الجماهير ومن السلطة

### ورقة عمل « للمناقشة »

عبد الباسط عبد المعطى

#### - معذرة لا مقدمة -

تعمدت ألا أكتب مصادر ، فالتحليلات الواردة فى الصفحات التالية ، مستندة إلى مشاهدات واقعية لحالات محددة للممارسات ونشاطات لباحثين محددين . رايت من الأفضل - الآن - ألا أشير اليهم - فليس الهدف كشف أسماء أو إدانة اشخاص ، فالهدف أهم من هذا وأعق . وهو كيف نواجه توجهات مشينة بالبحث وبالباحثين ، وضارة بماضى ومستقبل الوطن والمنتجين الحقيقيين . علنا نوفق فى وضع أساس لتحرير البحوث الاجتماعية .

هدف هذه الورقة هو إثارة بعض القضايا التى تساعد فى الإجابة على سؤالين محددين هما : فى جانب من يجب أن يقف الباحث ، فى جانب الجماهير أو فى جانب السلطة أم فى جانبيهما معا ؟ وأيأ كان الاختيار ، ماهى قواعد ممارسة العلاقة أو العلاقات المترتبة على هذا الاختيار ؟ ولأن الإجابة تسعى إلى تصور مرغوب للاختيار والعلاقة ، فإن البدء بتوصيف ممارسات أنماط العلاقات القائمة بين الباحثين وكل من الجماهير والسلطة ، ثم تفسير هذه الأنماط وممارستها الفكرية والقيمية والمصلحية والسلوكية يساعد فى صياغة أدق وأعق لهذا الاختيار ولهذه العلاقة .

تتطلب الإجابة على هذين السؤالين بلورة بعض المفاهيم والقضايا الأساسية، قصد المساهمة فى تصور العلاقة ، وتوضيح أبعادها سواء فى واقعها وأنماطها الحالية ، أو فى مستقبلها المرغوب والممكن .

## مفاهيم ثلاثة

لمبررات تنظيمية لن تأتي بترتيب المفاهيم كما يوحي به عنوان الورقة .  
فالبده سيكون بالجامهير ، ثم السلطة ، وأخيرا الباحث .

### ١ - الجماهير

رغم تحفظنا على اصطلاح « مجتمع » فاننا قد نضطر إلى استخدامه لأن معظم المفاهيم الشائعة حوله قصده معنى ذهنيا مجردا أخفت به كثيرا من تضاريس وتناقضات مكوناته بجانب استخدامه في بعض الاحيان كبديل للدولة ، كتاريخ وجغرافيا ، وليس كسلطة تعكس أوضاع القوى الطبقية . وبدون الدخول في تفصيلات قد تأخذ الانتباه بعيدا عن مناقشة الجوهر يتصور أن الجماهير هم المنتجون الحقيقيون الذين يملكون جهودهم ونشاطهم العضلى والعقلى ويسهمون به في الانتاج الاجتماعى . ويقصد بالانتاج الاجتماعى كل إسهام فعلى فى صيرورة المجتمع ، يوفر لهذه الصيرورة متطلبات تجدها واستمراريتها . الجماهير وفق جهودهم هذه مبعودون عن المشاركة العادلة فى الثروة وفى السلطة وواقعون تحت تأثير اساليب استغلال مختلفة ومتجدده ، وتمارس عليهم أساليب قهر وقمع بدنى وأيديولوجى ، بالذات فى المجتمعات الطبقية ، لتفتيت وحدة وجودهم وتحديد شروط إعادة انتاج هذا الوجود وتزييف وعيهم الطبقي .

### ٢ - سلطة الدولة

يقصد بها استيلاء طبقة أو عدة شرائح طبقية ، من خلال رموزها على مصادر القوة والهيمنة وحرمان باقى الطبقات الاجتماعية منها . ولهذا يقال ان وجود الدولة دليل على سطوة مجموعة على حقوق باقى المجموعات ومصادرتها ، حتى لا تشارك فى إدارة الثروة وإدارة شئون المجتمع . وسلطة الدولة من خلال سيطرتها هذه تتغلغل عبر كل المؤسسات والتنظيمات ، إما بوضع رموزها الطبقية

فيها ، أو يوضع حلفائها ووكلائها في هذه المؤسسات ، فينسحب هذا على معظم الجامعات في مصر وغيرها من المؤسسات . وهي تستخدم اساليب متعددة ومتجددة لاعادة الانتاج الموسع للطبقات وتستخدم المؤسسة التعليمية من المدرسة وإلى الجامعة في هذا الصدد . كما تمارس وظيفتها السياسية والأيدولوجية لاحتضان أيديولوجيتها وتفتيت أيديولوجيات الطبقات الأخرى وتزييف وعيها بمصالحها . وهي تستخدم الاعلام ومايشابهه من مؤسسات في هذا الصدد . وعندما تضع سلطة الدولة الطبقات المبعدة عن المشاركة في السلطة ، في اعتبارها ، فإن هذا لا يكون إلا في ضوء القوة والوزن النسبيين لهذه الطبقات ، واللذين يعكسهما تنظيمات هذه الطبقات وعيها وحركتها المجتمعية .

### ٣ - الباحث

إن تصور من هو الباحث وإن اشتمل عند أحد مستوياته إلمامه بدقائق تخصصه ومتابعة ما يجد فيه ، ومحاولة الإبداع النظري والمنهجي ان استطاع ، والالتزام بعدد من القيم الأساسية كالأمانة والدقة والوضوح والاتساق .. الخ ، فإن التصور وإن ضم هذا البعد التكنوقراطي أو شبه التكنوقراطي ، يتجاوز هذا الدور إلى اعتبار الباحث مثقفاً ، وهو هكذا بالفعل لدى عدد من الباحثين . ويمكن أن يثار هذا السؤال : أى مثقف نقصد ؟ عند مستوى عام جداً من التحليل يكون المثقف هو الحائز على رؤية شمولية ، تاريخية ومعاصرة ، ذات آفاق مستقبلية ، رؤية تترك : العلاقات والترابطات بين الفكر والعمل ، وبين العقل واليد وتتضمن وظيفة اجتماعية للعلم . ويبدأ من هذه الوظيفة الاجتماعية للعلم والبحث العلمى يفترق الباحثون المثقفون ويتوزعون وفق انحيازاتهم واختياراتهم الاجتماعية التي تستند بدرجة أو بأخرى إلى أيديولوجيات محددة . يصاحب هذه الاختيارات انتماءات وتحالفات داخلية وخارجية ، شخصية ومهنية وطبقية ، تكتيكية

واستراتيجية ، تفرض ممارسات نظرية وأيديولوجية وقيمة تعليمية وبحثية واجتماعية . ويتفاوت اتساق هذه الممارسات بين باحث وآخر فى ضوء محدودات وجوده الفردى ، المهنى والطلبى . فنجد باحثا اختار جانب السلطة والأوضاع القائمة ، وآخر اختار جانب الطبقات الحاملة لامكانية تغيير الأوضاع القائمة . ونجد ثالثا متأرجحا بين هذا وذاك ، مواقف مزيج من البرجماتية والميكانيكية . ويفسر هذا بجانب ما سبق أن الباحثين الذين وفدوا من أصول طبقية متشابهة ، أو حتى واحدة ، ريفية أو حضرية ، يأخذون مواقف متغايرة ، لأنهم نتيجة لممارساتهم المهنية وما يرتبط بها من مصالح وتحالفات ، يقترحون من البورجوازية الصغيرة بتكوينها الهجين وأجنحتها المتنافسة أيديولوجيا ، التى تجد فيها الجناح اليميني واليسارى وماسك العصا من وسطها منتج ومبرر المواقف والرؤى المتبدلة بين حقبة وأخرى وبين سلطة وأخرى .

#### صور علاقة الباحث بالجماهير وبالسلطة

تتأثر كل محاولات طرح مسألة علاقة الباحث بالجماهير والسلطة ، كما تتأثر الاختيارات والممارسات الفعلية لهذه العلاقة ، بحالة ومستوى الوعي الاجتماعى العام والنوعى لدارسى هذه العلاقة وممارسيها . حالة الوعي هذه ذات مستويات نفسية ترتبط باتجاهات الباحث وقيمه ورغباته وأيديولوجيته ترتبط بمصالح الباحث ومصالح طبقته التى ينتمى أو يتطلع إلى الانتماء إليها ، وعلمية ترتبط بتنظيمات العلم وصوره طبقيا ومجتمعيا ، كل هذه المستويات تأتى نتاجا لعوامل كثيرة تنتجها بنية المجتمع ، خاصة أبعادها الانتاجية والطبقية والسياسية والأيدىولوجية من خلال تأثيرها على الوجود والوعي الاجتماعيين للباحث .

فى ضوء هذا التحديد العام يمكن وصف بعض صور علاقة الباحث بالجماهير والسلطة كما هى ممارسة فى الواقع المصرى . وهى صور يمكن

تصنيفها إلى ثلاثة رئيسية تتفرع عنها عدة صور أخرى هي مزيج من هذه الصورة أو تلك أو منها جميعا . تسير الصورة الأولى إلى اختيار جانب السلطة ، وإلى ضرورة « تجسير » العلاقة معها . حيثيات هذه العلاقة والدعوة إليها أن ثمة خصوصية للسلطة في مصر فهي التي تملك الخيوط وأنها هي التي تملك كل إمكانيات التغيير وتقدر على صناعته لو أرادت ، وأنها ليست محملة بمضمونات طبقية في كل الأحوال والحقب والظروف . وعليه فإنه يمكن التعامل معها ، لتصحيح وعيها بالقضايا الوطنية مما ييسر ترشيد قراراتها وتعديل بعض توجهاتها . يأتي أصحاب هذه العلاقة بأمثلة من التاريخين البعيد والقريب ويبرزون بالذات تعامل الباحث المثقف مع السلطة الناصرية . إذا دققنا في هذا الاختيار ، نجد أنه اختيار لموقف الأقوى ، نون تمحيص لطبيعة السلطة وخصائصها في المرحلة المحددة . فالسلطة القوية ذات التوجهات الوطنية في مرحلة التحرر الوطني تحتاج لدعم واع من الباحث والمثقف - في حين أن السلطة القوية ذات التوجهات التي تدعم الهيمنة للخارج والتبعية له ، تحتاج لموقف ينفي هذه السلطة . وإذا دققنا مرة ثانية في هذا الاختيار نجد أنه اختيار للطرف الأدنى يكشف الوعي النوعي والعام لدى الباحث ، الوعي بالتاريخ والوعي بالمستقبل من المبررات وراء هذا الاختيار . إن التغيير لن يأتي إلا من أعلى وإن تاريخ ثورات الجماهير على حكماها قد توقف . وأما عن أمثلة الباحثين المثقفين الذين تعاملوا مع السلطة في فترات محددة ، خاصة في المرحلة الناصرية ، فمنهم من كان يجلس في المقاعد الأمامية في « الاتحاد الاشتراكي » ثم أضحي من طلائع الحاضر ، تنظيرا وتبريرا وممارسة ، في المؤسسات والشركات والبنوك . إن جدية هذا الاختيار وجنوده تختبرهما رؤية ممارسي هذه العلاقة ، للتفاعل مع الجماهير ، وعلاقتهم بها . حقيقى أنهم يتحدثون عن حقوق وحاجات للجماهير ، لكنه حديث يكاد لا يختلف عن حديث السلطة إلا في الصياغة والمفردات اللغوية والأناقة الأكاديمية .

وهو غالبا حديث موجه إلى الخاصة من الباحثين ، وحينما إلى بعض رموز السلطة فى المواقع العلمية والثقافية ، وأحيانا لا يفهمه التكنوقراطيون منهم .

تتحدد الصورة الثانية للعلاقة بأخذ موقف وسط ، بين السلطة والجماهير ، حده الأول أخذ موقف الحياد بينهما ، وحده الثانى القيام بدور الوسيط بينهما . أنصار الحد الأول يجعلون من الباحث تكنوقراطيا مجردا عليه الامام بأبعاد تخصصه وعليه عرض نتائج بحوثه على شكل محايد ؟ أو أن يلتزم بعدد من القيم العلمية . يرفض هؤلاء على المستوى البحثى الارتباط بأية رؤية نظرية ، ويفضلون الدراسات الأمبريقية . انهم يجعلون من الباحث إنسانا مجردا . فالإنسان الباحث كالإنسان الاقتصادى والإنسان الصناعى ... الخ ، كلها مفهومات بجانب تقنياتها للواقع ترتبط كلها بوعى زائف لدى الباحث ، وتتبع جميعا من أيديولوجية رابضة خلف اتجاه فى البحث سائد فى المدرسة الغربية . إن التدقيق فى مثل هذا الموقف إجمالا يوضح أنه بوعى وهذا محتمل - وبلا وعى - مع قدر من التحفظ - يخدم مصالح السلطات القائمة . فتجزئة الواقع وتقنيته ، والاستغراق فى بيانات تفصيلية لا تحمل رؤية ولا توضح الترابطات والاختلالات الهيكلية فى المجتمع تحافظ فى التحليل الأخير على الأوضاع وتسهم فى تزييف الوعى بها وبعواملها البنائية الجوهرية . إن جدية مثل هذا الموقف وجدواه تختبرهما الممارسات الفعلية لأنصاره ، مع الطلاب ومع الباحثين المساعدين ، خاصة جامعى البيانات والتي توضح أنهم أكثر ارتباطا بمصالحهم المادية والمهنية ، حركتهم على قدر هذه المصالح . ولعل المتتبع لبحوثهم النظرية والميدانية يكشف عن الحذر الشديد عند تحديد موقف أو تقديم تعليق حتى على الأعمال المنقولة عن المكتبة الغربية فهم يرفعون لافتة الحياد حتى مع الكتابات الأجنبية ، فيكرسون الرواية - النقل - ويتجاهلون الرأى ، وهذا من ناحية أخرى يؤثر فى الفهم النقدى للأعمال والأوضاع معا .

وأما حد الوساطة بين الجماهير والسلطة ، فالباحث ينصب نفسه فيها بديلا عن الجماهير ، ورغم أن كثرة من الباحثين يطلقون كثيرا من سلبياتهم على انحسار الديمقراطية وانعدامها ، فهو يريد أن يكون وكيلا عن الجماهير بدلا من أن يطالب بمشاركتهم . إن الموقف في إجماله يعنى أن إحدى عينى الباحث على السلطة ، والأخرى على الجماهير ، وغالبا ما نجد هؤلاء من أنصار التوفيق النظرى والأيديولوجى وال طول الوسطى التى تكون محملة بإمكانات الاتجاه نحو اليمين أو اليسار . إن التدقيق فى هذا الموقف . قيميا وسياسيا . يجعل الباحث أقرب إلى السلطة منه إلى الجماهير . فالباحث موقف لدى السلطة ، تواجهه برموزها ، وبالتالي تفرض تأثيرها عليه أكثر ، فتكون فرص استجابته لها أكثر .

وأما الصورة الثالثة فترى أن التوجه يجب أن يكون نحو الجماهير ، معمومها وحاجتها وتطلعاتها ، وحالة وعيه وتجد فى طلب تفسير للأوضاع البنائية ، وتتطلع إلى تفسيرات فى البنية لصالح المنتجين . هذه العلاقة هى أقل من سابقتها من حيث الانصرار وحتى الانصرار الذين يطالبون بها ويقتربون منها بالممارسة بدرجة أو بأخرى ، نلاحظ أنهم لم يطوروا أدوات نظرية ومنهجية تقريهم من الجماهير أكثر .

فلا يزال معظمهم يستخدم الأدوات التى تنظر إلى المبحوث على أنه أقل فهما للواقع ، فيلزم الاحتياط بأخذ موقف حذر منه . فاجراءات الثبات واخفاء شخصية الباحث عن المبحوث فى الملاحظة بالمشاركة مثلا تشير إلى وجود نظرة متعالية من الباحث . على أن الأهم فى هذه العلاقة أنها لا تزال حتى الآن فى إطار دراسة موضوعات تهمة الجماهير ، ولم تتطور بعد إلى مشاركة اجتماعية للجماهير . إن مثل هذا النمط من العلاقة يتطلب باحثا راديكاليا ، بحاجة إلى تنظيم راديكالى علمى وسياسى ينظم حركة الباحث والجماهير ، ويفتح قنوات

التفاعل والمشاركة المتفاعلة والفاعلة - بينهما لتصحيح الوعى بالواقع . ولعل من أخطر المهام المطروحة على أنصار هذه العلاقة ما قصدها السؤال التالى : إذا كانت سلطة الدولة ، والطبقات المسيطرة عموما تسعى إلى تزييف وعى المنتجين من خلال التعليم والاعلام ، فكيف يتسنى للباحث هنا تجاوز القشرة المزيفة لوعى الباحثين ، للحصول على بيانات أكثر صدقا ؟ إن مثل هذا التساؤل يتطلب جهدا فى المناهج والأدوات تسهم أولا فى تجاوز الوعى المزيف وتعتمد ثانيا على مبدأ ألا تجمع بيانات إلا فى ضوء ارادة واعية للمبحث وليس الالتفاف حوله .

هذه هى الصور الرئيسية الثلاثة ، والتى تشير إلى أن الاتجاه العام من قبل الباحث هو نحو السلطة ، يتم ذلك بكيفية مباشرة أو غير مباشرة . وإذا كانت هناك صور قد أتت مزيجا من هذه الصورة أو تلك أو من الصور السابقة جميعا - ثمة ممارسات تكشف عن أنماط أكثر انتشارا من غيرها ، وهى رغم وجود درجة أو أخرى من التباين بينها تكاد تدعم سلطة الدولة والأوضاع القائمة ، حتى وأن تم هذا لدى بعض الباحثين بلا وعى حقيقى .

١ - لعل أخطر هذه الانماط ، والذي بدأ ينتشر منذ السبعينات نمط يحاكي المضمون الطبقي لسلطة الدولة ، فى تصرفاتها وقيمتها .

\* فهو يتعامل مع البحث العلمى كسلعة ، لا يقق فيمن يشتري ، بيت خبرة أو شركة استثمار أو جامعة أجنبية أو حتى أجهزة الاستخبارات الأجنبية .

\* يستهلك العلم ولا يسهم فى إنتاجه . فكل ما يعرفه هو « تجميع العلم » وإعادة انتاجه فى ضوء ما اقتبس عن المدرسة الغربية الرأسمالية .

\* الاعتماد على النشاط العلمى الطفيلى . وهو نشاط شبيه فى القيمة والتوجه بما تكتيه الشرائح البنكية والتجارية التابعة . يتجلى هذا فى الترجمات المسروقة

عن المكتبة الأجنبية وتلقيق مصادر التأليف والبحث .

\* استغلال الطلاب والباحثين الشباب ويأخذ هذا صورا كثيرة منها فرض كتب بعينها على الطلاب ، رسائل دكتوراه تقرر في الفرقة الأولى ، كتاب في التنمية مثلا يقرر في مادة المدخل ، فرض أكثر من كتاب للمقرر الواحد . التعاقد على بحوث أجنبية وتشغيل الباعثين الشباب بأجور أدنى من أجورهم المتعاقد عليها .

\* محاربة الاتجاهات النقدية في العلوم الاجتماعية ويأخذ هذا صورا منها ، محاصرة أنصار هذه الاتجاهات والتعقيم على أعمالهم ومحاصرة انتشارها . هذا النمط هو ظل الأوضاع المسيطرين في البنية الاجتماعية ويفيد من السياق العام الذي يكرسه هؤلاء المسيرون . وهو اتجاه في التحليل الأخير ضد سيروية المجتمع ضد التاريخ .

٢ - نمط آخر من العلاقة بالسلطة ، يعلن على مستوى خطابه الشفاهي أن انحيازه للجماهير ، مع أن ممارساته تقترب بدرجة أو بأخرى من النمط السابق . فهو يتباكى على انحسار الديمقراطية مع أنه لم يقدم عملا واحدا حاسبته السلطة عليه ، أو فتشت الرقابة فيه .

وهو يطالب بالديمقراطية وينزعج من أي نقد يوجه لعمله سواء من تلاميذه أو حتى زملائه .

يرافقك على إدانة البحوث الأجنبية المشبوهة ، وهو ضليع في الافادة منها ، ومستشار في التخطيط لها .

٣ - نمط ثالث يتكيف متطوعا مع توجيهات السلطة المعلنة ، يقيس نشاطاته وأعماله في ضوء هذه التوجيهات ، مع أن السلطة لم تعرف به أو تطلب منه هذا .

وهو غالبا ما يحمي نفسه بلافتة الحياد العلمي .

٤ - تكشف معظم ممارسات الباحثين عن وجود تناقض بين أنماط الالتزام والصراع بين متطلباتها ، والذي غالبا ما يحسم لصالحه الفردي وليس الجماعي لصالحه الخاص وليس العام . فإذا كان من الضروري أن يلتزم الباحث بمصالحه الشخصية ، ومصالح جماعته المهنية ، ومصالح طبقته ، ومصالح الوطن ، فإن معظم الممارسات تميل إلى صالح البعدين الأولين ، مصالحه الشخصية ومصالح جماعته المهنية ، هذه الجماعة التي غالبا ما تكون متناقضة ، وموزعة إلى مجموعات صغيرة هي غالبا مجموعات مصالح آنية ومادية .

#### ماهي صورة العلاقة المزدوجة

ما سيقدم تحت هذا العنوان هو أفكار عامة وتساؤلات أتصور أن الحوار حولها في اجتماعاتنا هو الأكثر كفاءة وقدرة على بلورتها والاجابة عليها . وفي هذا الاتجاه ، يمكن أن يطرح السؤال التالي : لو أن باحثا اختار السلطة ، واختار جانب المسيطرين عموما ماذا يكون حكمه ؟

يمكن أن تتعدد الآراء بتعدد المواقف الايديولوجية والطبقية . فالبعض يرى أن هذا من صميم حق الباحث وحرية في الاختيار شرط أن يعلن عن موقفه هذا ، ولا يضلل الآخرين بشأنه لأن هذا من صميم الموضوعية في العلوم الاجتماعية . في حين أن بعضا آخرأ يمكن أن يرى من مبدأ أساسى أنه يجب أولا أن تحدد هوية السلطة ، خاصة توجهاتها الوطنية ، وأن تحدد ثانيا طبيعة المرحلة التاريخية التي يمر بها الوطن ، وأن تحدد ثالثا موقف السلطة من الجماهير . بعد هذا يمكن أن نحكم على موقف هذا الباحث . فإذا كانت السلطة تكرس هيمنة الخارج وتضر بالاستقلال الوطنى ، وإذا كانت السلطة تحاصر الانتاج وتجهض كل فرص الاعتماد على الذات ، وإذا كانت السلطة تحاصر

الجامعير ، وتحرمها من إشباع حاجاتها ، وتحول دون مشاركتها ، فان كل هذا فى التحليل الأخير يؤثر فى وجود المجتمع وصورته ومستقبله . هنا هل يحق أن تضفى بالعام والجوهري مقابل قيمة حرية الباحث ؟ وبالطبع يمكن أن تغلب صيغة السؤال : فلو أن السلطة وطنية وقادف ، وتعمل بالفعل من أجل مصالح المنتجين ، فى حين أن باحثا ما يرى فى هذه السلطة إضرارا بمصالح طبقة وتناقضا مع اختياراته الاجتماعية وايدىولوجيته هنا يكون السؤال : ما حكم الباحث الذى ينتقد مثل هذا النمط من السلطة ؟ يمكن أن تتفرع صياغات أخرى عن صيغتي هذين السؤالين ، لكنها جميعا تنور فى فلك سؤال رئيسى وهام : ما هى حدود حرية الباحث ؟ وإذا اتفقنا على هذه الحدود ، من يراقب الباحث ؟ ومن يحميه ؟

إن الإجابة على التساولين الأخيرين توحى بفكرة أن مواجهة الأنماط القيمة الضارة التى بدأت تنتشر بين أوساط المشتغلين بالعلوم الاجتماعية بجانب عدد من الممارسات المغلوطة علميا ووطنيا ، بحاجة إلى مواجهة مهنية ، تتمثل فى وجود جماعة مهنية تضع ميثاقا أخلاقيا للعمل العلمى ، وتكون هى وحدها المسؤولة عن مساواة الباحثين ومحاسبتهم ويمكن أن تحمى الباحثين إذا تطلب الأمر هذه الحماية .



## أخلاقيات البحث العلمى فى المنهج الإسلامى

صلاح عبد المتعال

(١)

### أزمة الأخلاقيات

لم ينج البحث العلمى فى المجال الانسانى من أن يصاب بأزمة الأخلاقيات وذلك كغيره من المجالات السلوكية والتنظيمية ، والتي تشخص العلل والأمراض الاجتماعية فيها بأنها أزمة أخلاقية ، وأن صدر ذلك من عامة الناس وبسطانهم ، فإنه يقال بشكل أكثر تعقيدا من خاصة الناس وصفوتهم ، دون أن تحدد الاجابات عن الكيفية والعلية ، وإن حدث ، فأراء متناثرة بل ومتناقضة ، وذلك من حيث كون هذه الأزمة سببا ونتيجة لمقدمات اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو دينية .

ومما لاشك فيه أن الحقيقة التى تمر بها مجتمعاتنا قد زلزلت الأحداث السياسية والاقتصادية من كيانها وتقلب تهيأ الأمور واهتزت بل انقلبت فيها مقننات السلوك ومعايير القيم والأخلاق .

### نملاچ من الأزمة

ان الانحدار الذى اصاب الأخلاقيات فى مجال البحث العلمى الاجتماعى الانسانى لا ينفصم عن الانحدار العام الذى اصاب قطاعات عريضة من المجتمع. بل ان الانحدار الذى اصاب أخلاقيات البحث العلمى هو تردى لأخلاقيات بعض من يقومون به ، فهناك من يلون الحقائق ويحرفون النتائج لمرض فى أنفسهم وترضية لأصحاب نفوذ أو سلطان ، ليس ذلك فحسب ، بل يطوعون مؤسساتهم

لخدمة الأنظمة وأصحاب الفضل عليهم .

وهناك من تدنى جهدهم فى الأداء والعمل مستبدلين العمل الذهنى المضمنى بجهود حركية وخدمات للرؤساء وذوى النفوذ ، ما دام ذلك يحقق لهم الترقى فى السلم العلمى بأعمال سطحية تافهة .

وهناك من الكبار من يستحوذون على الجهد العلمى للصغار وينسبونهم بالمشاركة إلى أنفسهم دون أن يضعوا حرفاً واحداً أو استشارة علمية على الأقل ، يحدث ذلك ما دام فى أيديهم المصير العلمى لمن دونهم فى الدرجة العلمية . وهناك من هجر الصدق والأمانة فى خطوات البحث العلمى وإجراءاته المتبعة وكذلك فى تقريره للنتائج وتفسيرها لحاجة فى أنفسهم<sup>(١)</sup> .

وهناك من خان العهد ولم يحافظ على أسرار المخصوصين ، وهناك من جند نفسه لتجميع البيانات وتقديم التفسيرات لمشروعات بحوث الغرباء نظير دراهم معنودة ، باسم المشروعات الأجنبية الممولة .

### **قمة الآثمة الأخلاقية**

وإذا كان الضبط التجريبى محدود المجال خاصة فى العلوم الانسانية له التزاماته الأخلاقية فإن أخطر الأمور التى عايشناها هو موقف الباحث أو العالم المنفذ أى صاحب المسئولية التنفيذية ، وذلك عندما يصدر ويمارس قراراته الخاطئة فى التجارب الجماهيرية الكبرى<sup>(٢)</sup> سواء فى أمور المشاركة السياسية أو صياغته التشريعية أو فى التنظيم الاقتصادى ، وقد يحدث ذلك الخطأ لتدنى كفايته العلمية أو لقصور لديه فى المعلومات ، ولكن أشد الخطرين عندما يفعل ذلك الخطأ وهو على دراية به ، ترضية لحاكم أو خدمة لسلطان ، والواقع أن مثل هذا النموذج قد تخطى عن مسئولياته وأمانته نحو المجتمع ، وكمن من ثمن باهظ دفعته

كثير من شعوب العالم النامي من كد كفاحها فتعثرت مسيرتها نتيجة تواطؤ المستبئين من الحكام والادعياء من العلماء ، ولذلك لا يكفى أن يكون العالم أو الباحث راسخا فى تخصصه وكفى ، بل أن تخليه عن مسئولياته الأخلاقية مكرها أو راضيا هو تحطيم لمنجزات العلم ومربود البحوث فى المجتمع .

(٢)

## الفكر - الدين - الأخلاق

### الفكر والأخلاق

ومن ثم لا تتفصم المشكلات الأخلاقية عن قضايا البحث العلمى ، ومثلما تواجه عملية البحث فى العلوم الاجتماعية المعايير العلمية فإن عليها أن تواجه بنفس القدر ، بل أشد ، المعايير الأخلاقية .

وتتداخل كل من هذه المعايير - العلمية والأخلاقية - فى نسيج ثقافى واحد ، حيث يصفى كل على الآخر خصائصه ومزاياه حتى يصعب التمييز بين المعايير العلمية والأخلاقية ، لا من حيث الشكل بل من حيث المضمون ، ويتضح ذلك بدءا من فكرة اختيار المشكلة أو موضوع البحث والتى تستند غالبا إلى أحكام قيمية ، إلى الشروط العلمية والأخلاقية ، ، فى استخدام الأدوات والمقاييس وكذلك إلى مناهج وفنون المعالجة والتفسير .

وإذا اخترلنا مفاهيم العلم والمعرفة والبحث فى كلمة الفكر التى تحتوى على ذلك كله ، فإنه على هدى ما سبق يمكن القول بأن الفكر والخلق يشكلان نسقا واحدا إذ لا يتحقق الالتزام الأخلاقى باستقامة الفكر وتحجيره والسعى نحو الحقيقة ، وهذا هو الخلق الأول للفكر ، وأيضا يحتوى الفكر على خلق ويحتوى الخلق على فكر<sup>(٣)</sup> ، بمعنى أن أمانة الفكر لاداء وظيفته أو رسالته الصحيحة هو

خلق في حد ذاته .

## الدين والأخلاق

وإذا اتفقنا أنه لا مكان للأخلاق بدون عقيدة ، أى الإيمان الراسخ بالحقيقة الأخلاقية كحقيقة قائمة تسمو على أهواء الفرد ورغباته ومصالحه ، فإن التربية الخصبة التى تنمو بها الأخلاق هى تربية الإيمان بالله ، حيث دأبت الأديان منذ بدء الخليقة على صقل الحاسة الفطرية لدى الإنسان نحو الأخلاق وكان ختام ذلك بقول محمد صلى الله عليه وسلم « إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق » فالوظيفة المحورية للدين هى ارساء قواعد الأخلاق .

وإذا كان الدين الإسلامى خاتم الرسالات السماوية قد افاض فى تمجيد الأخلاق والفكر والعلم وجعل من التوحيد بالله أسمى درجات العقيدة ، فهل يهديننا هذا الدين بمنهج يعالج فيه قضايا الفكر والأخلاق ومشكلات البحث العلمى والأخلاقيات الضابطة أو الحاكمة له ، خاصة فى مجال بحوث المجتمع والإنسان الذى حمّله الله المسؤولية والأمانة دون سائر الكائنات .

(٣)

## أخلاقيات البحث العلمى فى المنهج الإسلامى

### وحدة البناء الظفى

لا تتفصل أخلاقيات البحث العلمى عن الأخلاقيات التى يلتزم بها الإنسان فى ضروب السلوك الأخرى ، إذ أن أياً من هذه الأخلاقيات يتركز على فكرة الالتزام<sup>(١)</sup> . وبغير ذلك تنعدم المسؤولية وتهدر العدالة وتعم الفوضى فى جوانب وتضيع هيئة القانون ويستخف بمبادئ الأخلاق .

وتوجد بالضرورة إذن وحدة البناء الخلقى<sup>(٥)</sup> تربط بين الالتزام بين أخلاقيات البحث العلمي وأخلاقيات السوق والمعاملات والأسرة والصداقة والزمانة .. كما تحوّل وحدة البناء الخلقى من الانفصام الخلقى بين النظر والواقع أى بين الدعوة إلى الأخلاقيات وعدم الالتزام بها .

« كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون »

ولكن لا تمتنع وحدة البناء الخلقى بشكل عام أن يتفرع عنها حسب المجال الاجتماعى نسق فرعى أو مجموعة متساندة من الأخلاقيات ذات العلاقة بطبيعة هذا المجال مثلما نلاحظ التنوع الكائن فى الأخلاقيات المهنية والأنشطة الاقتصادية وكذلك الرياضية . ويقتضى بالنسبة لأى نسق اخلاقى الا يمتريه تناقض من مكوناته كأن يكون ثمة صواب فى جانب وفساد فى جانب آخر<sup>(٦)</sup> ، ويتضح ذلك عندما نقارن بين دعاة البحث العلمى الذين يؤمنون به كرسالة وبين من يتخلونه مجرد احتراف فقط ، وسنجد فارقا بالضرورة بين الطائفتين فى سعة الخيال العلمى والايمان بالبحث ، واثناء موضوعه حسب الحاجة الاجتماعية ، والايمان بروح الفريق ، والثابرة ، والامانة ، والنزاهة والحوار الموضوعى ، والصدق والاتساق مع النفس ، والموقف ازاء المصالح الطبقية والسياسية ، وكذلك النظرة إلى المستقبل .

### خصائص المنهج الإسلامى

ان ارتباط الفكر بالخلق ، والخلق بالعقيدة والايمان ، يجعل من السعى نحو العلم والمعرفة والنظر والتأمل والبحث نسكا من مناسك العبادة والتقرب إلى الله ، ولذلك يتميز المنهج الإسلامى بأنه منهج ايمانى يتحرى الرشد فى المعرفة ، فهى حق الهى وهبه الله للانسان يرتبط بنعمة الفكر والعقل ، ويحقق التوازن الوجدانى

والنفسى فى رحاب الايمان بالله ، وينظم أمور الحياة والعلاقات مع الآخرين فى نطاق المعاملات .

ويتيمز المنهج الاسلامى بأنه منهج قيمى اخلاقى له صفة الثبات والصلحية لكل انسان ، فالاخلاق التى أرساها اخلاق أساسية انسانية <sup>(٧)</sup> لا تتصف بالتسبية فالاخلاق الوضعية التى قد تجمل الظلم وتكرس الاضطهاد بمسميات براءة مسمومة (لا حرية لأعداء الشعب) لصالح طبقة مهيمنة أو حاكم مستبد ، إلى درجة اصفاء طابع المشروعية على الرشوة باسم الهدايا والمعاملات ، والفسوق باسم الحرية الشخصية ، والاختلاس والسرقة باسم الشطارة والفهلوة والتجسس والغدر باسم المصلحة العليا للوطن .

كما يقدم المنهج الاسلامى الحل لازمة الفكر أو العقل حيث يشيد منارة فكرية ترشد العلاقة بين الانسان والبيئة ، والانسان والكون ، والانسان والانسان ، وبينه وبين خالق هذه الأمور جميعا . ومن ثم يكون هذا المنهج الاسلامى موجهاً إلى الانسان وموجهاً له فى نفس الوقت إذ يتيح له فرصة ادراك موقعه بين الناس والبيئة والكون ، وذلك بأن وهبه القدرة على استقراء الواقع واستنباط الحقيقة من الوجود ، وازدياد المعرفة بالخالق وحل المشكلات الكامنة بين الانسان والبيئة البشرية والكونية . وهذا هو العلم النافع الذى يحرص عليه المنهج الاسلامى .

« اللهم انى اسالك علماً نافعا » حديث شريف

« اللهم انى اعوذ بك من علم لا ينفع » حديث شريف

حيث أن المعرفة غير النافعة تؤدى إلى الاضرار بالنفس وبالاخرين <sup>(٨)</sup> .

وينطلق المنهج الاسلامى من منهج القرآن ، إذ أن أساسه الايمان بالله وجوهره العلم ، ولم يقاضل هذا المنهج بين علوم دين وعلوم دنيا ، بل أوصى بهما

حيث جعل علوم الكون فى آية واحدة (٩) :

« ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فأخرجنا به ثمرات مختلفا الوانها  
ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف الوانها وغرابيب سود ومن الناس والنواب  
والأنعام مختلف الوانه كذلك انما يخشى الله من عباده العلماء » فاطر ٢٧ .

وقد جعل هذا المنهج لمجالس العلم المقام الأول عن مجالس عبادة التطوع  
واعتبر أن السعى للعلم والبحث عن المعرفة فى جوهره عبادة .

« فمن خرج فى طلب العلم فهو فى سبيل الله حتى يرجع »

حديث شريف

« ومن سلك طريقا يلتمس فيه علما سلك الله به طريقا إلى الجنة »

حديث شريف

وإذ كان طلب العلم فريضة على كل مسلم .

وليس العلم مجرد تحصيل لمعلومات فقط ، بل هو القدرة على اعمال الفكر  
استنادا إلى واقع مشهود أو مسلم به فيأمر بالسير فى الأرض سعيا وراء  
المعرفة.

« أفلم يسيرا فى الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها » الحج ٤١ .

ويأمر بنزاهة الفكر لتحصيل العلم أى بالاستقراء والاستنباط وينهى عن  
التفكير بالظن والهوى « ان الظن لا يغنى من الحق شيئا » النجم ٢٨ ، « رأيت  
من اتخذ الله هوا .. » الجاثية ٢٣ .

وإذا كان أساس المنهج الإسلامى الايمان بالله ، فلا ايمان بغير

اقتناع<sup>(١٠)</sup> فالإيمان يعتمد على اليقين ولا يجوز الأخذ فيه بالظن ، وقد قرن هذا المنهج ، الاقتناع الفكرى بحرية الفكر ، « لا اكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغي .. » البقرة ٢٥٦ وإن يتحقق اليقين إلا بأعمال الفكر واستيعاب السنن والقوانين الكونية والاجتماعية ، ولا يتأتى ذلك إلا بالبحث فيها وعنها ، ويطلب هذا المنهج الباحثين عن الحقيقة بالدليل والبرهان « قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين .. » وإذا كان المنهج القرآنى قد توسع فى ضرب الامثال ، فذلك ليستثير العقل وينشطه ويتيح الفرصة لتعلم القياس والاجتهاد فى مستحدثات الأمور .

### المنهج الاسلامى والانحراف الفكرى

وإذا كان المنهج الاسلامى يفتح المجال لتنشيط الفكر والعقل ، فانه من خلال القواعد الأخلاقية التى ارساها ودعمها ، يتصدى لمعوقات هذا التنشيط ويدفع عنه الميل إلى الانحراف<sup>(١١)</sup> ، وقد يكون الفرق بين الخير والشر هو الفكر الذى تضبطه وتحكمه الاخلاق ، والفكر الخاوى من الاخلاق .

وقد عزز المنهج الاسلامى الدعوة إلى توخى الامانة فى العلم<sup>(١٢)</sup> وعدم الخيانة فيه ، وتتسع هذه الخيانة لتشتمل على السرقات العلمية واسناد الباحث لنفسه ما ليس لديه أو أن يسند إلى العلم مقولات لا تتصل بالواقع أو الحقيقة أو أن يشوه الحقائق ذاتها عندما يرجع رأيا على آخر لهوى فى نفسه ، أو أن يبدي رأيا أو فتوى بغير علم ، ولذلك اشترط لمن يقوم على تفسير القرآن الاحاطة بتسعة عشر علما أو مبحثا ولا يؤذن بالاجتهاد الا حيث لا يوجد نص أو اجماع .

والآيات التى وردت لتحصن العلم والفكر<sup>(١٣)</sup> من الامواء كثيرة منها على

سبيل المثال لا الحصر :

« ومن الناس من يجادل فى الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير »

لقمان ٢٠

« ان يتبعون الا الظن وما تهوى الأنفس .. » النجم ٢٢

ومن الاحاديث الشريفة :

« تناصحوا في العلم فان خيانة العلم أشد من خيانة المال <sup>(١٤)</sup> »

« من أفتى بغير علم كان اثمه على من افتاه »

« من أشار على أخيه بأمر يعلم أن الرشد في غيره فقد خان »

« ولا يزال المرء علما ما طلب العلم فإذا ظن انه علم فقد جهل »

ويؤكد المنهج الاسلامى على أهمية الاخلاص <sup>(١٥)</sup> فى بدء المرحلة العلمية  
شأن أى عمل ينوى الانسان القيام به ، وذلك حتى يضمن على هذا العمل مسحة  
من عبادة وتقرب إلى الله .

« انما الأعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى .. » حديث شريف

ولا يمكن للبحث العلمى والعلم أن يؤتى أكله الا إذا اقتترنت نتائج العلم  
بالعمل والسلوك .

« تعلموا فإذا علمتم فاعملوا » حديث شريف

(٤)

### اختبار المنهج الاسلامى

كان النجاح حليف هذا المنهج بهد أن تمت ممارسته فى المجتمع الاسلامى  
منذ صدر الاسلام وعصر التنوير العلمى حتى قفل باب الاجتهاد ، فقد كان  
الالتزام الاخلاقى الذى يحتضنه الباحث أو العالم فى حياته ومعاملاته هو فى

جوهره نفس الالتزام الذى يقتدى به فى خط سيره العلمى .

### حماية التراث الاسلامى

وقد كان لهذه الممارسات شأن كبير فى حماية التراث الاسلامى الصحيح من الزيف والتحريف فضلا عن اتباع نفس القواعد الأخلاقية فى البحوث والعلوم الطبيعية التى انبثقت من عبقرية هذا المنهج وقد تفرد هذا المنهج عن غيره ، على مدى التاريخ العلمى للبشرية ، فى ارساء قواعد علوم التحديث التى ليس لها نظير فى دلائل الاثبات فى السند وتحديد درجة الصدق فى الرواية الشفاهية للحديث النبوية الشريفة .

### قواعد المنهج

وأهم ما يميز هذا المنهج هو تعزيزه لاستعمال العقل من خلفية مشتركة لعلمائه وباحثيه ، قوامها القرآن وصحيح الأحاديث إلى السنة ، وتمرس العلماء وعلى رأسهم الشافعى<sup>(٧)</sup> على استخدام الاستقراء لإثبات الاجماع لقبول خبر أحاديث الاحاد ، وكان يمارس هذا الاستقراء بإجراء الاستقصاء على مستوى جميع الأمصار ، ولم يكن يترك عالما الا أدخله فى الاحصاء ، مما يكمل به استقراء الواقع ، وإذا أضاف هذا المنهج إلى القرآن والسنة حجة الاجماع ، فإنه قد تكامل بالاجتهاد عندما لا يوجد نص أو اجماع .

وإذ يتكامل هذا المنهج بارساء قواعد وأصول تتهدى إلى معرفة دلائل الشريعة ، فقد انتفع بهذه القواعد لتأصيل قواعد سائر العلوم الدينية الطبيعية لأن أصحابها اقتدوا بأصول الفقه من حيث تحرى دالة النصوص والاستقراء الصحيح واستعمال أداة القياس التى فتحت أبواب الاجتهاد فى كل المجالات .

## آثره فى العلوم التطبيقية

وان تصادف عالما من العلماء والفلاسفة الرواد فى عصر النهضة الفكرى الاسلامى ، الا وكان متسلحا بالقواعد الكلية لاصول الفقه فانادهم ذلك فى العلوم التطبيقية والكونية فضلا عن الفلسفة الاسلامية وعلم الكلام ، وخير الدلائل على ذلك اعمال الكندى وجابر بن حيان ، والفخر الرازى وابن الهيثم والبيرونى وابن سينا وابن طفيل وابن رشد ، وان نضيف جديدا إلى شهادة بعض علماء المنهج الأوروبى عن مدى تأثير المنهج الإسلامى فى فكرهم واستخدامهم التجربة ومناهج الاستدلال العقلى من استقراء واستنباط وترتيب النتائج على ملاحظات الأشياء وامتحان النتائج بتجريب حتى يستقر<sup>(١٧)</sup> .

## معايير المنهج الأخلاقية

ان قوام هذا المنهج الإسلامى القائم على الاستقراء كما حث عليه القرآن الكريم ، يعتمد فى المقام الأول على مقاييس اخلاقية وردت فى القرآن والسنة فى آيات واحاديث أشرنا إلى بعضها سلفا ، ولكن يجدر أن نشير إلى الحديث القائل: بان العلماء ورثة الأنبياء « فانهم لا يكونون كذلك الا بتوفر شروط الكفاية وأداء الامانة العلمية ، ورفضهم لتقليد السابقين عليهم أو التأثر بالأصنام التى اشار إليها (بيكون) » . فقد كان المنهج الإسلامى أسبق منه وأوسع فى التحذير من هذه الأصنام ، ويمكن أن نسوق ما ندد له (الشافعى) فى خطبة الرسالة بالجوانب السلبية فى استعمال العقل والتى بلورها الغزالى فى قوله « كثرة أغاليط النظار » وهى التصديق بالمألوفات ، والمسموعات فى الصبا ، والاستاذ ، وأهل البلد المشهورين بالفضل<sup>(١٨)</sup> .

وإذا تراءى أن اساليب القياس والاستدلال الاستقرائى والاستنباطى هى

طرائق ومناهج للتفكير والاجتهاد والتفسير فإن خصائصها تقوم على ضبط واستقامة التفكير لتحرى الصدق والعدل والحق ، ومن ثم نجد أن جوهر القياس والاستقراء والاستنباط مستندا إلى معايير قيمية وأخلاقية وبذلك تكون مراعاة هذه المعايير والاهتمام بها من صميم أخلاقيات البحث العلمى .

### أخلاقيات القياس

وإذا كان القياس أداة عقلية فإن شروط استعمالها كما أوردها الشافعى تشير إلى أن هذه الشروط فى أغلبها معايير أخلاقية من حيث دلالتها والالتزام بها .

فكانت أهم هذه الشروط <sup>(١٩)</sup> هو العلم بالكتاب والسنة فإن لم يجد فبالاجماع وإن لم يجد فبالقياس .

وفصل فى شروط المجتهد أو القائس أن يكون عالما بما مضى قبله من السنن وأقوال السلف واجماع الناس واختلافهم ولسان العرب - وحتى نضمن استخلاص النتائج الصحيحة من القياس والاستقراء لابد أن يكون المجتهد صحيح العقل - حتى يفرق بين المشتبه - ولا يجعل بالقول دون التثبت وهو (القفز إلى النتائج) - كما يجب الا يمتنع عن الاستماع لمن خالفه - وعليه فى ذلك بلوغ غاية جهده (أى أن يكون مثابرا) وأن تكون درايته العملية مصاحبة لمعرفته النظرية فيقول ، فاما ما تم عقله ولم يكن عالما بما وصفنا فليس له أن يقول أيضا بقياس ، كما لا يحل لفقيه عاقل أن يقول فى ثمن درهم ولا خبرة له بسوق - ومن كان عالما بما وصفنا بالحفظ لا بطريقة المعرفة فليس له أن يقول أيضا بقياس ، لأنه قد يذهب عليه عقل المعانى - وإذ لك لو كان حافظا مقصرا عن علم لسان العرب ، لم يكن له أن يقيس من قبل نقص عقله عن الآلة التى يحوز بها القياس .

وقد استخدم رواد النهضة الفكرية من علماء المسلمين تعبيرات أصول الفقه وطرائقه عند استعراض تجاربهم ، فابن الهيثم مثلا الذى استخدم القياس والاستقراء ، استعمل كلمة (المعنى) كاستخدام الشافعى لها فى التعبير عن (العلة) ، واستعمل لفظ الاعتبار بمعنى الاستنباط ، فى مجال الأخلاقيات العلمية حيث لا يريد أن يخذع بهوى نفسه (ونجعل غرضنا فى جميع ما نستقرؤه استعمال العدل لا اتباع الهوى) فلعلنا ننتهى بهذا الطريق إلى الحق الذى يثبج الصدر ، ونصل بالتدريج والتطلف إلى الغاية التى يقع عندها اليقين ، ونظفر مع النقد والتحفظ بالحقيقة التى يزول معها الخلاف وتتحسم مواد الشبهات ، ثم يردف متحفظا على تجربته باخلاق التقى والورع (وما نحن مما هو فى طبيعة الانسان من كبر البشرية براء) .

## هوامش

- ١ - أنظر ، الموسوعة الدواية للعلوم الاجتماعية ، (بالانجليزية) . القضايا الأخلاقية فى العلوم الاجتماعية ، مادة أخلاقيات .
- ٢ - حسن عيسى ، الالتزامات الأخلاقية للباحثين فى العلوم الاجتماعية . مجلة كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الامام محمد بن سعود ، عدد ٦٥ ، ١٩٨١ ، ص ٥٩٨ - ٦١٩ .
- ٣ - عبد الحليم محمد ، خواطر حول أزمة الخلق المسلم المعاصر ، مجلة المسلم المعاصر ، عدد ٢/١ أبريل ١٩٧٥ ، ص ٤١ - ٧٤ .
- ٤ - محمد عبد الله دراز ، دستور الاخلاق فى القرآن ، ترجمة عبد الصبور شاهين ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٩٨٢ ، ص ٢٢ - ٢٧ .
- ٥ - عبد الحليم محمد ، المرجع السابق .
- ٦ - \_\_\_\_\_ ، نفس المرجع .
- ٧ - مصطفى كامل وصفى ، الفكرة الأخلاقية بين القانون والشرعية ، مجلة المسلم المعاصر ، عدد (١٠) ابريل/يونيو ١٩٧٧ ، ص ١٢١ - ١٣٤ .
- ٨ - عبد الحليم الجندى ، القرآن والمنهج العلمى المعاصر ، دار المعرف ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ٤٩ - ٥٠ .
- ٩ - كارم السيد غنيم ، قضية العلم والمعرفة عند المسلمين ، المسلم المعاصر ، عدد ٣٩ مايو/ يونيو ١٩٨٤ ، ص ٤١ - ٨٦ .

١٠ - عبد الحليم الجندى ، المرجع السابق ، ص ٢٥ ، انظر أيضا : ابراهيم  
مذكور ، فى الفكر الاسلامى ، سميكر للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٨٤ ،  
ص ١٥١ - ١٥٢ .

١١ - عبد الحليم محمد ، نفس المرجع ، نفس الصفحات .

١٢ - كارم السيد غنيم ، نفس المرجع ، نفس الصفحات .

١٣ - عبد الحليم الجندى ، نفس المرجع ، ص ٤٧ - ٤٩ .

١٤ - كارم السيد غنيم ، نفس المرجع ، نفس الصفحات .

١٥ - ————— ، نفس المرجع ، نفس الصفحات .

١٦ - عبد الحليم الجندى ، نفس المرجع ، وانظر أيضا :

عبد المتعال الصعدي ، المهددون فى الاسلام من القرن الاول إلى الرابع  
عشر الهجرى ، مكتبة الآداب ، ص ٩٢ - ٩٧ .

١٧ - عبد الحليم الجندى ، نفس المرجع ، ص ١٠٥ . ١٠٦ .

١٨ - ————— ، نفس المرجع ، ص ٢٢١ .

١٩ - ————— ، نفس المرجع ، ص ٨٢ - ٨٣ .

٢٠ - ————— ، نفس المرجع ، ص ١٤١ .

\* انظر أيضا - سيد قطب ، دراسات اسلامية ، دار الشروق - الطبعة  
الخامسة - التربية الخلقية كوسيلة لتحقيق التكامل الاجتماعى ، ص ٤٨  
- ٦١ .

\* انظر أيضا ، رشدى فكار ، لمحات عن منهجية الحوار والتحدى الاعجازى  
للالسلام فى هذا العصر ، مكتبة وهبة .



## نحو مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى بعض مشكلات الرسائل الجامعية

محمد الجوهري

### مقدمة

تستهدف هذه الورقة الحديث عن جزئية صغيرة تتصل بأخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ، هى تلك المتصلة بالرسائل العلمية المقدمة لنيل درجة جامعية.

وما أن نبدأ التعمق فى هذه الجزئية السفيرة حتى يتضح لنا بجلاء أن كل المشكلات التى تتردد على هذا المستوى السائر إن هى إلا صدئ أو انعكاس للمشكلات والعيوب والأفات التى يعانى منها المجتمع الكبير الذى ينتمى إليه أطراف تلك الرسالة : طلابا ، وأساتذة ، ومؤسسات تضم الجميع .

فالأخلاقيات الجديدة التى تتصف بقدر غير قليل من المرونة - ولا نقول الانهيار - قد تترك بصماتها على الطالب الباحث فى صورة انتهازية ، وعدم أمانة ، وتعجل فى إنهاء العمل والحصول على الدرجة المنشودة .

والاوضاع الاجتماعية الجديدة التى تعلو من قيمة المال ، بصرف النظر عن مصدره وتدفع أهل وأصحاب الثقافة إلى الصفوف الخلفية ، ونظام عام لا يتدخل للدفاع عن قيمة ولا لصون أى فكر .. كل ذلك ينعكس فى تردى ظروف معيشة الأستاذ المشرف ، بما يؤثر فى كثير من الحالات (وإيس فى الجميع والحمد لله) على أداء هذا الأستاذ لوظيفته الاشرافية والتوجيهية ، وعلى دوره كقدوة ورائد .

ومجتمع يعانى من كل مظاهر الاختلال ، ليس آخرها ازدياد العجز فى

الموازنة ، والخوف القاتل من كل تدمير أو تلويح بالتدمير ، يرى أن رسالته الاولى  
هى تلبية احتياجات الناس المعيشية اليومية (بكل ما يشوب تلك التلبية من قصور  
واضطراب ) ، ولا يستطيع مسئول أن يجد الوقت او الطاقة او الموارد ليرفع رأسه  
كى يفكر فيما وراء تلك الاسعافات الاولى اليومية من تخطيط للمستقبل  
واستشراف للأحلام وممارسة الخيال .

أننا لا نريد مع ذلك أن نستطرد فى تتبع هذه العلاقة ، فهى بالنسبة لمن  
يدرسون المجتمع ليست فى حاجة إلى إثبات ، ولكنى ربما استهدفت من وراء تلك  
الإشارة نوعا من الدفاع الخفى عن أبناء ذلك المجتمع الأكاديمي ومؤسساته التى  
اضطرتها ظروف وتطورات طاغية إلى هذا التدهور الحاد . وإن كنا لا نبرئ  
أنفسنا مع ذلك ككفراد ، لأنه المفروض أننا ربانبة هذه السفينة الاخلاقية التى  
تبحر فى هذا البحر الهائج ، علينا أن نتشبث بها ، ونثبت عليها ، حتى بعد أن  
يقارقتها الجميع ، وذلك شأن كل ربان .

★★★

ورغبة فى تركيز الضوء على مكونات المشكلة ، وتحليل عناصرها بشكل  
سليم ، رأيت أن افرد الكلام على ثلاث فئات من المشكلات :

- مشكلات من جانب الطالب .
- مشكلات من جانب الأستاذ المشرف .
- ومشكلات من جانب المؤسسة العلمية التى تضم الطرفين وتنظم تفاعلها  
مع بعضهما البعض ، وتفاعلها مع المجتمع الذى يعيشان فيه .

اولا - مشكلات من جهة الطالب

أشرت إلى أن الطالب معد الرسالة هو من بين هذه الأطراف الثلاثة

أكثرها جميعا خضوعا وأشدها تأثرا بالمناخ الاخلاقي العام المتردى الذى يسود المجتمع المصرى فى مرحلته الراهنة ، والذى يمكن وصفه العام بالانتهازية وسيطرة القيم المتخلفة لمعتلية التجارة .

وإذا تأملنا بعد هذا المكونات العلمية للطالب الذى يأتى طالبا للتسجيل للدراسة العليا فسوف نجد لديه هبوطا معيبا فى الأداء اللغوى بشكل عام ، أى فى التعبير باللغة القومية وباللغات الأجنبية أيضا . وهذه المشكلة ليست الجامعة وحدها مسئولة ، ولا هى حتى المسئول الرئيسى . لأنها ثمرة النظام التعليمى الممتد من المرحلة الابتدائية وصولا إلى الجامعة .

وتجربتنا فى مواجهة هذه المشكلة محدودة وقاصرة ، ولا تستطيع بطبيعة الحال أن تمتد إلى تعديل نظام التعليم العام . ولكننا تلجأ إلى تكليف الطالب (خاصة المعيدين منهم) بقراءات خاصة وإضافية ، وتوجيهه إلى أعمال أدبية معينة لمحاولة استكمال هذا النقص ، الذى ترتب على خلل فى عملية تعليمه على امتداد عقد ونصف من الزمان .

وربما كانت إمكانيات معالجة تخلف المستوى فى اللغات الأجنبية أيسر ، حيث توجد مراكز متخصصة لذلك ، كما توجد إمكانيات مالية لدى الجامعات أمام على تعليم معيديها فى تلك الدورات ، وحتى اجتياز المستوى الذى يؤهل للقبول بالجامعات الأمريكية ، أو تنظيم دورات لغوية لذلك الغرض ، حسب الأحوال .

يرتبط القصور اللغوى العام قصور فى المعلومات المتخصصة عن موضوعات العلم بشكل عام وعن قضايا ميدان التخصص بالذات ، وكذلك هبوط مستوى الدراية بمناهج البحث الذى يهبط بمستوى الرسالة . ولكن الأخطر من

ذلك أن يؤدي تدهور المستوى العلمى لبعض طلاب الدراسات العليا إلى الاعتماد على الآخرين فى كتابة الرسالة لهم ، فذاغت بيننا ظاهرة استكتاب الآخرين للرسائل الجامعية فى ميدان علم الاجتماع فى مصر .. وهذه قمة الكارثة . وكانت هذه الظاهرة حتى عهد قريب تقتصر على طائفة معلومة من الطلاب غير المصريين . ولكن الثراء الانفتاحى الأخير فتح هذا الباب أيضا أمام بعض المصريين . وما لم نتدارك هذا الخطر الداهم ، فنحن انن فى قلب الكارثة .

ويمكن لتلافى ذلك النقص المعيب فى معلومات الطالب ، والتأكد من كتابته للعمل بنفسه ، اللجوء إلى عدد من الإجراءات . من ذلك إعادة نظام الامتحان الشامل (شفويا وتحريريا) قبل السماح للطالب بمناقشة رسالته . وهذا النظام معمول به فى أغلب الكليات العملية ، وبشكل مختلف فى كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان .

وهناك طريق آخر يكفل لنا الاطمئنان إلى المستوى العلمى للطالب قبل منحه الدرجة العلمية ، وهو وضع عدد من الضوابط على عملية المناقشة بدءا من الجهة التى تعين المشرفين ، ثم تعديل عدد المشرفين ، ثم تغيير جو المناقشة نفسه ، على نحو ما سيبرد الحديث تفصيلا فيما بعد . (انظر الفقرة ثالثا من هذه الورقة) .

ونعتقد أن أحد العوامل الهامة المسئولة عن بعض المشكلات التى يعانى منه الطالب هو عدم تفرغه للدراسة . كما أن عملية إجراء البحث أصبحت تتطلب نفقات كبيرة للصرف منها على طبع الاستمارات (إن وجدت) ، وعلى الانتقال ، وعلى الإقامة فى مجتمع البحث ، وعمليات الحساب الآلى بعد ذلك ، ثم أخيرا طبع البحث واعداده للمناقشة . علينا أن نتساءل : كيف يتم تمويل ذلك ، أليس قصور التمويل لدى الطالب مسئولا عن بعض المرونة الاخلاقية فى جمع المادة

من الميدان ، او قضاء المدة المطلوبة فيه .. الخ . وأن تلك المرونة قد تتحول مع الوقت ، بعد أن يكثر السكوت عليها ، إلى عرف جديد ، وتهبط مرة أخرى بالجميع إلى هوة سحيقة من « فبركة » البيانات ، وإنجاز البحث الميداني داخل البيوت او على المقاهي .. (اننى أحاول أن اخفف كلماتي) .

وفى رأينا أن سببا أساسيا من أسباب ذلك هو عدم تفرغ الطالب تفرغا كاملا للبحث العلمى ، فهو إما عامل فى مجال خارج الجامعة يستنفذ كل وقته (يكفى المواصلات وحدها) ، او معيد بالجامعة ، قد يكلفه قسمه او كليته بأعمال معاونة تستنفذ قدرا كبيرا من وقته .

والمعيد قادر على الحصول على التفرغ دون عقبات كثيرة ، لأن الاصل فيه أنه طالب بحث . ولكن المشكلة الحقيقية هى بالنسبة للغالبية ممن يعملون خارج الجامعة . ولا مناص من ربط الموافقة على التسجيل للدراسات العليا بتفرغ الطالب للدراسة تفرغا كاملا ، كما تشترط ذلك كثير من الكليات العملية .

وقد يرد البعض على ذلك بأن أحد المصانع او أن وزارة التموين لاشأن لها بدراسة طالب لدرجة علمية فى الاجتماع ، فكيف نطالبها بأن تعطيه راتبه كل شهر دون أن يخدمها سواء بالعمل ، او بنتائج وخبرات البحث فيما بعد .

وحل ذلك أن تتدخل الدولة فتضيف إلى مكرماتها مكرمة جديدة ، بتخصيص عدد من منح التفرغ لطلاب الدراسات العليا فى حدود معقولة (مثلا ٥٠ جنيتها شهريا لطلاب الماجستير لمدة ثلاث سنوات ، و ١٠٠ جنيه شهريا لطلاب الدكتوراه لنفس المدة) . وبذلك نضمن أولا ألا يقبل على تلك المنح سوى الزاهد المناضل ، لأنها تنطوى على تضحية مالية ، ولا نطالب جهة العمل بتقوى ما تطيق . ويشترط فى جميع الأحوال أن تساهم الجامعة ، أو النقابة ، أو وزارة

الشئون الاجتماعية بتحمل نفقات إجراء البحث وإعداد التقرير النهائي .

وتثير بعض الرسائل الجامعية فى علمنا مشكلة أمانة النقل والتزام القواعد العلمية فى الاقتباس . وفى بعض الأحيان يتم تقويم تلك الأخطار عن طريق المشرف على الرسالة وربما عن طريق لجنة الحكم على الرسالة . ولكن الأمر يظل فى حاجة إلى تعميم تلك القواعد ونشرها على جمهور الباحثين والدارسين . كما أن ملاحظات لجنة الحكم أثناء المناقشة تذهب فى الغالب الأعم أدراج الرياح ، ومن الطلاب من لا يعيرها أدنى التفات ، حتى أثناء المناقشة . ولابد من وسيلة تضمن بها لجنة الحكم التزام الطالب التزاما دقيقا بتنفيذ كل ماوجه إليه من ملاحظات وتصويبات .

#### ثانيا - المشكلات من جانب الأستاذ

لا شك أن تردى أحوال الأستاذ الاجتماعية والمادية والنفسية بوجه عام يعد عاملا من عوامل هبوط مستوى أدائه العلمى ، بافتراض قوة معلوماته العلمية ، وتوفر النية لديه للإشراف والعطاء . يتجلى ذلك فى أنه يصبح عليه أن يكتب كثيرا (مذكرات وكتبا مدرسية) ، ويدرس كثيرا ، وبالتالي ينتقل كثيرا بين الجامعات ، وفى جميع الأحوال يقل تحصيله وأطلاع على الجديد .

وقد يلجئه تردى أحواله المادية إلى اقتناص فرص الإعارة كلما لاحت أمامه لا يفكر فى طالب ، ولا فى رسالة علمية عليه أن يؤديها نحو البلد الذى علمه يرد إليه بعض فضله عليه . فيزيد من ضياع الطالب ، الذى يعاني أصلا كثيرا من المشكلات على نحو ما أوضحنا . وربما يرق قلب الأستاذ فينشط قبيل السفر ، ويعد أن يتأكد لديه خبر السفر السعيد ، ويعمد إلى «تشطيب» مجموعة من الرسائل ، فينهي خلال بضع أسابيع عددا من الرسائل يفوق ما أنجزه خلال

سنوات بأكملها . ويسجل عامود الاجتماعيات فى كبرى الصحف المصرية نبأ عقد ثلاث مناقشات فى علم الاجتماع بإحدى الكليات الإقليمية فى صباح وظهرية يوم واحد . فأتين المراجعة المدققة لمخطوط الرسالة ، وأين القراءة الفاحصة من جانب لجنة الحكم ، وأين الأخلاق وأين العلم وسط هذا «الوكازيون» .

ويمكن القول على وجه العموم أن إشراف كثير من الأساتذة على طلابهم ضعيف بالفعل ، بل أنه يكاد ينعدم أحيانا (والأسف فإن فاقد الشيء لا يعطيه) ، حيث يعود ذلك التقصير فى أغلب الأحيان إلى ضعف المشرف نفسه علميا .

ومن أخطر أسباب الضعف العلمى عدم اطلاع الأستاذ على أحدث الاتجاهات والمدارس ، ولنتأمل كم سنة قضاها الأستاذ فى إغارة تنزل بمستواه العلمى ، وكم أسبوعا قضاها فى جامعة أجنبية محترمة .. لكى نحكم بأنفسنا على مدى الضعف وتردى المستوى .

ربما يقول البعض أن حل ذلك يتسنى عن طريق تحديد عدد الرسائل التى يجوز للأستاذ الواحد أن يشرف عليها . وذلك للأسف شرط قائم فعلا فى النظم واللوائح الحالية ، ولكنه لا يطبق بحزم ، فوق أنه فى رأى ليس كفيلا وحده - إن طبق - بحل المشكلة . فالمشكلة تتعلق برغبة الأستاذ الحق فى العطاء ، وقدرته أولا وأخيرا على هذا العطاء .

واعتقادى أن تنشيط الصلات العلمية للأستاذ والاهتمام بتيسير اطلاعه على الجديد من المراجع والدوريات وتيسير خروجه إلى الجامعات الأجنبية فى إجازات قصيرة أو طويلة حسب الأحوال ، كل ذلك كفى - إن حسنت النية - بأن ينشئ حماسه العلمى ، وينمى قدرته على العطاء .

ومع ذلك لن نعدم زميلا نعرض عليه السفر فى مهمة علمية إلى إحدى

الجامعات الامريكية المحترمة لمدة عام ، فنجد واحدا يعتذر لأنه وقع بالفعل عقدا مع جامعة عربية ، ونجد الزميل الآخر - الاحتياطي - يسافر على تلك المنحة ليقتضى منها أقل من أربعة اشهر ، ليقلل بعدها راجعا إلى القاهرة للاعداد للإعارة التي يوجد فيها الآن (حالات واقعية) .

لذلك أدرك وأنا اقترح هذا الحل أنه لن يؤدي اوتوماتيكيا إلى القضاء على المشكلة ، ولكنه يمكن أن يفتح باب التحسن أمام من يريد .

أما تربية الحس الاخلاقي وتنمية الرغبة فى العطاء ودعم مشاعر الأوبة لدى المشرف ، فذلك أمور لن تحققها إلا القنوة الصالحة والعلاج الذى ينفذ على مدى زمنى طويل ، تحت إشراف ورعاية الاجهزة المهنية المختصة .

ويمكن أن نذكر من أهم المشكلات - على جانب الأستاذ - كثرة عدد الطلاب الباحثين بالنسبة للأستاذ الواحد . ولا يمثل هذا الوضع مشكلة بالنسبة لكل الأساتذة وإنما بالطبع بالنسبة لمن يريد منهم الاشراف الفعلى . وقد لجأت كثير من أقسام كليات الآداب إلى تنظيم « سمينارات » لطلاب الماجستير والدكتوراه بالقسم يدعى إليه كافة أعضاء هيئة التدريس بالقسم وبعض الأساتذة من خارج القسم أيضا (عندما تتصل الرسالة التى سينور الحديث عنها بتخصصهم الدقيق ، كما يدعى إلى سمينار الدراسات العليا كافة طلاب القسم المسجلون بالدراسات العليا . فيتحقق بذلك نوع من جماعية الاشراف ، وشحد لهم أعضاء هيئة التدريس ليشاركوا بإعمال العقل فى الموضوع المطروح ، وفرصة ليتعلم الطلاب من بعضهم ، او بالأدق من أخطاء بعضهم) .

ومن المشكلات التى يمكن أن تكون عاملا فى هبوط او فتور الحماس او التساهل المعيب أن اسم الأستاذ المشرف لا يرتبط بالرسالة التى تجاز على يديه

ولا تكون له أية حقوق مادية أو أدبية على الرسالة ، فينفرد الطالب بكل تلك الحقوق بعد المناقشة . ولا يوجد ما يلزم بذكر اسم الأستاذ ، كما لا تحسب له فى الإنتاج العلمى (والأوضاع جد مختلفة عنها بالنسبة لفروع العلم الأخرى فى مصر وخارج مصر ، خاصة فى قطاعات الدراسات غير الانسانية) . ويجب أن نعلم أن الدوائر الجامعية فى العالم كله تعطى للمشرف حقوقاً أدبية فى الرسائل التى يشرف عليها ليست محل بحث أو مناقشة ، كما أن تلك الحقوق الأدبية قد تترتب عليها فى بعض الأحوال حقوق مادية معينة . وذلك فى رأى قد يفرى الأساتذة بالعطاء الكثير الجاد لطلاب الباحثين .

كذلك نفشت اليوم ظاهرة الأستاذ الذى يشرف على رسائل فى غير تخصصه ، ولا أبالغ إن قلت أن من أهم الأخطاء التى تقع فيها بعض الأقسام الجامعية إسناد الإشراف على بعض الرسائل إلى أستاذ فى غير تخصصه .

وهذه النقطة ترتبط بتاريخ علم الاجتماع فى بلادنا ، حيث كان قدامى الاستاذة فى بادئ الأمر ، وكانوا مضطرين إلى ذلك اضطرارا . ولكن مع زيادة اعداد الاستانوتتوى تخصصاتهم ، لم تعد هناك ضرورة تفرض ذلك ، وأصبح حدوثه دليلا على اهمال أو انحراف فى أداء الواجب .

وربما يزيد هذه النقطة أيضا أن يشرف الأستاذ على رسالة فى غير تخصصه ، فى الوقت الذى يوجد فيه من لديه الكفاءة من زملائه والتخصص العميق الذى يؤهل للقيام بذلك . ولا يقتصر الأمر على هذا ، بل أننا عند تشكيل لجنة المناقشة ، نقاجأ بالابتعاد عن دعوة الأستاذ المتخصص ، حتى لا ينكشف المستور !! .

وإذا تفاضينا عن الجانب الانحرافى للظاهرة فى بعض تلك المواقف ،

وافتراضنا حسن النية في بعض الحالات ، فسوف نجد أن حل تلك المشكلة ممكن التحقيق عن طريق تحديد تخصصات الأستاذية على مستوى الأقسام والكليات .  
وهي مهمة تصدى لها المجلس الأعلى للجامعات ، وناقشتها أمانته الفنية على مدى سنوات طويلة ، منذ إلغاء نظام كراسى الأستاذية . حيث برزت الحاجة أولا إلى صون التخصصات وإبرازها وتمييزها ، ودعم التخصصات التي هرب أو ينفر منها أعضاء هيئة التدريس ، ومراعاة واحترام حدود كل تخصص ومكانات تفاعل مع باقى التخصصات . والنظام - كما قلت - قيد الدراسة ، ولكن خطوة جريئة وحاسمة من القائمين على أمانة المجلس الأعلى كهيئة بيده الخطوات العملية نحو تحديد تخصصات الأستاذية .

وعندما يتحقق ذلك ، وهو أمر ليس بالمستحيل ، سوف ترتبط الرسالة بتخصص معين ، ومن ثم بأستاذ معين ، ولا يصبح هناك مجال للأراء الشخصية أو التحيزات أو الانحرافات .

إن المشكلة من جانب الأستاذ لا يمكن أن تعالج بمزيد من اللوائح دون تربية الضمير العلمى والمهنى ، والتنشئة السليمة على أسس قواعد أخلاقية قديمة جديدة . ويكفى أن ننبه إلى خطورة المشكلة بالقول بأننا كنا نشكو منذ خمس أو ست سنوات مضت من أن بعض الأساتذة المناقشين يحضرون إلى المناقشة دون أن يقرأوا الرسالة التى سيناقشوها .. واليوم أصبحنا - وبالكارثة - نشكو من أن بعض المشرفين يجيزون رسائل المناقشة دون أن يقرأوها . ولا تعليق .

### ثالثا - المشكلات من جانب المؤسسة الأكاديمية

أود أن أقرر من البداية أن هذا النوع من المشكلات هو - من وجهة النظر الأخلاقية - يكاد يكون أهونها وأقلها خطرا . وأذكر من هذا النوع على سبيل المثال : ضعف المقابل المادى الذى تقدمه المؤسسة الأكاديمية (الجامعة مثلا)

للإشراف والمشاركة فى لجان الحكم على الرسائل ... الخ .

كما أن الجامعات تستطيع أن تتخذ خطوات أكثر دقة وأكثر حداثة لمراجعة وفحص أحوال الطلاب المسجلين للدراسات العليا منذ سنوات طويلة ، بحيث كثيرا مانجد طالبا مقيدا بإحدى الكليات لأكثر من عشر سنوات ولا حل لذلك إلا التصفية الدقيقة عن طريق المتابعة المستمرة لتلك السجلات ، من خلال أخطار الإدارة للمشرف ، وكتابة المشرف إلى الطلاب المسجلين معه ، ورفع تقارير دورية عن كل طالب كل فترة زمنية (ربما ستة أشهر أو كل سنة) . وربما كانت أخطر نواحى القصور التى يمكن أن تؤخذ على الجامعة الظل المغيب فى المكتبات الجامعية ، فهى فى حاجة إلى تحديث ، خاصة فى ميدان علم الاجتماع ، وبالأذات بالنسبة للدوريات الهامة العالمية .

ولابد أن نذكر للأمانة أن اللوائح الجامعية المصرية حاليا تحوى إجراءات للتسجيل والمتابعة ممتازة - على الورق - وتنطوى أغلبها على حكمة عميقة ودلالات معقولة . ولكنها لا تنفذ ، وتحول بعضها إلى اتخاذ الطابع الشكلى الذى أفرغها من مضمونها ، وحولها إلى عملية « سد خانات » : موافقة مجلس القسم على تسجيل الرسالة ، ثم موافقة مجلس الكلية . ونفس الموافقة فى حالة تشكيل لجان الحكم .. الخ .

ومع بدء سيطرة الطابع الشكلى على كل عمليات الدراسات العليا ، بدأت الشكلية تسيطر - فى بعض الجامعات - على عملية المناقشة ذاتها .

فالوضع القائم حاليا أن المشرف هو الجهة الوحيدة التى تقرر أن الرسالة أصبحت صالحة للمناقشة ؟ ولا معقب عليه فى ذلك . ثم يتقدم المشرف مع هذا البيان ببيان آخر يحوى اقتراحا بتشكيل لجنة المناقشة . وعملية اختيار أعضاء

لجان الحكم لا تخضع لأى اعتبارات موضوعية ، او تكاد لا تخضع فى أغلب الحالات . فلا اعتبار لعنصر التخصص ، وإنما الاعتبار الغالب هو العلاقة الشخصية بين المشرف والطالب ، واعتبارات المجاملات بين الاستاذ المناقشين وتسيطر هذه المجاملات على عملية النقد والتقويم على حساب التقويم الموضوعى للبحث .

أما التقدير نفسه فتتدخل فيه الآن عوامل غير موضوعية فى أكثر الحالات . بدليل أن غالبية الرسائل تجاز فى جامعاتنا بالتقدير الأعلى . (ناهيك عن رسائل الماجستير التى تجاز بدرجة امتياز مع التوصية بطبعتها على نفقة الجامعة وتبادلها مع الجامعات الأجنبية . وتلك فى رأى مخالفة لائحية ، ولكنها تحدث) .

وإذا نظرنا فى التقارير التى تكتب عن الرسالة ، سواء التقارير الفردية او التقرير الجماعى عن سير المناقشة والذى ينتهى إلى اقتراح التقدير المطلوب . انها لا تكاد تستغرق ثوان من الاستاذ ، وتكاد لا تحوى مضمونا ما ، وهى ليست أكثر من بيان بفصول الرسالة وكلمات مديح معادة اتخذت شكل الكليشيات . ألا ينبغى أن تحوى تلك التقارير تلخيصا لأهم الانتقادات والملاحظات والتعديلات التى اقترحها أعضاء لجنة الحكم أثناء المناقشة ؟ وإذا كان ذلك العبء كبيرا على المشرف ألا يصح أن تكلف « سكرتيرا » هو موظف بالدراسات العليا بالكلية يحضر المناقشة ويلخص أهم الملاحظات والآراء ، وهو ما كان يحدث فى الماضى القريب فى جامعاتنا العريقة .

ومن الممكن أن يقدم الطالب رسالة للمناقشة فى صورة اولى ، ثم توجه إليه الملاحظات أثناء المناقشة ، ويكلف بعدها بإجراء التعديلات والتصويبات ، ويقوم أعضاء لجنة الحكم باعتماد إجراء تلك التعديلات التى طالبوا بها بالتوقيع على كل نسخة ، ويعددها يمكن أن تطبع الرسالة على نطاق واسع او تحفظ

بوسائل الحفظ الممكنة كما سنشير فيما بعد .

وجدير بالذكر أن جامعة عين شمس قد اتخذت هذا الإجراء وتطبيقه فعلا ، ولكنه تحول في النهاية إلى روتين وإلى ملقح شكلي أفرغته الممارسة من كل مضمون ، ولعل ذلك يوضح لنا بجلاء أن أزمنا ليست في اللوائح والإجراءات أساسا ، بقدر ما هي أزمة في تطبيق روح هذه اللوائح ، والالتزام الجاد العميق والأمن بها .

ولعلاج مظاهر الانحراف أو الخطأ في تشكيل لجان الحكم يمكن اقتراح أن ينتهي دور المشرف عند تقديم الرسالة للحكم ، حيث يقر بصلاحياتها للمناقشة ولا يتدخل في عملية اقتراح لجنة الحكم . وتتولى تعيين لجان الحكم على الرسائل هيئة تنظيمية معينة ، لتكن اللجنة الدائمة للترقيات بالمجلس الأعلى ، أو لجنة للدراسات العليا في علم الاجتماع تضم رؤساء الأقسام في الجامعات المختلفة . وعلينا على أي حال أن نفكر في تأسيس ودعم جهاز تنظيمي رقابي من هذا المستوى تكون له صلاحيات أخرى سوف يرد الحديث عنها ، ويمكن أن يعمل على إضعاف دور المجاملات والاعتبارات الشخصية في إفساد العمل العلمي .

ولكى نحقق نفس الهدف يمكن أن تتخذ الجامعات قرارا بزيادة عدد أعضاء لجان الحكم فيصبح ثلاثة لمناقشة الماجستير (بالقيود المفروضة حاليا) ، ويزيد بالنسبة للجان الحكم على الدكتوراه إلى خمسة أساتذة .

ويمكن أن يؤخذ على المؤسسات الأكاديمية عدم الاهتمام بتسجيل عناوين ومستخلصات الرسائل التي أجيّزت والرسائل الجارية في كل جامعة ، أو في كل ميدان ، وأثر ذلك على تكرار البحوث ، بافتراض حسن النية . وقد حاولت بعض الهيئات (مثل مؤسسة الأهرام) أن تصدر مجالا للأبحاث والرسائل التي تمت في

الجامعات المصرية وصلت بها إلى عام ١٩٧٠ ، وهو أيضا سجل ناقص لا يصور حقيقة البحث العلمى فى الجامعات المصرية . كما أن هناك جهودا ومبادرات خاصة أخرى (كالمتابعات التى يجرىها الكتاب السنوى لعلم الاجتماع منذ بدء صدوره للرسائل المسجلة والمجازة بأقسام الاجتماع والأنثروبولوجيا والخدمة الاجتماعية بالجامعات المصرية) . وكلها محاولات قاصرة تحتاج إلى تقنين واستكمال وتدعيم .

وهناك الكثير الذى يمكن أن يقال عن أساليب حفظ الرسائل بعد إجازتها بطريقة اتاحتها للباحثين ، وإمكانيات الإفادة منها ، وحدود النقل عنها والتصوير منها .. الخ . بعض تلك العيوب والأخطاء تحجب الفائدة عن من يريد الإفادة من التراث السابق ، وبعضها يحجب العمل من الانتفاع به فى رسم السياسة وفى التطبيق ، فما ينعكس على الباحث الجاد يضعف أمله فى قيمة العلم وعدم إيمانه بالعلم سبيلا لرسم السياسة الرشيدة . وجانب من تلك العيوب يبيح النقل غير المشروع والاعتماد غير السوى على جهود الآخرين . (وقد دفعتنا ظاهرة النقل والسرقات أحيانا التى تفشت مؤخرا إلى إصدار قرار للمكتبة المركزية بجامعة القاهرة بوقف تصوير أى صفحات مهما كان عددها من أى رسالة من رسائل كلية الآداب المحفوظة بالمكتبة المركزية . ولكن هل هذا هو العلاج الناجح ؟) .

وعلاجا لبعض تلك المشكلات أوصى المؤتمر الأخير لتطوير الدراسة بقطاع الآداب والعلوم والدراسات الإنسانية بالمجلس الأعلى للجامعات بإجراء يستهدف مواجهة مشكلة نقص الإحصائيات ويسر اطلاع جمهور الباحثين على جهود من سبقوهم ، كما ييسر لمؤسسات النولة الوصول إلى الرسائل ويفتح الباب أمام الانتفاع بها . ومؤدى التوصية إنشاء جهاز مستقل يتبع المجلس الأعلى للجامعات يكون مسئولاً عن إصدار سجل بالأبحاث التى تسجلها والتى تجيزها الجامعات

المصرية وأن تقوم الجامعات بتزويد هذا الجهاز بالبيانات التالية :

١ - عنوان البحث .

٢ - اسم الأستاذ المشرف .

٣ - تاريخ الإجازة والتقدير الممنوح .

٤ - ملخص واف بالبحث ومنهجه .

٥ - نسخة من الرسالة بعد مناقشتها وإجازتها .

ثم يقوم هذا الجهاز بتصوير الرسالة على ميكروفيلم ، وتخزن هذه المعلومات بإحدى وسائل التخزين الحديث ، على أن يصدر هذا الجهاز كل عام مجلداً يحتوى على هذه المعلومات ، ويقوم بتوزيعه على الجامعات والكليات وأجهزة الدولة المهتمة بالبيانات الإحصائية للإفادة منها <sup>(٥)</sup> .

#### خاتمة

استهيفنا من عرض تلك المشكلات والقضايا فى مجال الرسائل الجامعية أن ندعم الدعوة إلى ضرورة وضع قواعد تنظم سلوك أبناء هذه المهنة فى البحث، والتدريس والتأليف ، وتقديم المشورة .

وهذا الميثاق الأخلاقى ليس شيئاً جديداً على ساحة العلم فى البلاد المتقدمة، وقد أن الأوان لكى يكون لدينا ميثاقاً ينظم حياتنا العلمية وفق قواعد أخلاقية ، هدفها أن تخدم العلم والمجتمع فى النهاية . والشرط الأساسى لمثل هذا الميثاق أن تنبثق قواعده من الممارسة اليومية ومن الدراية الحقيقية والمتابعة الآمنة للمشكلات التى تواجه أبناء المهنة فى ممارستهم لتلك الأنشطة المتنوعة .

---

(٥) عقد هذا المؤتمر بكلية آداب القاهرة فى يومى ٢٧ - ٢٨ أبريل ١٩٨٥ ، وإلترسمية بناء على اقتراح تضمنته الورقة التالية :

سيد حنفي حسنين ، مشكلات فى قطاع الدراسات العليا ، قدمت للمؤتمر ونوقشت فيه (نسخة على الأصل الناسخة) .

ويبقى أن نتساءل : ثم ماذا بعد أن يتم وضع مشروع هذا الميثاق ؟ لابد فى رأى أن يتم إقراره بواسطة القاعدة المريضة من المشتغلين بهذا العلم فى إطار تنظيم أكاديمى مهنى يجمعهم (كالجمعية المصرية لعلم الاجتماع) ، ومع العلم بأن هذا التصور يقصر الميثاق على أسرة علم الاجتماع . ولم يحل مشكلة أبناء العلوم الانسانية والاجتماعية الأخرى ، وربما كان أقربها إلينا المشتغلون بالخدمة الاجتماعية ، الذين ينغمسون فى التعامل مع العملاء وطالبي الخدمة أكثر منا .

وإذا كانت مواد هذا الميثاق الأخلاقى سوف تنبثق من الممارسة اليومية كما قلنا (وكما فعلت على سبيل المثال الجمعية الأمريكية لعلم النفس) فلا بد أن تظل تلك القواعد جامدة لا تمس ، بل يمكن النص فى ديباجتها مثلا على ضرورة مراجعتها كل خمس سنوات على الأكثر للإضافة والحذف والتعديل .. الخ .

وإن تنتهى المشكلة بوضع الميثاق الأخلاقى وإقراره ، ذلك أن الميثاق مالم تتوفر له الأجهزة التى تسهر على اتباعه وتضبط التزام العاملين والباحثين به ، أصبح حبرا على ورق ، شأنه شأن كثير من المواد الممتازة التى يتضمنها قانون تنظيم الجامعات الحالى ولائحته التنفيذية ، ولا تجد سبيلها إلى النور أبدا ، أو تحولت قيودها وضوابطها إلى شكلية أصبح التحايل عليها أيسر الأشياء وأهونها .

وإننا لا أقول أنه يتحتم علينا أن نبدأ بالتفكير فى أجهزة الضبط وفى مؤسسات الرقابة والرعاية والتوجيه ، ونهمل التفكير فى محتوى الميثاق الأخلاقى ، ولكننى أشدد على ضرورة أن يتم التفكير فى الاتجاهين على التوازى ، فهذا هو ما تفرضه طبائع الأمور .

ولعل من المسائل الجديرة بالبحث هنا تحديد الجهة المختصة بالبحث في تلك المشكلات المثارة عند حدوث تجاوزات او مخالفات لما سيتم إقراره من ضوابط ومعايير . إن بعض النقابات العريقة - ككتابة الأطباء ونقابة المحامين - تتصدى منذ أمد بعيد لما يجرى من مخالفات من أعضائها في ممارستهم للمهنة وبذلك تتم المحاسبة من داخل الهيئة ، وليس من خارجها . ومع إدراكى أن الأمر يختلف بالنسبة للبحث العلمى ، إلا أننا يجب مع ذلك أن نفكر فى اللجنة او المستوى العلمى المسئول عن التصدى لما قد يطرأ من مخالفات او ما يحدث من تقصير . ويمكن أن أذكر هنا بأن هناك هيئات علمية ذات تكوين رفيع المستوى ، وذات مسئوليات ضخمة فى الميدان يمكن أن تكون مؤهلة لممارسة هذه المهمة ، كاللجنة العلمية الدائمة للترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات ، او لجنة علم الاجتماع بالمجلس الأعلى للثقافة او غيرها من هيئات قد تمارس ذلك بتشكيلها الحالى ، او بعد أن تعتمد كلجنة مختصة بهذه المهمة داخل نقابة الاجتماعيين او غير ذلك من أفكار يمكن أن تكون محلا للحوار والمناقشة<sup>(٥)</sup> .

لقد حاولت أن أمس بعض المشكلات التى تتصل بالاخلاقيات والقواعد العرفية وبعض المشكلات التى قد لا تبدو كذلك فى الظاهر ، كتلك المتصلة بطروفي المعيشة ، او ضعف المستوى العلمى ، او ظروف مناقشات الرسائل الجامعية .. الخ ، وكان رأيى الواضح أن هذا الضعف والقصور الناشئ من عوامل غير علمية هو الذى يقود ، وهو الذى يبرز كثيرا من المرونة اللا أخلاقية فى بادئ الأمر ، لتتحول تلك المرونة إلى قاعدة فى النهاية ، ويضرب الجميع بالاخلاقيات عرض الحائط .

---

(٥) انظر كلمتى الافتتاحية للعدد الرابع من الكتاب السنوى لعلم الاجتماع ، ابريل ، ١٩٨٣ ، دار المعارف ، القاهرة ، صفحة ١٦ .

ويلاحظ القارئ أن اللوائح والنظم الجامعية الحالية تتطوى على كثير من القواعد والتنظيمات الكفيلة بالتصدى لكثير من الانحرافات والعيوب والنقائص الأخلاقية ولكنها مع ذلك قد لا تطبق إطلاقاً ، أو لا تطبق بالجدية المطلوبة ، بحيث تتحول فى النهاية إلى تغطية قانونية للانحراف .

إن الضعف العلمى والضعف الأخلاقى فى رأى حليفان مخلصان ، علينا أن نأخذهما فى الاعتبار معا عند أى محاولة للإصلاح ، علمية كانت أم أخلاقية .

## الدلالة الأخلاقية لكفاءة العلماء في دول العالم الثالث

مصطفى سويف

### مقدمة

هذا البحث يحد نفسه بالبعد العلمى للأخلاقيات ، وبمشكلة معينة على هذا البعد ، وهى الكفاءة العلمية المتوفرة للباحث .

وقد جرى العرف على اعتبار الكفاءة مثيرة للمسئولية الأخلاقية عند ممارسة العلاج النفسى (هكذا الحال فى الدستور الأخلاقى لعلماء النفس الصادر عن جمعية علم النفس الأمريكية) . وقلما يتحدث عن الكفاءة كمشكلة أخلاقية عند ممارسة البحث العلمى .

إلا أن المنطلق فى هذا المقال هو أن الظروف التى يعيش ويعمل فى ظلها علماء دول العالم الثالث تقضى بأن الكفاءة التى يجرى بها العالم بحوثه تنطوى على مسئولية أخلاقية .

### الكفاءة العلمية بمسألة أخلاقية : لماذا ؟

١ - تنشأ المسئولية الأخلاقية المترتبة على كفاءة الباحث فى إجراء بحوثه العلمية بمجرد أن يعنى ذاته كعالم ، وبالتالي يخطو الخطوة الأولى نحو العضوية فى مجتمع العلماء (سواء بالتقدم بطلب العضوية فى جمعية علمية تحدد هويته ، أو بادعاء الحق فى التعبير عن فكرة من خلال أحد المنابر العلمية كالدوريات أو جلسات المؤتمرات ، أو بالالتحاق عضوا عاملا فى هيئات أو مراكز البحوث ، أو بالالتحاق باحدى وظائف هيئات التدريس فى الجامعات ، أو بالتقدم للحصول على إحدى المنح العلمية ... الخ) .

عندئذ تنشأ مسئوليتان (كلاهما ذات طبيعة أخلاقية) :

الأولى : نحو عالم التخصص بوجه خاص ، ونحو مجتمع العلماء بوجه عام .

الثانية : نحو المجتمع الذى يدفع الأجر ، أجر النشاط العلمى (حيث أنه يكاد يكون من المحال فى العصر الحديث أن يتفرغ الباحث للبحث العلمى على نفقته الخاصة) ولا يعنى هذا أنه لا وجود فى العصر الحديث للعناصر الذاتية التى تقرب بين النشاط العلمى وبين الهواية خاصة عند العلماء النابهن ، حيث يتوافر عنصر الامتاع ، وعنصر التلقائية فى ممارسة هؤلاء العلماء لنشاطهم ، فهذا موجود ، وسيظل موجودا .

٢ - والمقصود بالمسئولية الأخلاقية ، الالتزام بقواعد السلوك المكتوبة والمتفاهم عليها ، داخل الجماعة التى يكتسب الشخص العضوية فيها .

ويمكن اعتبار هذا التعريف حدا أدنى للتعريف الإجرائى المطلوب فى حالتنا التى نحن بصدددها . بدليل أن عدم الالتزام بهذه القواعد يستتبع سلسلة من الجزاءات أقصاها الطرد من الجماعة .

٣ - تتضاعف المسئولية الأخلاقية المترتبة على الكفاءة فى حالة علماء الدول النامية ، للأسباب الآتية :

١ - لأن هذه الدول تحتاج ، بشدة إلى التطبيقات العلمية «المناسبة»<sup>(١)</sup> . وهذه فى حالة العلوم السلوكية ، قلما تصدر إلا عن العلماء الوطنيين .

---

Relevant (١)

ب - لأن هذه الدول لا تستطيع أن تتحمل نسبة «الفاقد» من الأموال في «بحوث قليلة الجوى» التي يمكن أن تتحملها الدول المتقدمة . أو بعبارة أخرى أن هامش الفاقد من هذا القليل في الدول النامية كلما اتسع ، كانت عواقبه وخيمة .

ج - ولأن أبناء هذه المجتمعات محتاجون لأن يؤمنوا بالعلم لترشيدهم مستقبل أوطانهم ، ومن بين العناصر اللازمة لدعم هذا الاحتياج ، أن يغلب على سيرة العلم والعلماء صفة الأخلاقية .

### الآخطار المحدقة بكفاءة العلماء في دول العالم الثالث

١ - في رأينا أن الخطر الأساسي الذي يهدد كفاءة العلماء في العالم الثالث مترتب على ما يمكن تسميته بـ «اللامحاسبة»<sup>(١)</sup> . ونعنى هنا بمفهوم الخطر الأساسي ، ذلك الخطر الذي تتولد عنه أخطار أخرى . ففي التجمعات العلمية ، كما تقوم في المجتمعات المتقدمة (جمعيات علم النفس الوطنية في المجتمعات الأوروبية والأمريكية مثلا) يوجد رأى عام متيقظ وناقد ، كما توجد تقاليد ديمقراطية فعلا تضمن ظهور النقد ، كما تضمن الرد على النقد ، وتضمن كذلك استمرار الجدل العلمى في القضايا ذات الأهمية العلمية (مثال : موضوع بحوث سيرل بيرت ) وتضمن في الوقت نفسه أن يجرى هذا كله على مستوى بعيد عن الإسفاف (كالتشكيك في الوطنية ، أو التكفير ، أو التهديد بالعنوان بصورة مختلفة) . ومن خلال هذا المنظور تبدو المؤسسة العلمية ، كما استقرت في الدول المتقدمة ، بناء يحمل بداخله «آليات المحاسبة الذاتية» ومن ثم «التصحيح الذاتى»

---

Non-Accountability (١)

وهو ما لا نجد له نظيراً في المؤسسة العلمية كما تقوم في الدول النامية ، هذا إذا قامت أصلاً.

٢ - أمام هذا الوضع للعلم والعلماء في الدول النامية ، لابد من إثارة سؤالين هامين :

١ - ماذا يتهدد الكفاءة العلمية للعلماء في الدول النامية ؟

ب - كيف يقع هذا التهديد ؟

٢ - يتهدد الكفاءة العلمية لعلماء الدول النامية ثلاث عمليات بالغة الأذى ، لأنها تتم ، عادة بصورة مرهقة ومتدرجة . هذه العمليات هي :

١ - التضييل : الذي يتعرضون له في مراحل حياتهم العلمية المختلفة

(وهم في دور التكوين ، ثم وهم في مراحل نضجهم التالية) تحت دعاوى مختلفة . ويقع عليهم هذا التضييل من هيئات ومن أشخاص مختلفين في الدول المتقدمة ، ويجند لهذا التضييل أحياناً أبناء دول نامية أخرى .

ب - الاستسهال : ويقع منهم . وربما بدا غير مقصود ، ولكنه لا يلبث أن يصبح مقصوداً . يساعد على ذلك عدة عوامل ، نذكر منها :

- الضعف الشديد في كل ما من شأنه رعاية النشاط والنمو العلمي في الدول النامية ، كالانفاق على المكتبات العامة ، والمؤتمرات العلمية ، ونشر النوريات المتخصصة .. الخ .

- والمشقة التي تنطوي عليها عملية تعلم الجديد في حد ذاتها ، خاصة إذا كان الجديد أسلوباً أو طريقة لجمع المعلومات أو تحليلها .

ولذلك يتهرب البعض عامدين .

- استعداد جمهور «المتعاطفين» للانبهار بكل ما هو تافه أو قيم في إنجازاتهم ، دون تمييز أو حس نقدي ، وبالتالي فهم يكيلون لهم التشجيع غالبا على غير أساس موضوعي .

ج - الذبول أو التآكل <sup>(١)</sup> : نتيجة لعدم وجود عناصر الشدح المتواصل بفعل المربود المناسب <sup>(٢)</sup> ، حيث أن ظروف الحياة الاجتماعية في الدول النامية قلما تسمح بتكوين تجمعات علمية حقيقية ويشعر الباحث في هذه الدول بأن بضاعته الحقيقية غير مطلوبة .

٤ - أما كيف يقع التهديد على كثافة العلماء في دول العالم الثالث ، فأفهم ملاحظناه من عمليات في هذا الصدد ، ثلاث هي :

١ - التشكيك في قيمة مواصلة السير في هذا الطريق الذي يسير فيه الباحث . (سواء طريق مشكلة البحث التي يتناولها ، أو في المجال الذي يركز اهتمامه فيه ، أو المنهج الذي ينتهجه) وغالبا ما يحدث ذلك من مصادر أجنبية . وفي هذه الحالة يكون التشكيك شديد الفعالية لأن المسلمة الأولى التي يبدا منها كثير من علماء الدول النامية هي أن علماء الدول المتقدمة علماء ممتازون دائما . ومع ذلك فقد يحدث التشكيك بفعل قوى محلية ، وغالبا ما يكون ذلك من زملاء التخصص الذين تنظم حياتهم البحثية على اساس محاور أجنبية .

---

Atrophy (١)

Feed Back (٢)

ب - المحاولات الإيجابية لسحب اهتمام الباحث من مجال اختاره نفسه ، وإغرائه بالسير في طرق أخرى (وذلك بمحاولة إشراكه في مشروعات بحثية لها أفاقها الخاصة) . ويستعان على ذلك عادة بكثير من الإغراءات المادية ، ما بين المنح ، والاسفار ، وغيرها من العوامل المشتتة .

ج - عملية تقع من العلماء أنفسهم ، ومتى بدأت فالغالب أنها لا تتوقف . ويتلخص هذه العملية في اصطناع تراخيص زائفة للتدخل من أكثر عدد من ضوابط البحث العلمى ، وضوابط التخاطب ، وضوابط التعاون العلمى . (مثال على ذلك : رأينا أساتذة يدعون أمام تلامذتهم أن مستواهم يجعلهم فوق المساطة فيما يتعلق بتوثيق دعاوهم بإرجاعها إلى المراجع بدقة . ولنا أن نتصور ماذا يحدث لمستوى الكفاءة العلمية لدى مجموعة علماء التخصص إذا ساد هذا النموذج من السلوك العلمى كقنوة) .

امام كل هذه الاخطار المحيطة بكفاءة العلماء فى الدول النامية ، يصبح أمرا طبيعيا أن نتوقع منهم قدرا عاليا من اليقظة والتنبه لقيمة كفاءتهم البحثية ، سواء بالنسبة لمستقبل البحث فى تخصصاتهم ، أو بالنسبة للسياقات الاجتماعية التى يعملون من خلالها . وبالتالي نتوقع منهم الحرص الدائب على صيانة هذه الكفاءة ، والعمل على الارتقاء بمستواها كلما أمكن ذلك .

ويتأكد من جديد ، أن الاستثمار الأمثل لهذه الكفاءة ، مسئولية أخلاقية ، تقع ، أساسا وإن لم يكن كلية ، على عاتق العلماء افرادا وتنظيمات .

## مواضع المسؤولية الأخلاقية المتعلقة بالكفاءة العلمية للباحث

### ١- اختيار « المشكلة » موضوع البحث

فى المجتمعات المتقدمة يجيز الباحثين لأنفسهم حريات كثيرة فى اختيار المشكلات التى يتناولونها بالبحث . وقد يكون الأساس فى اختيار المشكلة كونها مرتبطة بصورة ما بالمجال الذى ينال منها بحثية من إحدى المؤسسات . وقد يكون الأساس هو ارتباطها بصورة ما بمشروعات الأستاذ البحثية ، وقد يكون ذلك الأساس مجرد طرافتها .

أما فى المجتمعات النامية فثمة مسؤولية أخلاقية ملقاة على عاتق العلماء ، مؤداها أن المشكلات التى يختارونها لبحثهم يجب ، أولاً وقبل كل شيء أن تكون مشكلات لها وزن أو دلالة بعبارة أخرى أن تكون لها علاقة واضحة بمجال رحب من مجالات النشاط العلمى أو الاجتماعى . ولا يعنى ذلك ضرورة أن تكون مشكلة البحث ذات مرام تطبيقية نفعية واضحة ومباشرة ، كما أشاعت بعض الدوائر فى مجتمعنا المصرى فى وقت من الأوقات . ولا يعنى الالتزام بأن يكون اسم المشكلة أو عنوانها ذا رنين ضخم كما لا نزال نجد عند كثير من الزملاء . كذلك لا يعنى هذا أن أمام الباحث كتالوجا يستطيع أن يختار منه المشكلات ذات الدلالة ويترك ما عداها ، ولا أن يملأ عليه أحد ما ينبغى له أن يختار وما لا ينبغى له .

ولكن يعنى فقط أن يكون الباحث ، وهو يختار مشكلته ، على بينة من وزنها ومعناها . وهذا يقتضيه أن يشد وعيه بحيث يمكنه هذا الوعى من رؤية المشكلة وسط شبكة من العلاقات متسعة الرقعة ، علاقات بعالم المسائل المنهجية ، والنتائج التطبيقية .

ويقدر ما تكون رؤيته واضحة لعقله ، ويقدر استطاعته أن يقدمها (أى يقدم هذه الرؤية) واضحة لعالم المتخصصين ، ومن يتوقع « أن يهمهم الأمر » ويكون تبرير عناصر الوقت والجهد والمال التى سوف ينفقها فى بحث هذه المشكلة وإيجاد الحل أو الحلول المناسبة لها .

ومن ثم نستطيع أن نتصور كيف أن المشكلة الواحدة نفسها قد تبدو فى نظر أحد الباحثين مشكلة عقيمة ، أى مقطوعة الصلات بأى مجال رحب ، بينما يراها باحث آخر أنها شديدة الخصوصية . وفى هذه الحالة يقضى الحس الأخلاقى بأن يتركها العالم الأول ، بينما يعنى بالنظر فيها العالم الثانى .

وكل العلماء معرضون لذلك ، وكل المشكلات يمكن أن يجرى عليها هذا ، والنتيجة التى نخرج بها هى أنه حيث يكون الباحث متمكنا من الرؤية الرحبة للمشكلة ، وحيث لا تستعصى المشكلة عليه فى هذا الاتجاه ، فثمة إمكانية بحثية مبررة أخلاقيا . ويدعم هذا التبرير أن هذا العالم سيكون أقدر من غيره على استخلاص معظم ما تتطوى عليه هذه المشكلة وحلولها من إمكانات مستقبل الجهود البحثية والتطبيقية .

يلزمنا قبل أن نترك هذه النقطة إلى ما يليها أن نوضح أن جوهر المسؤولية الأخلاقية هنا هو أن يكون العالم ، فى هذه المجتمعات النامية ، فى محاولة دأبئة واعية ، بأنه يقدم أفضل استثمار ممكن لوقته وجهده ، وما ينفق له أو عليه من أموال ، لأن ظروف الحياة فى هذه المجتمعات لا تسمح بكثير من عناصر اللهو والعبث التى يمكن أن تقع فى هذه المجالات مما تسمح به ظروف الحياة فى المجتمعات المتقدمة ، حيث الوفرة فى أشياء كثيرة .

تتغلغل المسؤولية الأخلاقية المتعلقة بكفاءة العالم فى نواح كثيرة من توظيفه هذه الكفاءة وخاصة فيما يتعلق بالعلوم السلوكية . ومن بين الأمور التى يجب إثارتها هنا مسألة تصميم<sup>(١)</sup> البحوث التى يقوم بها . والمقصود هنا هو التصميم بأوسع معانيه ، وهو التخطيط للبحث بدءاً بـ ( أ ) اختيار عينات البحث و ( ب ) العناية بتدريب الباحثين الساعدين وحسن الاشراف عليهم ، و ( ج ) الأداة التى استخدمها لاستنتاج ما جمعه من بيانات .

وفيما يلى نتحدث عن كل من هذه النقاط الأربع :

#### ١ - اختيار عينات البحث

فى بحثنا عن التعاطى المزمن للحشيش ، وقد أجريناها على عينات من الرجال مختلفة النوعيات والأحجام ، تبين لنا أن البحث عن ارتباط مباشر بين التعاطى وبين تدهور الأداء على عدد من المقاييس الموضوعية للوظائف النفسية بحث لا يجدى ، فليس هناك ارتباط مباشر . ولكن هناك ارتباطاً غير مباشر بين الطرفين المذكورين ، وتتدخل بينهما فى تحقيقه ثلاثة متغيرات متوسطة للتعديل ، أو ما يمكن تسميته « بالمتغيرات المعدلة »<sup>(٢)</sup> ، وهى : التعليم ، والعمر ، وبعد « الريفية - الحضرية »<sup>(٣)</sup> . وتعتبر هذه المتغيرات الثلاثة جوانب لما يسمى « بمستوى التنبه العصبى »<sup>(٤)</sup> ومن ثم فحيث يكون مستوى التعليم مرتفعاً ، والعمر فـ

(١) Design

(٢) Moderator Variables

(٣) Urbanism - Ruralism

(٤) Level of arousal

بدء الشباب والاقامة فى المدن الكبرى ، يكون تعاطى الحشيش مصحوبا بأكبر قدر من تدهور الأداء . وحيث يكون مستوى التعليم منخفضا (أو حيث تكون الأمية) ، والعمر متأخرا ، والإقامة فى القرى ، ينخفض أو يتلاشى أى ارتباط بين التعاطى والأداء . وتعتبر هذه النتيجة فى نظرنا بالغة الأهمية فيما يتعلق بالموضوع الذى نناقشه حاليا .

والكى ندرك هذه الأهمية نتصور ماذا كان يمكن أن يحدث لو أننا ، منذ البداية ، أخذنا عينات من المتعاطين أقرب إلى الأمية ، وإلى السن المتأخر ، وإلى الريفية أو نصف الريفية فى هذه الحالة كان محتما علينا أن نخرج بنتيجة مؤداها أنه لا توجد علاقة بين تعاطى الحشيش وبين تدهور الأداء . وفى نوع من الغفلة ، وهذا ما يحدث كثيرا ، كنا سنضع هذا الاستنتاج فى صيفته المعجمة <sup>(١)</sup> . وإذا أدخلنا فى حسابنا ما يقوم به « المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية » من تقديم المشورة العلمية أحيانا لأجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية ، وهى مهمة أسندنا إلى المركز ، المرسوم بقانون الصادر بإنشائه ، أدركنا مدى الحرج الأخلاقى الذى كنا سننتورط فيه مع المركز . فى حين أن الوقاء الأوحى الذى وفر علينا ، وعلى المركز ، وعلى الدولة ، الوقوع فى هذا الخطأ هو مجرد الحرص ، لأسباب منهجية (أى تتعلق بالكفاءة العلمية) ، على تنويع العينة مع تكبير الحجم ، مما مكثنا فيما بعد من تقنيت هذه العينة إلى مجموعات فرعية متنوعة فيما بينها ، ومتجانسة بدأخل كل منها ، مع استمرار احتفاظ هذه المجموعات بأعداد كبيرة

---

(١) وهو ما حدث فى بحث واسكو Waskow الذى نشرته سنة ١٩٧٠ لىساب «المعهد القومى للصحة النفسية» فى واشنطن ، حيث أجرت دراستها على رجال فى سن متأخرة ، ومتوسط معامل الذكاء لديهم أقل من ٩٠ . وشبه هذا ما حدث أيضا فى بحثين أجريا فى جامايكا ، وبحث أجرى فى كوستاريكا خلال السبعينات حيث كانت عينات المتعاطين المقومين فى هذه البحوث أقرب إلى الأمية والريفية .

نسبياً بحيث تسمح ، بعد التحليلات الاحصائية المناسبة ، بالخروج باستنتاجات لا تقتصر دلالتها على الدلالات الاحصائية فحسب ، بل تتعداها إلى الدلالات الاجتماعية والكلينيكية (Soueif et al. 1975; Soueif et al. 1967; Soueif 1976) .  
يشير هذا الحديث عن اختيار عينات البحث ، وما يستتبعه من مسؤولية أخلاقية في حالة علماء الدول النامية مسائل كثيرة .

أولها سؤال يلزمنا الإجابة عليه سريعا ، ولو أنه لا يخصنا في هذا السياق مباشرة ، ولكننا نجب عليه لكي نزيحه من طريق التفكير فلا يبقى كمصدر لتشكيت الفكر . ألا يستتبع اختيار العينة مسؤولية أخلاقية في حالة علماء الدول المتقدمة ؟ الإجابة لدينا أنه يستتبع فعلا هذه المسؤولية . ولكن ليس بالدرجة والالزام اللذين يستتبعهما في حالة علماء الدول النامية .

لكن السؤال الجوهرى الذى يستلزم المواجهة ، والذى يقوم فى واقع الأمر مقام الجذر وراء عدد كبير من الأسئلة الفرعية ، هو : لم هذا الاهتمام بموضوع العينات ؟ أو ماهو التعميم المعقول الذى يمكننا الخروج به من مثال بحث تعاطى الحشيش الذى ضربناه ؟ وإجابتنا على ذلك هي : أن خطوة اختيار عينات البحث تعتبر بالنسبة لسائر خطوات البحث ، أى بحث بمثابة الجذر بالنسبة إلى سائر اجزاء النبات ، أو تكاد أن تكون كذلك . ومن ثم فإن أى خطأ يتسرب إليها ، سواء أكان مقصودا أم غير مقصود ، من شأنه أن يتسرب إلى مضمون كل الخطوات التالية ، مهما يكن اتقانها من حيث الشكل . يستوى فى هذا الكلام عينات الأشخاص ، إذا كانت مفردات جمهور البحث أشخاصا . أو عينات الآراء فى قضية معينة إذا كانت المفردات آراء . أو عينات السلوك . إذا كانت المفردات وحدات سلوكية معينة .

ويتعرض الباحث عادة لاغرامات لا حصر لها للحيد عن القواعد المنهجية

السليمة فى اختيار العينات ، منها اغراء صغر الحجم ، ومنها اغراء سهولة الوصول إلى الأفراد (أو المفردات) ... الخ . وقد أثر ذلك بشدة فى مضمون العلوم النفسية كما نشأت داخل إطار المجتمعات المتقدمة . مثال ذلك ما نلاحظه فى كثير من مراجعاتنا الحديثة لعدد من حقائق العلوم النفسية من أنها لا تنطبق إلا على شباب الطبقة المتوسطة من النكور ، تون بقية الشرائح الاجتماعية ، مع أن هذه الحقائق تقدم فى المراجع فى صياغات معممة بحيث توحى بأنها صادقة صدقا محققا على أبناء وبنات جميع الشرائح الاجتماعية ، ولكن هذا غير صحيح لأن البحوث الميدانية أو العملية التى تستند إليها هذه الحقائق أجريت أصلا على عينات من تلاميذ المدارس أو الجامعات . وهو خطأ لا يجوز أن يتكرر من علماء الدول النامية ، لأسباب متعددة منها : أولا - أن هذا نوع من الفاقد لا تقوى هذه الدول على تحمله ، لا من حيث الاتفاق ولا من حيث عدد العلماء العاملين فى هذه الدول . وثانيا - لأن خبرة علماء الدول المتقدمة تقوم أمامنا مفصحة عن كل ما تتطوى عليه من إيجابيات وسلبيات ، وبالتالي ليس أمامنا عذرا ألا نفيد من هذا التاريخ . وثالثا - لسبب هام يتعلق باختلاف كبير بين بنية المجتمع النامى وبنية المجتمع المتقدم عموما ، فالوزن النسبى لشريحة الطبقة المتوسطة ، وخاصة المتوسطة الصغرى ، من ساكنى المدن ، أكبر كثيرا من الوزن النسبى لهذه الشريحة فى المجتمع النامى . ومن ثم فالأخطاء المترتبة على التعميم من بحث هذه الشريحة إلى بقية الشرائح أخطاء محدودة نسبيا فى حالة المجتمعات المتقدمة ، فى حين أنها أخطاء جسيمة فى حالة مجتمعات العالم الثالث ، ومن هذه الزاوية يلزمنا أن ننظر إلى بحوث الزملاء فى وطننا ، أولئك الزملاء الذين يقتصرون فى بحوثهم على أخذ عينات من تلاميذهم ثم يقدمون نتائجهم فى صياغات معممة . هنا تبدو الاتباعية أو المحاكاة العمياء لما يفعله علماء الدول المتقدمة ضارة أبلغ الضرر . بالعلم الوليد فى مجتمعاتنا النامية .

وثمة مثال آخر فى موضوع العينات يفصح عن الأخطار المحدقة بعلماء الدول النامية بدرجة تبلغ أضعافا مضاعفة لما يمكن أن يحق بنتائج علماء الدول المتقدمة فى ميادين مشابهة . هذا المثال يتعلق بما جرت العادة على اتباعه فى بعض بحوث الرأى العام التى أجريت فى السنوات الأخيرة فى مصر ، ونعنى بهذا الاجراء تثبيت العينة لسنوات متعددة واستمرار اعتبارها ممثلة للحقيقة الاجتماعية . وهو إجراء ينبغى إعادة النظر فيه على ضوء كثير من الاعتبارات البحثية والاجتماعية ، وأخطرها سرعة وغف التغيرات التى تتعرض لها أوضاع الأفراد وشبكة العلاقات الاجتماعية ، فى مجتمعات لا تكاد تنعم بأى استقرار سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى . فإذا كان إجراء تثبيت عينات الرأى العام مقبولا ومتبعاً فى بعض المجتمعات المتقدمة فليس هذا مبررا كافيا لمحاكاته فى مجتمعات العالم الثالث .

#### ب - العناية بتدريب الباحثين المساعدين وحسن الإشراف عليهم

لتدريب الباحثين المساعدين (فى الميدان أو فى المعمل) هدفان : الكفاءة والأمانة . وقد تكلم دينر وكراندال (Diener & Crandall 1978, p.151 ff.) عن الدوافع المتعددة التى تدفع بعض المساعدين أحيانا إلى التحيز أو التزييف الصريح للبيانات التى يتصنون لجمعها .

والذى يهمنا فى هذا المقال هو أن نبين كيف أنه فى معظم البحوث السلوكية لا غنى للعالم عن استخدام عدد من الباحثين المساعدين ، وأن حصيلة عملهم فى النهاية مسئوليتها هو قبل أى إنسان وقبل أى سلطة أخرى .

أما عن وجه الضرورة فى استخدام المساعدين فهو غالبا حجم البحث ، فكثيرا ما يتجه الباحث السلوكى إلى جمع بياناته من عدد كبير من الأفراد ،

وذلك بهدف الوصول إلى نتائج ذات دلالة اجتماعية ، أو اجتماعية اكاديمية . وكما كان البحث ذا أهداف تطبيقية صريحة (وهو ما يغلب على بحوث العلماء فى الدول النامية) كان الباحث أشد ميلا إلى تجميع بياناته على أعداد كبيرة . وفى هذه الحال يجد نفسه مضطرا إلى اللجوء إلى الباحثين المساعدين لكى ينجز بحثه فى زمن معقول . والخطوة الأولى نحو تنفيذ هذا القرار تكون عادة بالنظر فى تدريبهم على استخدام أداة معينة أو مجموعة من الأدوات المعملية أو السيكمومترية . ويتجه التدريب عادة إلى هدفين : هما الاستخدام الكفء لهذه الأدوات ، وفى الوقت نفسه استخدامها على أساس تعليمات موحدة ، وذلك حتى يمكن تجميع البيانات معا فى نهاية الأمر كأنما الذى قام بالتطبيق شخص واحد على درجة عالية من الاتساق الداخلى . ويتحمل الباحث المسؤولية كاملة أمام الوسط العلمى ، وأمام السلطات الاجتماعية التى يجرى البحث لحسابها ، يتحمل هذه المسؤولية سواء عن مستوى كفاءة المساعدين ، أو عن مستوى أمانتهم . وتترتب هذه المسؤولية على حقيقة كونه ينفرد دون المساعدين بالتخطيط للبحث ابتداء من اختيار المجال ، وتحديد المشكلة ، إلى اختيار الأدوات أو تكوينها ووضع خطة التحليلات الإحصائية أو الرياضية . وفى معظم الأحوال لا تظهر أسماء المساعدين ، ويقتصر الأمر فى النشر على ذكر اسمه وحده أو اسمه مضافا إلى أسماء الزملاء المشاركين فى التخطيط للبحث . وتترتب تلك المسؤولية كذلك على حقيقة فنية هامة ، مؤداها أن الوسط العلمى ينظر إلى الباحثين المساعدين كأنما هم جزء لا يتجزأ من أدوات الباحث ، وفى هذا الصدد فإن ما يصدق على المقاييس والاختبارات والأدوات المعملية من مقتضيات التقنين يصدق أيضا على المساعدين . بعبارة أخرى ينظر عادة إلى الأداة والمطبق على أنهما يكونان معا وحدة واحدة ، وبالتالي ففى عيب فى المساعد شأنه شأن عيب فى الأداة ، والمسئولية فى الحالتين مسئولية العالم الذى قرر أن يستخدمهما .

ويخيل إلينا أن المخاطر المترتبة على استخدام المساعدين في أعمال العلماء في الدول النامية أكبر بكثير منها في حالة الدول المتقدمة ، وذلك لسبب رئيسي يتمثل في ضعف « قيم العمل »<sup>(١)</sup> عموماً في هذه الدول ، وغلبة الطابع الشخصي على كثير من علاقات العمل فيها . فإذا أضفنا إلى ذلك انخفاض الأجر الذي هو أفة العمل في هذه المجتمعات ، وهو الانخفاض الذي تقوم في مقابله ، ونقل من آثاره السيئة ، عند العلماء بعض المثل العليا ، التي تحفظ بعضهم من الزل ، إذا أضفنا هذه الأمور إلى بعضها البعض فثمة أخطار حقيقية على أعمال العلماء من هذه الزاوية بصورة خاصة ، وبالتالي لابد لهم من التيقظ الشديد لمسئوليتهم الأخلاقية في هذا الموضوع ، ولا مهرب لهم من مواجهة هذه المسئولية بإيجاد الحلول الابتكارية التي من شأنها أن تجعل المساعدين أهلاً للثقة في أداؤهم الأعمال المطلوبة منهم على الوجه الأمثل .

#### ج - العناية باختيار الآداة او بتكوينها

ثمة ميل عند كثير من الباحثين السلوكيين في مصر إلى التفكير في الآداة قبل الموضوع . وتشير خبرتنا إلى أن عدداً غير قليل من البحوث المنشورة في الميدان لم يرق أصلاً للإجابة على سؤال بعينه ، ولكن قام بمناسبة وجود آداة - سيكومترية غالباً - في متناول الباحث . وهو وضع مطلوب تماماً بالنسبة لما ينبغي أن يكون . ويتضح أن الباحثين مشغولون أساساً بالنشر ، أي بأن يجلبوا ما يمكن أن ينشروه ، وبطبيعة الحال فإن وجود الآداة يوفر لهم هذه الفرصة . والنتيجة أن كثيراً من البحوث المنشورة لدينا - في مجال العلوم النفسية - ليس سوى تطبيقات عمياء لآداة أو لبضع أنوات ، وقد جرت على نتائج التطبيق بضع تحليلات إحصائية من نوع غاية في السذاجة غالباً .

---

Work Values (١)

ونتيجة لهذا الوضع الذى لا علاقة له بطبيعة البحث العلمى وأهدافه ، فقد تورط الكثيرون من الباحثين النفسيين ، فى مصر وفى العالم العربى ، فى نشر أدوات لا يجوز نشرها خارج حدود أعضاء التخصص الدقيق (كما تنص على ذلك تعليمات أخلاقيات النشر العلمى المنصوص عليها فى منشورات كثير من جمعيات علم النفس العالمية) . أصبح كثير من أدوات القياس والاختبارات النفسية مستباحة فى مصر وفى الوطن العربى ، لغير المتخصصين<sup>(٧)</sup> ، مما يثير الشك الآن فى صلاحية كثير من هذه الأدوات للاستعمال فى أى نشاط علمى أو مهنى.

والأصل فى استخدام الأداة فى أى بحث علمى أن تأتى تابعة لمشكلة البحث . فانشغال الباحث بمشكلة ما يأتى فى الترتيب الزمنى والمنطقى فى المحل الأول . وعندما يبدأ الباحث التفكير فى إحالة المشكلة إلى إجراءات بحثية يبدأ لديه الانشغال بالتفكير فى الأداة . وفى هذا المقام تتداعى على ذهنه مجموعة من الأسئلة تخص حسن اختيار هذه الأداة ، وأحيانا تتجه به هذه الأسئلة إلى التدبير لتكوين أداة تناسب مقومات البحث الذى هو مقبل عليه . وبالتالى يثرى ميدان التخصص لا بالأفكار والمعلومات فحسب ، ولكن بالأدوات أيضا .

وهناك ميل آخر لدى عديد من علماء النفس فى مصر ، وفى الوطن العربى ، إلى استيراد أدوات جاهزة من الولايات المتحدة الأمريكية وأنجلترا بوجه خاص ، وتطبيقها كما هى ، ونشر نتائجها كما لو كانت تحمل صدقا ذاتيا لا علاقة له بالبيئة التى تم تكوينها أصلا فيها والبيئة التى يتم التطبيق فيها . وقد يلقى الباحث - فيما ينشره - ببضع عبارات تشير إلى تنبيه لاحتمال وجود تحيز

---

(٧) حدث ، فى الستينات أن نشرت ونوقشت عدة مقاييس من بطارية MMPI على صفحات إحدى المجلات الأسبوعية

حضارى فى الأداة يحتم التحفظ فى تقبل نتائج تطبيقها فى الإطار الحضارى المصرى أو العربى . ولكنه لا يفعل أكثر من ذلك . وبهذا تكون هذه الكلمات من باب ذر الرماد فى العيون ، وربما كذلك من باب تلجيم محاولات النقد الجادة .

ومن المعلوم فى تاريخ استعمال المقاييس النفسية ، أنها تعرضت لكثير من النقد فى المجتمعات الغربية ، لأنها كانت الأساس فى ظهور كثير من المعلومات المشوهة عن شرائح اجتماعية عريضة فى تلك المجتمعات نفسها ، وبالتالي لقد استخدمت أحيانا لتبرير العديد من المظالم الاجتماعية . وقد طبقت كذلك فى المستعمرات ، خاصة فى فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية لتبرير مظالم من نوع أسوأ . ومن ثم فإن استعمال الزملاء المصريين والعرب لهذه الأدوات ، على علاتها ، يعرضهم لمسئولية أخلاقية بالغة الثقل ، تجاه مواطنهم . وتحتاج هذه المشكلة إلى مواجهة منهجية على مستوى عال .

ويدخل بعض الزملاء فى مشروعات علمية تعاونية مع بعض العلماء الغربيين . والغالب أن تأتى المبادرة من الجانب الغربى ، لأنه ، لسبب ما ، يتم بتجميع بيانات على اختبار أو مقياس تم تكوينه حديثا ، وهو يريد أن يستكمل هذه البيانات بمعلومات حضارية مقارنة . وكثيرا ما يكتفى الزميل المصرى أو العربى بجمع البيانات المطلوبة وإرسالها إلى الباحث الغربى فى صورتها الخام . ومعادة لا يتطوع بتحليلها محليا نظرا لما يتوقعه - بحق - من متاعب فى هذا السبيل . وتكون المكافأة فى كثير من الحالات نشر البحث - فى إحدى الدوريات الغربية المتخصصة - بالإسمين معا ، العالم الغربى والعالم المصرى أو العربى . وإذا غضضنا النظر عن احتمالات سوء النية السياسية أحيانا (من الجانب الغربى) ، فالملاحظ عادة أن جل اهتمام الباحث الغربى فى مثل هذه المشروعات ينحصر فى أدواته الجديدة كما تبدو من منظور إطاره الحضارى ، أى أن الإطار

الحضارى الغربى فى هذه الحالة يكون هو النقطة المرجعية<sup>(١)</sup> التى تحدد معنى النتائج فى مجموعها . ومن ثم يبقى واجبا على الجانب المصرى أو العربى أن يهتم بعد ذلك بهذه الأدوات من منظور إطاره الحضارى . بعبارة أخرى ، يبقى على الجانب الوطنى أن يعيد معالجة الأداة والنتائج لو أنه أدخل فى حسابه ما يمكن تسميته بـ « حد التصحيح الحضارى »<sup>(٢)</sup> ، الذى مؤداه أن تعاد صياغة الاختبار بحيث تصبح علاقته بالإطار الحضارى المحلى مكافئة لعلاقة الصيغة الأصلية بإطارها الحضارى الأسمى ، ثم تقدم النتائج المترتبة على هذا المنظور . وهو واجب علمى قلما يتصدى له الزملاء الوطنيون . ولا شبهة عندنا فى أنه واجب معقد وشاق ، إلا أن هذا لا يقلل من ضرورة القيام به ، كضرورة تقتضيها اعتبارات أخلاقية فى العلم . وربما كان الحل هنا ، إذا تنبه الزملاء الوطنيون إلى هذا الواجب ، الحل يبدأ بأن يشترطوا تضمين هذا الجزء من المشروع البحثى التعاونى منذ البداية ، بحيث تتضمن نفقات المشروع الأسمى تكاليف إجراء هذا الجزء أيضا .

من الواضح فى موضوع اختيار الأداة أو تكوينها أنه ينطوى على مشكلات ذات مضمون أخلاقى إلى جانب مضامينها الأخرى ، العلمية والفنية . ومن الأهمية بمكان التنبه إلى العلاقة الوثيقة بين المضامين العلمية والفنية من ناحية والمضامين الأخلاقية لهذه المشكلات من ناحية أخرى . فمسألة توفير شروط الكفاءة الفنية لهذه الأدوات قد تبنى مسألة علمية خالصة ، ولكن النظرة الفاحصة الواعية تكشف فوراً عن أبعادها الأخلاقية . مثال ذلك حساب معامل الثبات لأدوات البحث . فهذه خطوة تقنية يجب أن يقوم بها الباحث ، ويترتب عليها من الناحية العملية الوصول إلى تقدير كمى لمقدار الخطأ المعيارى الذى تتطوى

Reference point (١)

Cultural Correction-term (٢)

عليه أية نتيجة نخرج بها من تطبيق الأداة . ويدهى أن ترشيد سياسات الدولة بناء على استخدام هذه الأدوات يعنى أن الدولة سوف تتفق أموالا وجهودات فى اتجاه معين دون اتجاهات أخرى . وهنا بالضبط تبدو مسئولية العلماء فى هذا الموضوع ، فلو أن الأساس الذى نقيم عليه مشورتنا كما نقدمها للدولة يستند إلى معلومات تجمعت نتيجة لتطبيق أداة ضعيفة الثبات فمعنى ذلك أن احتمالات الخطأ فى النتائج التى خرجنا بها مرتفعة ، وكذلك فيما نرتبه على هذه النتائج . وبالتالي فمع أن الأمر هنا لا يستوجب أن يمتنع العالم عن إبداء المشورة ، فإنه يلزمه ، أخلاقيا ، أن ينبه إلى حدود هذه المشورة ، حتى يتاح لصانع القرار أن يوازن بين الأخذ بالنصيحة على علاقتها أو ببدائل قد تتاح له من مصادر أخرى أو .. الخ . وجدير بالذكر أن الأوجب أخلاقيا أن يبذل العالم جهدا إضافيا فى محاولة لإعادة النظر فى كفاءة الأداة ، والعمل بما أوتى من علم بالتقنيات على رفع درجة ثبات الأداة قبل التقدم بها للحصول على معلومات تقدم لصانعى السياسات فى المجتمع .

وما يقال فى هذا السياق عن الثبات يقال كذلك عن الصدق ، وعن أحادية البعد ، وسائر الشروط التى من شأنها إذا توافرت للأداة أن تجعل منها - فعلا لا قولا - فحصب - وسيلة لزيادة ضبط المعرفة بالواقع ، وبالتالي زيادة الجوى التطبيقية من استخدام الأداة فى ترشيد السياسات .

#### د - العناية باختيار طرق تحليل البيانات

طرق تحليل البيانات التى يجمعها العالم السلوكى فى أى بحث يقوم به جزء لا يتجزأ من نسيج الفكر البحثى لدى العالم . وعليه يتوقف وضوح الاستنتاجات التى يخرج بها من بحثه ، وبراء هذه الاستنتاجات ، وقبل هذا وذاك صدقها أو مشروعيتها المنهجية .

ويبلغ تغلغل طرق التحليل في فكر العلماء الآن أنها تتدخل بصورة حاسمة منذ البداية - في اختيار تصميم دون غيره من التصميمات لبحوثهم . فكون الباحث واضح الفكر ، منذ بداية الانشغال بمشروع بحثي معين ، أنه سوف يستخدم في تحليل بياناته تحليل التباين الفارق <sup>(١)</sup> وليس مجرد تحليل التباين <sup>(٢)</sup> يوجهه منذ البداية إلى أن يجمع بياناته - عن الظاهرة موضوع الدراسة - بطريقة معينة دون غيرها . وكونه يعرف مزايا وحدود التحليل العاملي يوجهه من حين لآخر أن يثير أسئلة بحثية معينة ، وبالتالي يجمع بياناته بالطريقة التي تناسب الرد على هذه الأسئلة عن طريق إجراء التحليل العملي . وكونه يعرف مزايا التحليل اللابرامترى يكسبه الجرأة على أن يفكر في اتجاه معين ويخطو خطوات معينة لا يقدم عليها في ظل التحليل البرامترى وهكذا .

وجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن طرق تحليل البيانات ليست سوى وسائل ابتكرها العلماء على مر الأجيال ليتمكنوا - بوساطتها - من الخروج باستنتاجات مفيدة من مشاهداتهم الجزئية التي لا يفتأون يجمعونها ، وليتمكنوا - بالإضافة إلى ذلك - من إحكام العلاقة بين استنتاجاتهم من ناحية ومشاهداتهم من ناحية أخرى . ومعنى ذلك أن مجرد اتقارن العالم الدراية بهذه الطرق وبكيفية استخدامها يضمن له درجة الكفاءة في جزء معين من عمله ، ليس ذلك فحسب ، بل ويضمن له درجة من الأمان ضد الدلائل في استنتاجاته ، وهو أمر له مضامينه الأخلاقية بالنسبة لموقف العالم في مجتمعه عموماً ، من حيث أنه قيادة فكرية لهذا المجتمع في مواجهته لمشكلات الصناعة أو الزراعة أو المرض أو التربية . . . الخ . ويزداد وزن هذه المضامين الأخلاقية في حالة علماء الدول

---

Analysis of Covariance (١)

Analysis of Variance (٢)

النامية ، حيث العلماء عملة نادرة ، وحيث تنطوى تنشئتهم على اقتطاع مباشر من أقوات المواطنين الذين يعانون أصلا من شح هذه الأقوات بصورة تضيقهم في الحاضر ، وتهدهم في المستقبل .

وغنى عن البيان أن كل جديد في طرق تحليل البيانات لم يبتكر على سبيل الترف أو الزخرف ، ولكن ابتكر للتغلب على مشكلة كانت الطرق السابقة تعجز عن مواجهتها . فالتحليل اللابرامترى ابتكر للتغلب على ضرورة افتراض اعتدالية التوزيع في حالة التحليلات البرامترية . وطرق التحليل الخاصة ببحوث الحالة الواحدة ابتكرت للتغلب على عجز طرق التحليل الإحصائي العادية عن الدخول في هذا المضمار وتوقفها عند حدود البحوث المجراء على مجموعات ، ثم أن هذا نفسه مكن الدارسين من التعمق في بحث " العمليات " <sup>(١)</sup> ، دون التوقف عند سلسلة من النقاط الساكنة ، واعتبار هذه النقاط ممثلة في مجموعها لعملية أو لعمليات وهو اعتبار تفسفى لا يقوم على صحته دليل (Hersen & Barlow 1976 p. F.F).

ومعنى ذلك أن الدراية بكل مايجد من أساليب لتحليل البيانات من شأنه أن يزيد من قدرات الباحث ويمنحه مزيدا من حرية الحركة في بحوثه . وبذلك يزيد من قدرته على أن يثير أسئلة لم يكن يقوى على إثارتها قبل أن تتيسر له الدراية بهذه الأساليب الجديدة . ثم أنه يزيد من تمكنه من الوصول إلى إجابات ذات معنى . وفى الوقت نفسه على درجة عالية من اليقين .

والعلماء الذين يتنبهون إلى ذلك من أبناء المجتمعات النامية إنما يقدمون لمجتمعاتهم أفضل استثمار لما وضعت هذه المجتمعات فيهم من أموال وأمال .

---

Processes (١)

من الأقوال التي لم تعد تحتل مزيداً من التردد أن النتائج الإحصائية لا تنطق بنفسها ، ولكن لابد للباحث أن يتولى إنطاقها . وتدخل هنا ، بنصيب وافر، كثير من القدرات التي لا يمكن للباحث أن يتهرب من مسؤوليته عن تسميتها. ونخص بالذكر في هذا المقام مدى استيعابه للتراث البحثي الخاص بمشكلته، وقدرته على الاستفادة المثلى من هذا التراث ، ومدى وضوح أبعاد المشكلة أصلاً في ذهنه ، سواء على المستوى النظري أو على مستوى النتائج التطبيقية التي يمكن أن تترتب عليها .

ولسالة تفسير النتائج والتعليق عليها أبعاد متعددة ، منها الموضوعية المنهجية للتفسير والتعليق المطروح في ضوء طرق التحليل التي استخدمها الباحث، وفي نوعية وكفاءة الأدوات التي استخدمها في جمع بياناته . ومنها ثراء التفسير والتعليق من حيث الإيحاءات التي يقدمها بفتح منافذ لمزيد من البحث في المستقبل. ومنها قدرة التفسير المطروح على استيعاب تفسيرات سابقة لبعض ظواهر في الميدان نفسه بحيث تبدو بالنسبة له جزئية الصديق أكثر منها مرفوضة. ولكن البعد الذي يعنينا في هذا المقام هو البعد الأخلاقي . وهو بعد معقد غاية التعقيد ، فهو يبدو من ناحية بعداً مترتباً على الأبعاد السالفة الذكر ، ومن ناحية أخرى يبدو وكأنه بعد في مستوى هذه الأبعاد نفسها .

ولا مجال هنا للافاضة في هذا البحث .

لذلك نقصد مباشرة إلى بيان الجوانب الأخلاقية لهذه الخطوة من خطوات البحث العلمي .

تبدو التفسيرات والتعليقات المطروحة بشأن بيانات بعض البحوث السلوكية

منافية للشعور الواجب توفره عند الباحث بأن عليه مسئولية ثقيلة عن كل ما يقول. وفي السبعينات شهد مجتمع العلماء نمونجا مضخما لذلك في عدد لا يستهان به من البحوث السلوكية التي نشرت عن الآثار النفسية المترتبة على ، والمصاحبة لتعاطى القنب لمدة طويلة . وكانت هذه التفسيرات والتعليقات تلقى صراحة أحيانا وتلميحا أحيانا أخرى . وكانت تلقى في سياق التقارير العلمية المنشورة في دوريات التخصص أحيانا ، وأحيانا أخرى تقدم للقارئ غير المتخصص في مقالات مبسطة تنشر في الصحف اليومية أو الأسبوعية . وكان تقديم هذه التفسيرات والتعليقات يصدر أحيانا عن علماء قاموا بأنفسهم بدراسات ميدانية ، أو معملية ، وأحيانا أخرى تصدر عن علماء يعلقون على بحوث غيرهم من الدارسين ويحملونها ما يترأى لهم - على البعد - من ثلويات .

ويوجه الخطأ هنا أن أصحاب هذه التعليقات كانوا في الوقت الذي يرفضون فيه الأخذ بنتائج البحوث التي تثبت وجود تدهور في عدد من الوظائف العقلية مصاحب لتعاطى طويل المدى ، ويقررون أن البرهان في مجموعه لا يزال هزيلا كانوا يرجحون البديل المقابل ومؤداه أن التعاطى طويل المدى لا يصحبه أى تدهور . وكانوا يدعمون هذا الترجيح بكل التعبيرات المباشرة وغير المباشرة . والخطأ المشار إليه هنا ليس مجرد خطأ ينتمى إلى مجال النشاط المعرفى ، ولكنه خطأ أخلاقي أيضا ، لأن الموضوع الذى يتعلق به يمكن أن يترتب عليه سلوك ضار . وفي هذه الحالة يكون أصحاب هذه التفسيرات والتعليقات ممن أسهموا - باسم العلم - فى الاضرار بالناس ( Malcolm, 1975, p.45 f.f )

ومن الأمثلة الجديرة بالذكر فى هذا السياق بحوث قياس الرأى العام ، والبحوث الشبيهة بها ، أى تلك البحوث التى تعتمد على استئثار أحكام وقياس

اتجاهات نحو موضوعات محدودة وغالبا غير سياسية ، كموضوع قانون الأحوال الشخصية ، أو موضوع دعم السلع والخدمات الأساسية ، أو موضوع مجانية التعليم الجامعي .. الخ . في هذه الموضوعات وأمثالها ، وفي مجال قياس الرأي العام ، لا يستطيع الباحث أن يتصل من مسئولياته الأخلاقية عن التفسيرات والتعليقات التي يقدمها بشأن نتائج التحليلات الإحصائية لبياناته التي جمعها .

وأضعف الإيمان في هذا الصدد أن يراعى الباحث قواعد المشروعية المنهجية في صياغة تفسيره . ومع ذلك فحتى أضعف الإيمان هذا يضرب به عرض الحائط أحيانا . والأمثلة المحلية على ذلك متعددة مع تفاوت في درجة جسامتها على ما هو حق وما هو أخلاقي .

والواقع أن المجالين اللذين نذكرناهما ، مجال بحوث المخدرات ، ومجال بحوث الرأي العام والاتجاهات ، لم يذكروا على سبيل العصر ، ولكن على سبيل التمثيل فحسب . والقاعدة العامة التي يمكن أن نؤكد هنا هي : أنه كلما كان البحث أقرب إلى فئة البحوث التطبيقية كانت الانعكاسات الأخلاقية لتفسيرات العالم وتعليقاته أوضح ، وكانت مسئولياته في هذا الصدد أوجب . هذا الكلام يصدق على البحوث السلوكية ذات الأهداف التطبيقية أي كان مجالها .

## والخلاصة

إننا نتقدم في هذا المقال بمحاولة لبيان الدلالة الأخلاقية لكفاءة العلماء في دول العالم الثالث .

وفي سبيل تقديم هذه المحاولة بدأنا بالقاء الضوء على الأساس العميق الذي تستند إليه دعواتنا هذه . لما إذا تكون الكفاءة العلمية للباحثين في العالم الثالث

مسألة أخلاقية ؟ ثم انتقلنا إلى الحديث عن الأخطار الواقعية المحدقة بكفاءة العلماء في هذا الجزء من العالم . ماذا يتهدد هذه الكفاءة وكيف يقع التهديد ؟ .

بعد ذلك انتقلنا إلى تفصيل الحديث في موضوعات المسؤولية الأخلاقية في سياق النشاط العلمى للباحثين . ف أوضحنا أن هذه الموضوعات انما تكون في : «اختيار المشكلة» التى يجعلها الباحث موضوعا لبحثه ، وفى جميع عناصر التصميم أو الخطة التى يتبعها فى أداء البحث وفى تفسير النتائج التى يحصل عليها . وبعبارة موجزة ، فإن مواضع المسؤولية الأخلاقية تكون حيث يخطئ الباحث خطواته الكبرى فى ممارسة نشاطه العلمى .

والمقال بصورته الراهنة مجمل أشد الإجمال ، لأن المقصود بهذه الصورة هو طرح الدعوى الرئيسية ، فى معالمها الكبرى ، لاستثارة أكبر قدر من النقاش التقويى ، على أمل أن تعاد كتابتها فى ضوء ما أثير من ملاحظات .

## REFERENCES

- Hersen, M. & Barlow, D.H. *Single - Case experimental designs*, New York : Pergamon, 1976 .
- Malcolm, A.I. *The craving for the high*, Canada : Pocket Book, 1975 .
- SouEIF, M.I. Chronic cannabis users : further analysis of objective tests, *Bulletin on Narcotics*, 1975, 27/4, 1-26 .
- SouEIF, M.I. Some determinants of psychological deficits associated with chronic cannabis consumption, *Bulletin on Narcotics*, 1976, 28/1, 25 - 42 .
- SouEIF, M.I. *The differential association between chronic cannabis and impairment of psychological function : a theoretical framework*; Papers Presented at the 6th international Institute on the Prevention & Treatment of Drug Dependence, Hamburg, Germany, 28.6 - 2.7. 1976; ed by E.J. Tongue & L. Graz, Lausanne : I.C.A.A., 1976 , 106 - 118 .

**التوجهات الرئيسية للبحث العلمى الاجتماعى فى مصر**  
**دراسة فى الالتزامات العلمية والعملية والأخلاقية للبحث الاجتماعى**  
**مخطط مبدئى للدراسة**  
**« مشروع للمناقشة »**  
**محمد على محمد**

**ملاحظة مبدئية**

يمكن أن تندرج هذه الورقة تحت المحور الأول ، إذ هى تسعى إلى طرح قضية التزامات البحث الاجتماعى ومسئوياته من جوانبها العلمية والعملية والأخلاقية ، وذلك من خلال تقويم الاتجاهات والأطر الفكرية ، والانجازات التى تحققت على صعيد البحث الاجتماعى كنشاط مؤسس . كما نجد مناقشة أيضا لمسئولية الباحث الاجتماعى إزاء مجتمعه ، « فهل تقف مسئولية الباحث عند حد التزامه ببحث القضايا القومية والمشكلات الجوهرية والملحة بمجتمعه ، أم أن مسئوليته تتعدى ذلك ، وتتحدد فى إطار دوره كباحث وكمثقف فى آن واحد » . ومن الجدير بالذكر أننا تناولنا البحث الاجتماعى من خلال دراستنا للنطاق العلمى الأوسع والذى تمثل فى العلوم الاجتماعية بصفة عامة ، فمن العسير بالطبع معالجة مسائل البحث الاجتماعى كما لو كانت مستقلة أو منعزلة عن وضعية هذه العلوم والتزاماتها أيضا . فكان تركيزنا على البحث الاجتماعى لم يعزلنا عن الدائرة الأوسع التى يدخل ضمنها البحث كنشاط علمى .

هذا وسوف تعالج النقاط الرئيسية والفرعية الواردة بهذه الورقة معالجة تفصيلية فى دراسة موسعة ، بعد مناقشتها والتعرف على وجهات النظر المختلفة بصددھا .

## أولا - المدخل

١ - يطرح المدخل مجموعة التساؤلات الرئيسية التى تتصل بدور البحث الاجتماعى فى المجتمع المصرى المعاصر ، فى ضوء الأهمية المتزايدة للعلوم الاجتماعية واستخدامها فى وصف ، وتشخيص ، وتفسير التغيرات الاجتماعية فى دول العالم الثالث . إذ لم يعد البحث الاجتماعى يمثل فحسب طريقة علم الاجتماع ومنهجه ، وإنما أصبح « أداة » تعتمد عليها العلوم الاجتماعية برمتها فى دراسة الواقع الاجتماعى بمختلف جوانبه بعد أن تداخلت هذه الجوانب على نحو تطلب تطوير استراتيجية نظرية ومنهجية تركز على قاعدة المعرفة العريضة لهذه العلوم ، فإلى أى مدى يستطيع البحث الاجتماعى أن يحقق أهداف هذه العلوم فى فهم واقع المجتمع المصرى المتغير وتفسيره ؟ وهل نستطيع الزعم ، بأن البحث الاجتماعى ، يمكننا من الالتزام بمتطلبات اكتساب المعرفة العلمية ؟ وإلى أى حد يكون صحيحا أن نقارن بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية فى هذا الصدد ؟ وما هى القضايا التى ينبغى التركيز عليها عند مناقشة دور البحث الاجتماعى فى إصلاح المجتمع ؟ وما هى القيود المفروضة على الباحث الاجتماعى ؟ وبأى شكل يلتزم ؟ هل يلتزم بقواعد العلم ؟ وهل يلتزم بظروف مجتمعه ؟ ووفقا لأى معيار نختار موضوعات البحث ؟ هل يجرى البحث من أجل ارضاء واشباع طموحه الأكاديمى ؟ أم أن البحث الاجتماعى يجب أن يلتزم بمشكلات المجتمع المصرى وقضاياها الحيوية التى تتصل بمصالح الغالبية العظمى من سكانه ؟ وما هى القيود التى يفرضها تمويل البحوث الاجتماعية على نتائج هذه البحوث واتجاهاتها العامة ؟ وهل ينبغى أن يتوجه البحث الاجتماعى نحو « بؤرة معينة للاهتمام » تكون بمثابة « دليل نظرى » على الأقل ، يستعين به عند اختيار الموضوع ، والتحليل ، والتفسير ، بل واختيار الأدوات الملائمة

## لدراسة الواقع أيضا ؟

٢ - مناقشة قضية « الملاسة الواقعية والتاريخية » للإطارات الفكرية والمنهجية في البحث الاجتماعى ، والعلوم الاجتماعية بعامة ، حينما تسعى إلى دراسة واقع المجتمع المصرى ، خاصة فى ضوء توجه العلوم الاجتماعية الآن نحو دراسة مشكلات الدول النامية ضمن الاهتمام العالمى بتحليل الأزمات الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ، ونماذج اللامساواة الاجتماعية ، والصراع من أجل العدالة . هكذا ، تثار مسألة ضرورة التزام البحوث الاجتماعية فى مصر بتطوير معرفة قابلة للاستخدام (Useable Knowledge) والتطبيق ، على مستوى الوصف والتشخيص (وضع خريطة اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو سياسية أو توفير بيانات أو معلومات .. الخ) والتحليل والتفسير (تحديد العوامل والأسباب المؤدية إلى وقوع الظواهر وارتباطاتها .. الخ) وتصور الحلول الممكنة للمشكلات الاجتماعية (الإسهام فى عمليات صنع القرارات) ، أو تقويم الحلول والإنجازات (المتابعة والتقويم .. الخ) .

### ثانيا - الاتجاهات الرئيسية لحركة البحث الاجتماعى فى مصر

١ - التوجهات النظرية : دراسة سريعة لتطور الاهتمامات الفكرية فى علم الاجتماع وتحديد إنجازاتها ومنطلقاتها الرئيسية . ويمكن بصفة مبدئية تناول الاتجاهات التالية :

(أ) المدرسة الاجتماعية الفرنسية الكلاسيكية (محاولة نقل تراث علم الاجتماع الفرنسى الكلاسيكى - أو التأليف فى هذا الإطار - النزوع نحو الأكاديمية والبعد عن التوجه الواقعى) .

(ب) والاتجاه الأنثربولوجى الاجتماعى البريطانى والتوجه النظرى لهذا

الاتجاه هو البنائية الوظيفية ، ومحاولة استخدامها في إجراء دراسات فعلية تتناول ظواهر متفرقة ، وتنزع نحو تأكيد التصور النسقي (Systematic) للمجتمع .

(ج) والاتجاه الامبيريقى الإحصائى وهو مرتبط بنمو حركة المسح الاجتماعى والاهتمام بالدراسات الميدانية والاستعانة بالأساليب الكمية .

(د) المحاولات المعاصرة نحو تطوير رؤية نظرية ومنهجية أكثرشمولا وتكاملا لدراسة الواقع الاجتماعى للمجتمع المصرى والعربى ، وتتميز هذه المحاولات بالانفتاح على تيارات فكرية ومنهجية غير تقليدية ، واستخدام مناهج وأدوات بحثية متعددة ، والاهتمام بالأبعاد التاريخية ، والإقليمية ، والدولية ، وباختيار موضوعات بحثية ترتبط بالآزمات المعاصرة للمجتمع المصرى بوصفه مجتمعا ناميا .

٢ - حركة البحث العلمى الاجتماعى : ويكون التركيز هنا على الأنشطة البحثية التى تجريبها مؤسسات البحث الاجتماعى فى مصر ، وتقويم منجزاتها فى ضوء توجهاتها النظرية والمنهجية ويشمل ذلك :

١ - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية : ثلاثة نماذج رئيسية للبحوث ، البحوث الاساسية Basic Research ، والبحوث التشخيصية-Diagnostic Research ، والبحوث التقويمية Evaluative Research . والملاحظ - بصفة عامة - اهتمام هذه البحوث بالتركيز على مشكلات ، أو دراسة جماعات أو أنماط سلوكية أو ثقافية ذات صلة بمتطلبات عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية . والاتجاه المنهجى الغالب على هذه البحوث تمثل فى الاستعانة بالأساليب الإحصائية والأنثروبولوجية ، على المستوى الوصفى بوجه خاص . ومن الناحية النظرية ، غلبت التصورات الفكرية -

المستمدة من علم الاجتماع الغربى الأكاديمى ومعظمها ينزع نحو تبني تفسيرات وتطبيقية أو سيكولوجية .

ب - مركز البحوث الاجتماعية (الجامعة الأمريكية) : ينحصر الاهتمام هنا فى تناول موضوعات محدودة النطاق ، ودراسة مجتمعات محلية ، مثل دراسة عمليات توطيّن الفلاحين فى المجتمعات الجديدة ، ودراسة مشروعات تنظيم الأسرة ، أو تقويم الخدمات الاجتماعية . وواضح من هذه الاهتمامات أنها تدور فى دائرة ضيقة النطاق والهدف ، ومن ثم تستخدم مناهج وأدوات بحثية ملائمة لنوعية الموضوعات والاهتمامات الخاصة بها . كما تثار أيضا هنا المسائل الخاصة بتمويل هذه المشروعات البحثية .

ج - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (الأهرام) : أنشئ هذا المركز كاستجابة ثقافية للهزيمة فى يونيو ١٩٦٧ ، وذلك بهدف دراسة المشكلات السياسية والاجتماعية فى العالم العربى والشرق الأوسط . وتدور اهتماماته حول عدد من القضايا الرئيسية لعل أهمها : الصراع العربى الإسرائيلى ، والسياسات الدولية والواقع العربى ، والجوانب المختلفة للبناء الاجتماعى والسياسى والاقتصادى لدول العالم العربى . ويلاحظ من الناحية المنهجية والنظرية أن دراسات المركز تتميز باتساع نطاق بؤرة البحث ، والاهتمام بالبعدين العربى والدولى ، والتحليل النقدى أكثر من الوصفى ، والعناية بالأبعاد التاريخية والسياسية ، والافادة من تكامل إسهامات العلوم الاجتماعية .

د - يمكن عرض نماذج أخرى مثل : المركز الإسلامى الدولى لبحوث السكان التابع لجامعة الأزهر ، ومجلس السكان وتنظيم الأسرة . إلا أننا اقتصرنا على النماذج الثلاثة السابقة بوصفها تقدم أنماطا رئيسية ممثلة

لاتجاهات حركة البحث الاجتماعى فى مصر .

٣ - استخلاصات أساسية : هناك ثلاث نتائج أسفرت عنها هذه التطورات الأكاديمية والبحثية فيما يلى :

أ - الاهتمام بدراسة الواقع الاجتماعى ووصف وتشخيص أنظمتة ومشكلاته ، وجمع المعلومات عن مختلف الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى مصر والوطن العربى ، وذلك فى محاولة لتحقيق مزيد من الارتباط بين حركة البحث الاجتماعى ومتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية . إلا أن ذلك لم يكن يحدث وفق خطة محددة ، أو برنامج موجه لتنسيق هذه الجهود ، وتحديد الاختيارات والأوليات .. الخ ، وإنما هى جهود متفرقة تعبر عنها الفلسفة التى يتبناها كل جهاز للبحث .

ب - الاتجاه نحو توسيع آفاق البحوث الاجتماعية لكى تشمل متغيرات سياسية ، وتاريخية ، واقتصادية سواء على المستوى الإقليمى أو الدولى ، ودراسة هذه الجوانب من زوايتى التكامل والتعاون الداخلى بين العلوم الاجتماعية (الاجتماع - التاريخ - السياسية - الاقتصاد) .

ج - البحث عن « بؤرة » مناسبة على المستويين النظرى والمنهجى تصلح لدراسة الواقع المصرى والتغيرات التى يشهدها ، وتطور الاهتمام بالمنظور الاجتماعى الأشمل ، وبالتحليل البنائى التاريخى ، مع ادراك خصوصية المجتمع المصرى ، ومحاولة الالتزام بدراسة ظواهر التخلف ومتطلبات النمو والتقدم الاجتماعى .

### ثالثا - محاولات الالتزام العلمى بدراسة التخلف والتغير ومتطلبات التنمية فى مصر والعالم العربى

١ - استجابة للاهتمام العالمى بدراسة أوضاع العالم الثالث اتجهت دراسات العلوم الاجتماعية فى مصر إلى محاولة الإفادة من هذا الاهتمام فى بلورة بؤرة نظرية ومنهجية تكون أساسا للالتزام العلمى للبحوث الاجتماعية ، وتنهض هذه البؤرة الجديدة على عدد من الركائز على النحو التالى :

أ - نقد التصورات النظرية التى لا تنتج نحو دراسة التغيرات والتحولات المعاصرة ، وتسعى بدلا من ذلك إلى تبني نظرة محافظة على الأوضاع القائمة (الوظيفية بصفة عامة) .

ب - الإفادة من الكتابات التى ركزت على تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى دول العالم الثالث ، بوصفها أكثر ملاءمة - من حيث التوجيه ، والمقارنة ، والتحليل - للواقع المصرى والعربى .

ج - استخدام الأبعاد التاريخية والسياسية والاقتصادية فى دراسة مشكلات المجتمع المصرى .

د - الاهتمام بالبعد الطبقي ، وبالأدوار التى تلعبها الطبقات والفئات الاجتماعية والشرائح المختلفة داخل البناء الاجتماعى .

هـ - دراسة الروابط المختلفة (الاقتصادية - السياسية - والثقافية والعسكرية) بين دول المنطقة العربية وبين النظام العالمى .

و - دراسة دور الأيديولوجيا فى التفسيرات الثورية ، وصلتها بالواقع

## الاجتماعى (حالة ايران - الثورة الاسلامية .. الخ) .

ح - بلورة تصور سوسيولوجى يستند إلى هذه المحاور ويتوجه نحو دراسة منطقة الشرق الأوسط وتحليل ظاهرة التخلف ، وتبنى منهجية تقوم على تعدد مستويات التحليل (العالمى - الإقليمى « الدولة » - التنظيمى الداخلى « البنية الاجتماعية ») .

ط - التركيز على دراسة التحولات والتغيرات المعاصرة فى المنطقة العربية ، فى ضوء مجموعة متنوعة من المتغيرات مثل : التكامل مع الاقتصاد العالمى - تفاعل القوى الداخلية والحروب والصراعات - التنوع الجغرافى والثقافى - محاولات التحديث والكفاح من أجل التحرر الوطنى - أثر تعقق الثروة النفطية فى إعطاء التحولات الاجتماعية طابعاً خاصاً - تأثير الاحتلال والاستعمار خلال القرنين التاسع عشر والعشرين فى مختلف أجزاء الوطن العربى - الضغط الخارجى ، ومحاولات إبعاد العالم العربى عن دائرة النفوذ السوفيتى ، وفتح مجالات أوسع للاستثمار والتجارة فى المنطقة وخاصة مع أوروبا الغربية والولايات المتحدة - نتائج اتفاقية السلام مع إسرائيل على العلاقات الداخلية والخارجية للدول العربية - تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول العربية فكل دولة تمتلك ما تحتاجه الدول الأخرى .

ى - وهكذا ، لا يسعى هذا التصور إلى توسيع نطاق رؤيته للبنية الاجتماعية فى مصر والعالم العربى ، بل أنه يحاول أيضاً أن يمد بصره من أجل استشراف آفاق المستقبل ، فيتجه نحو دراسة إمكانيات النمو ، ويؤكد الحاجة إلى تطوير أساليب للتقدم الاجتماعى نابعة من الواقع الاجتماعى العربى ، وكذلك الاعتماد على المبادرات الداخلية ، وأيضاً

دراسة رغبات واهتمامات وحاجات الجماهير وتوجيهها أو ترشيدها بشكل يتسق مع توسع الاقتصاد القومي ، ويحول دون بروز أساليب حياة مغتربة عن مسارات وأهداف التنمية الاقتصادية ، إذ يؤدي هذا الاغتراب الثقافي إلى هدر إمكانيات التنمية الحقيقية . بفضلنا عن ذلك ففي ضوء توزيع الموارد في العالم العربي ، هناك حاجة ماسة إلى تأكيد دراسة مشروعات التعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية شريطة توافر العقلانية والتنسيق . وعلى الصعيد السياسي ، فمع ملاحظة غياب الثقة المتبادلة بين الحكومات العربية ، فإن إمكانيات النمو الذاتي للوطن العربي لا يمكن أن تتوافر إلا في ظل وجود قدر من الانسجام السياسي ، وهذا يتطلب تعديلا في طبيعة العلاقات السائدة بين الحكومات العربية لتتجه أكثر فأكثر نحو التقارب والالتقاء .

٢ - واذن ، فإن القضايا والتصورات السابقة تفرض نوعا من «الالتزام العلمي» لحركة البحث الاجتماعي في مصر والعالم العربي ، ويتمثل ذلك في مراجعة النظرية والمنهج في العلوم الاجتماعية ، خاصة وأن كثيرا من النتائج التي خلصت إليها البحوث الاجتماعية والنماذج والتفسيرات لم تحقق الغاية الأساسية منها سواء على مستوى « الفهم » أو القدرة على التغيير ، فهي استغفنت فعلا قدراتها على استثارة مكتشفات جديدة . ولأن الواقع الاجتماعي الذي طبقت عليه مفاير لذلك الذي نشأت فيه أصلا . وهكذا ، يمكن القول أن مقولات علم الاجتماع المحافظ - مثلا - لا تقدم لنا دليلا نظريا ومنهجيا ملائما لدراسة النول المتخلفة وظروف المعاناة وعدم القدرة على اجتياز أزمة التخلف اعتمادا على الإمكانيات الذاتية .. الخ . كل ذلك يفرض التزامات جديدة على حركة البحث الاجتماعي أهمها ( الملائمة ) لنوعية المشكلات والأزمات والتطلعات والإمكانيات الخاصة بقطاع من المجتمعات ، تختلف تماما عن ذلك الواقع الاجتماعي الذي ارتبط

بظهور علم الاجتماع الفريسي وحركة البحث فيه .

#### رابعاً - المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للبحث الاجتماعي

١ - البحث الاجتماعي والنقد الاجتماعي والإصلاح الاجتماعي - المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية إزاء الواقع الاجتماعي ، ومصدر ذلك الوعي بمشكلات المجتمع ، والاندماج الإيجابي في الواقع الاجتماعي بمختلف أبعاده . وهنا تناقش مسألة الارتباط بين النظرية الاجتماعية ، والبحث الاجتماعي ، والسياسة الاجتماعية .

٢ - الدور النقدي الجديد للمعرفة الاجتماعية ، بحيث أصبح النقد الاجتماعي محورا للبحوث الاجتماعية حين يتعد العلم عن التسليم بمقولات مطلقة ، ويدرس الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من أجل تغييرها . وهنا تقع على البحوث الاجتماعية مسؤولية تبني نظرة نقدية حاسمة إزاء قضايا المجتمع وأوضاعه الأساسية من أجل التغيير في صالح الغالبية العظمى من سكان المجتمع . ويتحقق ذلك بدعم الرؤية التاريخية ، التي بدونها يتعذر الوصول إلى فهم له دلالاته لمجرى الأحداث ، وإن يكون لدى المشتغلين بالبحث الاجتماعي شيء له قيمته ينقلونه إلى أولئك المهتمين بالانضال الحقيقي من أجل خلق مجتمع جديد .

٣ - البحث الاجتماعي في ميزان التقويم والموضوعية ، نناقش هنا قضية الموضوعية والتقويم في البحث الاجتماعي . ومسألة أثر القيم في مختلف مراحل البحث الاجتماعي ، والالتزامات المفروضة على الباحث الاجتماعي من هذه الزاوية.

٤ - الالتزامات الأخلاقية للبحث الاجتماعى ، من هم أولئك الذين سينتفعون أكثر من غيرهم بنتائج البحوث الاجتماعية ، ماهى ضمانات عدم استغلال هذه النتائج من بعض الهيئات الممولة للبحوث ضد المصالح الحقيقية للأفراد الذين أجريت عليهم هذه الدراسات ؟ فكرة بنك المعلومات والانتقادات التى وجهت إليها ... الخ .



## ضوابط إجازة الدرجات العلمية فى مجال العلوم الاجتماعية

محمود عبد القادر

مبررات إعادة النظر فى ضوابط إجازة الدرجات العلمية التى تمنحها الجامعات فى مصر :

لا شك أن الوضع الحالى للدراسات العليا فى الكليات المعنية بالعلوم الاجتماعية فى حاجة إلى إعادة نظر فى ضوء الاعتبارات التالية :

١ - أن الدراسات العليا فى الكليات المعنية بالعلوم الاجتماعية ما زالت هى المصدر الأساسى لإعداد الباحث المتخصص فى هذا المجال . ولا يبدو أن هناك بديلا آخر عن ذلك فى هذا المجال . إذ بحكم تكوين غالبية مراكز البحوث الاجتماعية فى مصر ، لا يسمح نظامها بمنح الدرجات العلمية العليا خصوصا الماجستير والدكتوراه إلا من خلال الكليات الجامعية المعنية ، ويكاد أن يقتصر دور هذه المراكز على إجراء البحوث العلمية الاجتماعية وعقد الندوات التدريبية وتقديم الاستشارات العلمية وما إلى ذلك للمؤسسات أو الوزارات التى تتبعها إداريا هذه المراكز .

٢ - أنه بحكم التوسع فى إنشاء الجامعات بصفة عامة والكليات المعنية بالدراسات الاجتماعية على وجه الخصوص ، أخذ يتحول مركز ثقل البحوث العلمية الاجتماعية إلى هذه الكليات بشكل مطرد ، خصوصا خلال السنوات العشر السابقة . فمثلا يوجد الآن أكثر من ٢٤ كلية تربية منتشرة فى جميع محافظات مصر يبلغ عدد طلاب الماجستير والدكتوراه فيها ما يزيد على ثلاثة آلاف طالب ، وقد ينطبق ذلك على كليات الآداب والحقوق والتجارة وما إلى ذلك .

وتوجد فى الكثير من هذه الكليات وحدات بحوث ذات طابع خاص . بعضها صورة مصغرة لمراكز البحوث القومية ، وبعضها يزيد عدد الباحثين فيه من حملة الدكتوراه عما هو فى هذه المراكز .

٢ - واستتبع تضاعف عدد أعضاء هيئة التدريس فى هذه الكليات ، وما يفرضه نظام الترقى بالجامعات ، تراكم كم هائل من البحوث الاجتماعية الفردية التى تنتظم على نحو أو آخر فى التراث العلمى للدراسات الاجتماعية ، سواء المنشور منها فى المجلات العلمية لهذه الكليات أو غير ذلك من وسائل النشر الأخرى .

٤ - ولما كانت رسائل الماجستير والدكتوراه التى تمنحها الجامعات المصرية فى مجال العلوم الاجتماعية تقع ضمن دائرة هذا التراث العلمى (بصرف النظر عن معايير الدراسات الاجتماعية الشاملة ذات الطابع القومى) ، ونظرا للتراكم المتزايد لعدد هذه الرسائل خلال السنوات السابقة على نحو لا يمكن مقارنته كميًا بما تجريه مراكز البحوث الاجتماعية المتخصصة من بحوث ، لذلك أصبح من الضرورى إعادة النظر فى الضوابط العلمية لهذا الفيض المتزايد من الاجازات العليا لضمان الحد الأدنى من أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى فى الوقت الحاضر والوصول بهذه الأخلاقيات إلى المستوى المتعارف عليه علميا فى المستقبل المنظور .

وهناك من الدلائل المتزايدة ما يوحي بأن تأجيل هذه المواجهة وحسمها بإجراءات ومواثيق وتشريعات وجمعيات علمية مستقلة للمراقبة والمتابعة والتحكيم سوف يؤدى فى نهاية المطاف إلى وأد أنشطة البحوث العلمية الاجتماعية فى مصر على كافة مستوياتها عندما يكتمل تجمع آراء المشتغلين والمهتمين بهذا المجال على انتقادها لمصادقيتها ، خصوصا مصادقية الأخلاقيات الحاكمة لهذا النشاط الحيوى .

صحيح أن الوضع الحالي للدراسات العليا في هذه الكليات ، كما هو الحال نسبيا في الكليات العملية أو العملية ، ليس مشرقا على النحو الذي نرجوه من إشراق ، لكنه ليس قاتما إلى الحد الذي يدعو لليأس واستحالة الإصلاح وذلك للأسباب التالية :

١ - إذا سلمنا بأن قضية الأخلاقيات وحدة لا تتجزأ ومناخا اجتماعيا عاما يتسرب تأثيره إلى كل المؤسسات الاجتماعية ، وأن الجامعات شائها شأن بقية المؤسسات الاجتماعية الأخرى يصعب أن تكون بمنأى عن هذه الخضات والانتكاسات ، إلا أن هناك وسائل مميزة يمكن أن تقلل من أثر هذا التسرب إلى حد معقول ولحسن الحظ أن هذه الوسائل نابعة من طبيعة التقاليد والأعراف والسلوك الجامعي من جهة ، ومن الطبيعة الأخلاقية للعلم من جهة أخرى .

وعندما تتضافر هذه الوسائل بوعي تصبح قضية أخلاقيات البحث العلمي محصنة ومؤمنة على نحو لا يدعو للقلق الدائم .

٢ - إن الطبيعة الأساسية للدراسات العليا تكمن في مبدأ الاختيار الطبيعي للصفوة العلمية الموهقة . ولحسن الحظ أن هذا المبدأ أصبح أكثر من ضرورة ، إلا أنه مع تضاعف عدد الحاصلين على الشهادة الجامعية الأولى الذين تتطلب عليهم شروط التسجيل للدراسات العليا مقابل الندرة النسبية لأعضاء هيئة التدريس المؤهلين للإشراف على الدراسات العليا ، وعزوف بعضهم عن هذه المهمة الصعبة وتقصير البعض الآخر لبذل جهده في بحوثه الخاصة ، ناهيك عن تشتت الكثير من طاقات بعض الأساتذة المتخصصين في هذا المجال - بصفة خاصة - بسبب استمرار ظاهرة الإعارات إلى البلاد العربية .

٣ - ومع ذلك فإن الكثير من اللوائح الداخلية لهذه الكليات تنص صراحة على الحد الأقصى لنصاب كل أستاذ للإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه وضرورة التخصص الدقيق والتفرغ النسبي لهذه العمليات الاشرافية ، هذا بالإضافة إلى التحسن النسبي الذى طرأ على العائد المادى لهذا الاشراف .

٤ - صحيح أن عملية الاختيار للدراسات العليا ما زال يحكمها التفوق الأكاديمي للطالب ، وقد لا تتضمن صراحة البعد الخلقى لصعوبة الحكم عليه أو إيجاد معايير مناسبة للتطبيق العلمى أثناء عملية الاختيار ، إلا أن طبيعة الدراسات العليا وما تتضمنه من تفاعل ومشاركة بين المشرف والطالب تسمح للأول أن يتبين مايتمتع به الطالب من خلق ومن استعداده للالتزام بميثاق الشرف فى العمل العلمى الاجتماعى . وللمشرف مطلق الحرية فى أن يوقف دراسة الطالب عندما يتبين له عدم توفر هذا الاستعداد . ولا تعقيب عليه أو مراجعة .

٥ - ومع ذلك ، فأنه عندما يتوفر الحد الأدنى من الاستعداد الخلقى للطالب ورغبة المشرف فى تبني طالبه ، يمكن للطالب أن يكتسب ويتشرب هذه الاخلاقيات بالوسائل المختلفة للتعليم الاجتماعى ، التى من أبرزها القدوة والافتداء ، التوحد والتمثل ، أداء الدور والضبط الذاتى .. الخ . إن عملية الدراسات العليا ليست مجرد نمو معرفى فى تخصص معين ، إنما هى حياة وتفاعل ومشاركة وجدانية كاملة بين المشرف وتلميذه ومناقشة بين الدارسين لتمثل أصول الحكم الخلقى والحكم على الإنجاز .

٦ - صحيح أن الحكم الخلقى والحكم على الإنجاز نتاج ثقافة اجتماعى ، إلا أن البحوث التى أجريت فى البيئة المصرية والأمريكية والإيرانية والأوربية ، تؤكد امكانية الاقتراب بهذه الأحكام إلى حد الموضوعية عن طريق التدريب المتأنى وعمليات التعلم الاجتماعى المختلفة التى يكون المشرف محورها جميعا .

قد يبدو أن البعد الخلقى فى الإعداد للدراسات العليا أمر يكتنفه الغموض لصعوبة تطويره للتعريف الإجرائى من جهة ، وتشعبه بالعوامل الذاتية واختلاف الآراء حول معايير الحكم عليه من جهة أخرى . وإذا كان هذا البعد يمكن التعبير عنه لفظيا بعبارات شائعة مثل التقاليد الأكاديمية ، الخلق العلمى ، موانئ الشرف ، الموضوعية ، الحياد العلمى ... وما إلى ذلك . إلا أن هذه العبارات وغيرها قد صعب الاتفاق حول مضامينها ، بقدر صعوبة الاتفاق حول ترجمتها إلى سلوكيات وإجراءات يمكن الحكم عليها بسهولة وفق معايير متعارف عليها . ومع الاعتراف بصعوبة تحديد هذه المشكلة لتشعب وتداخل جوانبها ، إلا أن محاولة تشخيص بعض جوانبها قد يساعد على إمكانية إعادة صياغتها بشكل أكثر وضوحا من خلال النقاط التالية :

١ - لا شك أن تحول الجامعات المصرية إلى جامعات « الكم » وتدهور مستوى التحصيل الأكاديمى فى مرحلة الإجازة العالية (الليسانس والبكالوريوس) بشكل مطرد ، قد أضعف من احتمالات تخريج طلاب لديهم استعداد معقول للدراسات العليا بجوانبها المعرفية والأخلاقية ، خصوصا وأن تقديرات الليسانس أو البكالوريوس أصبحت مسألة نسبية وفقدت بعضا من مصداقيتها .

٢ - ومهما كان من أمر وسائل وإجراءات انتخاب الطلاب الذين يرغبون فى التسجيل للدراسات العليا الذين تنطبق عليهم أفضل شروط التسجيل ، فإنه يبدو أن الاستعداد الأكاديمى (بما فى ذلك الجانب الخلقى) للكثير من هؤلاء الطلاب فى حاجة إلى تدعيم جذرى من قبل المشرفين عليهم ، كما يبدو أن مثل هذا التدعيم أو إعادة تأهيلهم للاستعداد للدراسات العليا يفوق طاقة المشرفين والمسئولين الأكاديميين عن الدراسات العليا فى معظم الكليات إن لم يكن جميعها .

٣ - وهكذا فرض الواقع نفسه أمام الضغوط المتزايدة بما في ذلك ضرورة تغذية الهيئة التدريسية بأعضاء جدد من داخل الكلية أو خارجها ، وإشباع طموحات هؤلاء الطلاب ... وما إلى ذلك . كما أن النظرة إلى المكانة الأكاديمية لأي كلية ما زالت تقاس بعدد ما تمنحه من درجات الماجستير والدكتوراه (بالإضافة إلى عوامل أخرى مرتبطة بذلك) .

٤ - ومع وجود الكثير من النصوص المنظمة لعمليات الإشراف في مرحلة الماجستير والدكتوراه والحد الأقصى لعدد من بالنسبة للمشرف داخل الكلية ، إلا أن الكثير من الأساتذة يقعون تحت ضغوط كثيرة من الكليات الأخرى المناظرة كي يشرفوا على المزيد من الطلاب خارج كلياتهم .

وهكذا تحول الإشراف في كثير من الأحيان إلى إشراف « الكم » وأصبح التركيز على البعد الخلقى في الدراسات العليا خارجا عن سيطرة الكثير من المشرفين .

٥ - وأصبح من المألوف الآن ألا يتنكر بعض المشرفين عدد وأسماء وموضوعات بعض من يشرفون عليهم ، ويرد إلى السمع أن الكثير من هؤلاء الطلاب لا يجلسون إلى مشرفيهم إلا مرات قليلة خلال فترة تسجيلهم ، ولا يطلع مشرفوهم على رسائلهم إلا قبل مرحلة الطباعة النهائية .

٦ - ومع تزايد ترسيخ هذه الاتجاهات السلبية أصبحت بعض لجان الحكم على الرسائل الجامعية شكلية لتبادل المجاملات بين الأساتذة المشرفين ، وأصبحت قضية « منح الدرجة العلمية » في بعض الأحيان مسألة وقت ، وانعكس ذلك بطبيعة الحال على التقديرات التي تعطى لهذه الاجازات ... الخ .

٧ - ومع ذلك ، فلا يزال الكثير من المشرفين على طلاب الدراسات العليا في منأى عن كل هذه السليبيات ، ويحاولون قدر جهدهم تصحيح مسار هذه الدراسات بالرغم مما يلقونه من أحياطات ومشكلات .

#### التراحات لضوابط إجازة الدرجات العلمية في مجال العلوم الاجتماعية

إذا كانت السليبيات السابقة تنطبق على معظم التخصصات في الدراسات العليا ، فإن انسحابها على العلوم الاجتماعية يمثل خطأ حقيقيا . ذلك أن طبيعة البحوث العملية الاجتماعية مثل القابلية لإعادة وامكانيات التعميم والمقارنة ما زالت مثيرة للجدل ، على عكس الحال في العلوم الطبيعية ، مثلا ، التي تلتزم حرفيا بأصول المنهج التجريبي . كما أن مصداقية النتائج التي تتوصل إليها البحوث الاجتماعية تعتمد على عوامل كثيرة ، من بينها مدى التزام الباحث الاجتماعي بأخلاقيات البحث العلمي خصوصا في مرحلة العمل الميداني بما في ذلك صلاحية الأدوات وأصول تطبيقها على المفوضين وما إلى ذلك من إجراءات يكاد أن يحكمها في الأساس الضمير العلمي للباحث نفسه . وبديهي أن هذه المشكلة تصبح أكثر حساسية إذا أضيف إليها التدهور المستمر في الأعداد الأكاديمي السابق للكثير من هؤلاء الباحثين الجدد على نحو ما أوضحنا .

وإذا كانت الضوابط المعمول بها حاليا في منح هذه الدرجات قد فقدت الكثير من فعاليتها ، لذلك نقترح في ختام هذه الورقة بعض الضوابط الإضافية التي يمكن أن تساعد على حل هذه المشكلة مرحليا كما يلي :

#### أولا - ضوابط مكملة لما هو معمول به حاليا في بعض الجامعات

١ - إعادة النظر في عملية الاختيار لطلاب الدراسات العليا ، بحيث تكون انتقائية بالمعنى الدقيق . وقد يكون من بين أساليب هذا الاختيار التأكيد على

أهمية الاستعداد الخلقى للطلاب وقابليته لتمثل أهم المتطلبات الأخلاقية فى هذا المجال ، وقد تستخدم الأساليب المناسبة للكشف عن هذا الاستعداد بما فى ذلك الاختبارات الموقفية .

٢ - أن يحد من عدد طلاب الدراسات العليا على النحو الذى يناسب القدرة الفعلية لأى كلية بما فى ذلك عدد الأساتذة المؤهلين للإشراف ومطابقتهم وظروفهم وتخصصاتهم الدقيقة .

٣ - أن يبدأ الإعداد الأكاديمى لطلاب الدراسات العليا بتوعية مكثفة (بشكل مقنن) عن أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى وقواعده فى المراحل المختلفة من البحث بداية من اختيار المشكلة ، وانتهاء بتعميم النتائج وإمكانية تطبيقها على الواقع . مع التركيز بصفة خاصة على الأصول الأخلاقية للعمل الميدانى والالتزام الاجتماعى للباحث وأصول الاقتباس والنقل ، وما إلى ذلك كما يتاح للطلاب فرص التدريب الميدانى فى أحد مراكز البحوث المعنية .

٤ - تحويل عملية الإشراف من طابعها الفردى التقليدى إلى طابع جمعى ، تقع مسؤوليته بالكامل على القسم أو الأقسام العلمية المعنية بكل ما تتضمنه من أساتذة .

٥ - أن تمر عملية منح الدرجة العلمية بمراحل متعددة ، بداية من مجلس القسم أو الأقسام المعنية حتى مستوى مجلس الكلية (من الأساتذة فقط) ، كى يستبين المجلس أن الرسالة العلمية تتوافر فيها الشروط الضرورية المطلوبة بما فى ذلك البعد الخلقى .

٦ - أن تكون هناك لجان دائمة من الأساتذة على مستوى جميع الكليات المعنية بهذا المجال ، لمناقشة الرسائل العلمية والحكم عليها ، وأن تتولى الكلية دعوة هذه

اللجان كى تنتخب من بينها من يناقش رسالة الطالب بناء على تخصصه الدقيق .. وأن يقر جميع أعضاء اللجنة المهنية هذه النتيجة قبل المنح .

#### ثانيا - ضوابط مستحددة

\* تنشأ أكاديمية أو كلية للدراسات العليا فى مجال العلوم الاجتماعية يسند إليها مهمة منح شهادات الماجستير والدكتوراه فى كافة فروع هذا المجال . على أن تتبع هذه الأكاديمية أو الكلية مباشرة المجلس الأعلى للجامعات .

\* تقتصر مهمة الكليات المعنية بالعلوم الاجتماعية على منح الشهادات الجامعية الأولى والدبلومات العليا التى تعد الطالب للتسجيل للماجستير .

\* وقد يسند إلى هذه الكليات مهمة ترشيح معييديها للالتحاق بهذه الأكاديمية وفق شروط وقواعد محددة . على أن يرد إليها بشكل دورى تقارير متابعة التقدم العلمى لهؤلاء المرشحين كما هو معمول به فى نظام البعثات العلمية الخارجية .

\* يشكل أعضاء هيئة التدريس لهذه الأكاديمية أو الكلية من الأساتذة الذين مضى على ترقيتهم فترة زمنية محددة ، بالإضافة إلى الأساتذة المتفرغين وفى جميع الأحوال يقترح أن يتفرغ هؤلاء الأساتذة تماما لمهمة الإشراف على الدراسات العليا طوال فترة انتدابهم للعمل بهذه الأكاديمية أو الكلية .

\* يكون نظام الإشراف جميعه من قبل اللجان العلمية المتخصصة على الرسائل الجامعية .

\* تكون الدراسة مزيجا متكافئا من الساعات المعتمدة والإعداد للرسالة ، على أن تتضمن بعض الساعات المعتمدة برنامجا متكاملا عن أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى .

\* يلحق بهذه الكلية أو الأكاديمية مركز نموذجي للتدريب على الأعمال الميدانية ،  
كى يتسنى للطالب تشرب قواعد العمل الميدانى وأخلاقياته .

## التمويل الأجنبي للبحوث الاجتماعية

### دراسة في سوسيولوجيا البحث الاجتماعي في الدول النامية \*

ناهد صالح

أحدثت فضيحة مشروع كاملوت The Camelot Project Scandal - في منتصف الستينات - هزة في الأوساط الصحفية والسياسية والأكاديمية ، تخطى صداها حدود الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية ، لتكشف على الملا نموذجاً صارخاً لاستغلال الدول المتقدمة لإمكاناتها المالية والبحثية ، في توجيه البحث العلمي الاجتماعي في الدول النامية ، بهدف إحكام سيطرتها سياسياً واقتصادياً على تلك الدول وتكريس تبعيتها لها .

وقد فجرت هذه الفضيحة بدورها ، مجموعة من القضايا الأخلاقية والعلمية والأكاديمية ، وأدخلت في قاموس العلوم الاجتماعية مفهومات جديدة منها الإمبريالية الأكاديمية Academic Imperialism أو الإمبريالية العلمية Scientific Imperialism والإمبريالية الثقافية Intellectual Imperialism لتصف هذا النوع من البحوث ، وتوصم دور الباحث الاجتماعي المشارك فيه .

ولعل عرضنا لمشروع كاملوت هذا ، واستعراضنا للملابسات التي صاحبت محاولات تنفيذه والتي فضحت طبيعته ، وخلفية المنغمسين فيه ، تعطينا صورة واضحة لكيفية التخفي تحت قناع البحث العلمي الاجتماعي ، أو إضفاء الطابع العلمي على عمليات جمع البيانات والمعلومات التي تخدم مصالح الدولة المتقدمة ، بالطبع ، على حساب مصالح الدول النامية .

---

\* وزعت هذه الورقة على أعضاء اللجنة " كورقة خلفية " في موضوع التمويل الأجنبي للبحوث ولم يتم عرضها في الندوة .

فى يونيه ١٩٦٥ ، أرسل السفير رالف دانجان Ralph Dungan سفير الولايات المتحدة الأمريكية فى شيلى ، برقية شديدة اللهجة إلى حكومته ، يستفسر فيها عن طبيعة مشروع كاملوت ويطالب بضرورة إيقافه أيا كان الهدف منه . فقد تعرض دانجان لهجوم عنيف معاد لأمريكا من جانب الصحافة الشيلية ، ومن جانب المثقفين ، ومن جانب الجناح اليسارى فى مجلس الشيوخ الشيلى ، وصل هذا الهجوم إلى حد اتهام الولايات المتحدة صراحة بالقيام بعمليات تجسس .

ولم يكن هذا الهجوم بسبب إرسال الولايات المتحدة لقوات لسان دومنجو - حيث كانت أزمة جمهورية الدومينيكان على أشدها فى ذلك الوقت - ولكن كان سبب الهجوم العنيف هذا ، هو برنامج بحوث أمريكى سسمى باسم مشروع كاملوت .

فما هو مشروع كاملوت هذا ؟ وما هى أهدافه ؟

مشروع كاملوت هو مشروع بحوث يتبع الجيش الأمريكى ، اتفق على أن تجريه لحسابه هيئة بحوث العمليات SOTO وهى هيئة تعمل اسميا تحت رعاية الجامعة الأمريكية بواشنطن . وقد درجت هذه الهيئة على إجراء العديد من البحوث فى الدول الأجنبية لحساب الجيش الأمريكى ، منها مسح تحليلية عن دول أجنبية ، كما تحتفظ بمعلومات حديثة للغاية عن الجوانب العسكرية والسياسية والاجتماعية لهذه الدول ، وتحرص دائما على أن تكون لديها المعلومات الجاهزة التى يمكن أن تزود بها الجيش ، عن أى موقف له أهمية عسكرية ، فور طلبه لها

---

\* اعتمدنا فى عرشنا لهذا المشروع تماما على كتابات عالم الاجتماع المعروف إيرفينج هورفايثز ، الذى تبنى فضع هذا المشروع على المستوى الأكاديمى .

مباشرة .

وقد جاءت بداية فكرة مشروع كاملوت فى عام ١٩٦٣ عندما أظهر مجموعة من كبار ضباط الجيش الأمريكى ( الذين كانوا على صلة بمكتب البحث بالجيش والتابع لوزارة الدفاع ) اهتمامهم بالأنماط الجديدة من الحروب والثورات التى تفجرت فى أرجاء العالم ، فى كوريا واليمن وفيتنام والكونغو ، ومن ثم كان التساؤل الذى طرحوه إذا كنا لا نستخدم الأسلحة الحربية فما هى البدائل التى يمكن أن تقدمها أسلحة العلوم الاجتماعية ؟

وجاءت الجابة على هذا التساؤل فى شكل مشروع كاملوت .

وبمقتضى عقد بين الجيش الأمريكى وهيئة بحوث العمليات خصصت ميزانية للمشروع مقدراها ستة ملايين دولار للسنوات الأربع الأولى لتنفيذ هذا المشروع - والتى تستغرقها الدراسة الاستطلاعية . أما المشروع بكامله فقد كان مقدرا له ميزانية تبلغ خمسين مليونا من الدولارات .

والهدف من مشروع كاملوت هو الكشف عن اسباب الثورات أو القلاقل أو الاضطرابات فى الدول النامية ، والتنبؤ بها قبل وقوعها ، وذلك للعمل على تجنب قيامها أو القضاء عليها متى حدثت .

وباختصار فإن مشروع كاملوت هو مشروع يستخدم البحث العلمى الاجتماعى للإجابة على سؤالين :

- لماذا تحدث الثورات فى الدول النامية ؟

- كيف نمنع قيام الثورات أو نقضى عليها متى قامت ؟

ولعل الخطاب الذى أرسل فى ديسمبر ١٩٦٤ لمجموعة من علماء العلوم الاجتماعية فى أنحاء متفرقة من العالم ، الذين وقع الاختيار عليهم للعمل فى هذا المشروع يؤكد بوضوح هذا الهدف .

فقد نص هذا الخطاب ، على أن الهدف من الدراسة ، هو التنبؤ والتأثير سياسيا على النواحي الهامة فى التغير الاجتماعى فى الدول النامية ، فى كافة أرجاء العالم ، وتقدير احتمال قيام حروب أهلية فى هذه الدول . كما ذكر الخطاب صراحة أن جيش الولايات المتحدة عليه مهمة هامة أزاء الجوانب الإيجابية والبنائة فى بناء الأمة فى الدول الأقل نموا .. وكذلك أيضا مسئولية مساعدة الحكومات الصديقة فى التعامل مع مشكلات القلاقل والاضطرابات النشطة بها .

فالمشروع إذن يتخذ البحث العلمى الاجتماعى وسيلة للحصول على معلومات مستفيضة وحساسة عن الدول النامية لتحقيق السيطرة الأمريكية عليها ، ولتحقيق استمرارية هذه السيطرة .

وكما كان هذا المشروع طموحا فى أهدافه - من جانب القائمين عليه - كان طموحا أيضا فى مداه ، حيث شمل المشروع عددا كبيرا من الدول النامية ، فى كل من أمريكا اللاتينية ، وآسيا وأفريقيا . واختيرت مصر وإيران وتركيا من منطقة الشرق الأوسط ، بينما اختيرت من الشرق الأقصى كل من كوريا وأندونيسيا وماليزيا وتايلاند ، ومن دول أمريكا اللاتينية اختيرت الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وكولومبيا وكوبا والدومنيكان والسلفادور وجواتيمالا والمكسيك ..

واختير مديرا لهذا المشروع ركس ووپر Rex Wopper أستاذ الاجتماع ورئيس قسم الاجتماع فى كلية بروكلين Brooklyn College وهو أحد المتخصصين البارزين فى شئون أمريكا اللاتينية ، حيث أمضى أكثر من ثلاثين

عاما مترددا على العديد من دول أمريكا اللاتينية كمحاضر ومشارك في مشروعات بحثية .

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الأرض التي شهدت بداية هذا المشروع الأمريكى والتابع لوزارة الدفاع الأمريكية والجيش الأمريكى ، فان شيلى كانت هي مسرح الأحداث التي تسببت فى كشف أهدافه المشبوهة ومن ثم الإطاحة به .

ولم تكن شيلى ضمن قائمة دول أمريكا اللاتينية المختارة لتطبيق هذا المشروع . ولعل كيفية إدراجها ضمن هذه الدول يوضح لنا الدور الذى يمكن أن يلعبه الباحثون الاجتماعيون نور الجنسية المزبوجة فى تسهيل إجراء مثل هذه البحوث المشبوهة والمداثة فى وطنهم الأصلى لاسباب ولظنهم بالتجنس .

هيجو نويتى Hugo Nutini أستاذ مساعد للأنثروبولوجيا فى بتسبرج Pittsburgh ، كان أصلا مواطنا شيليا ثم تجنس بالجنسية الأمريكية . حاول نويتى جاهدا أن ينضم لهذا المشروع ، ولكنه لم يكن قد تم ضمه إليه حينما كلفه مدير المشروع بمهمة محددة ، وهو أن يعد تقريرا عن إمكانية تعاون باحثين شيليين فى هذا المشروع . وعلى الرغم من أن ركنس ووير حدد له مهمته بهذا الغرض فقط ، كما أوصاه بتوخى الحذر ، وتأكيد له على طبيعتها غير الرسمية . إلا أن نويتى وجدها فرصة يربط وطنه الذى ولد به بوطنه الذى اختاره بإراداته . فعندما ذهب إلى شيلى أعطى انطبعا بانه ممثل المشروع فى شيلى ، وأن لديه سلطة اختيار المشاركين الشيليين فيه .

وفى نفس الوقت الذى كان يسعى فيه نويتى إلى إدخال شيلى فى نطاق هذا المشروع . تلقى جون جالتونج John Galtung ، وهو سوسيولوجى نرويجى

من جامعة أوسلو ، وكان في ذلك الوقت أستاذًا في كلية أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية Flasco ، وهو باحث له شهرة واسعة في موضوع الصراع في الدول النامية وخاصة دول أمريكا اللاتينية ، تلقى دعوة للمشاركة في مؤتمر في واشنطن حدد موعد عقده في أغسطس ١٩٦٥ وخصص المؤتمر للتخطيط لمشروع كاملوت . وقد رفض جالتونج هذه الدعوة وأعطى مبررات لرفضه هذا ، فهو يرفض أساسا دور الجيش في القيام بمثل هذه البحوث ، أو ادعاء أن الجيش له دور إيجابي في تحقيق التنمية القومية .

وتساؤل لماذا تكون هناك دراسات أو بحوث عن ردع التمرد في أمريكا اللاتينية ، ولا تكون هناك دراسات أو بحوث عن التدخل الاجنبي في شئونها ؟

ولم يكتف جالتونج بهذا ، بل تحدث في هذا الشأن مع أساتذة آخرين في أوسلو وفي سانتياجو ، وفي أمريكا اللاتينية ، وأطلع الكثير من زملائه على خطاب ديسمبر ١٩٦٤ الذي يحدد أهداف المشروع ويوضح تورط الجيش الأمريكي فيه .

بعد وصول نويتني إلى سانتياجو ، عقد اجتماعا مع نائب رئيس جامعة شيلي ، الفارو بونستر Alvaro Bunster لمناقشة المشروع . وفي اجتماعه الثاني معه انضم إليهما أستاذ علم الاجتماع الشيلي ادواردو فونزاليدا Edwardo Fuenzalida الذي طلب من نويتني أن يحدد صراحة الهدف النهائي من المشروع ، والقائمين عليه ، والتورط العسكري فيه . وقبل أن يجيب نويتني ، أخرج فونزاليدا نسخة من خطاب ديسمبر ١٩٦٤ ، وقرأ ترجمة إسبانية معدة له .

وبناء على ذلك حول المسؤولون في الجامعة الموضوع برمته إلى مجلس الشيوخ الشيلي وإلى الصحافة الشيلية . ومن ثم كان الهجوم العنيف المعادي لأمريكا والذي دفع بالسفير الأمريكي في شيلي إلى إرسال برقيته لإيقاف هذا

## المشروع .

وفى واشنطن كانت النهاية الحاسمة لهذا المشروع . بدون أن ندخل فى تفاصيل ما أثاره كشف هذا الموضوع من ردود فعل عنيفة ، وموقف كل من هيئة بحوث العمليات والجامعة الأمريكية بواشنطن ، والكونجرس الأمريكى ، ولجنة العلاقات الخارجية به ، ووزارة الدفاع ، ووكالة المخابرات الأمريكية ، والبيت الأبيض ، وتدخل الرئيس الأمريكى شخصيا لإيقافه . فضلا عن موقف أساتذة العلوم الاجتماعية والمبررات التى طرحها المشاركون فيه . فإن إلغاء هذا المشروع لم يكن بسبب أنه يمثل تدخلا فى شئون دول أخرى ، أو بسبب طبيعته اللاأخلاقية ، أو بسبب مخالفته للتقاليد الأكاديمية ، ولكن كان إلغاؤه بسبب أنه أحدث ضجة فى شيلي هددت العلاقات بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية . أو بقول آخر هددت مصالح الولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية .

وإذا كنا قد عرضنا بشيء من التفصيل لهذا المشروع ، فإن الهدف من ذلك هو أن نضعه نصب أعيننا كنموذج صارخ لبرنامج بحثى يعتمد على البحث العلمى الاجتماعى كأداة لإحكام السيطرة السياسية ، ومن ثم السيطرة الاقتصادية لإحدى الدول المتقدمة على مجموعة الدول النامية ، نموذج حين اكتشفت أزماته على الملأ ، لم تملك كافة السلطات المسنولة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وفى أعلى مستوياتها سوى إدانته وإيقافه ، ولم يكن قد مضى أكثر من سبعة شهور على مواده .

وإذا حاولنا أن نستخلص بعض الدروس المستفادة من مشروع كاملوت وعن الملابس التى صاحبت قيامه ثم انهياره فإنه يمكن أن نلخصها فى الآتى :

١- أن البحث العلمى الاجتماعى يمكن أن تستغله الدول المتقدمة لإحكام سيطرتها

على الدول النامية ، حيث يتيح لها المعلومات العلمية الدقيقة - التى تفوق بلا شك فى صدقها تلك التى تجمع عن طريق أجهزة المخابرات وما شابهها من أجهزة المعلومات - عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وأيضا عن القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية بها واكتشاف الميكانيزمات التى تعمل وفقا لها هذه القوى .. بحيث تمكنها هذه المعرفة العلمية من التحكم فى شئون الدولة النامية ، إلى الحد الذى يصل إلى الحيلة دون قيام ثورات قد تطيح بنظم الحكم المالية لها ، أو العكس ، أى إحداث انقلابات تلتى بحكومات تابعة لها .

٢- أن الدول المتقدمة ، إذ تجرى مثل هذه البحوث المشبوهة تحرص على اخفاء الهدف الحقيقى من وراء إجرائها ويكون ذلك عادة تحت الهدف البراق وهو «التنمية» ، وتحت مظلة التنمية هذه يمكن أن تبحث كافة الموضوعات .

٣- أن الدول المتقدمة إذ تجرى مثل هذه الأنواع المشبوهة ، بل والمدانة ، من البحوث تحرص على إخفاء الطابع العلمى والاكاديمى عليها ، وذلك عن طريق تقديم المشروع باعتباره صادرا من إحدى الجامعات ( الجامعة الأمريكية فى حالة مشروع كاملوت ) أو إحدى الهيئات التابعة لها ، ثم محاولة تنفيذه فى الدول النامية من خلال هيئات علمية بها ، أو بالتعاون مع أساتذة لهم وضعهم العلمى والاكاديمى فيها .

وتتكرر عملية التصويه العلمى والاكاديمى فى مثل هذه البحوث . ويمثال لذلك ، فإنه لم تكد تمضى بضعة أشهر على فضيحة كاملوت ، وما كشفته عن تورط الجامعة الأمريكية بواشنطن مع الجيش الأمريكى فيه ، حتى نوت فى الأوساط الاكاديمية الأمريكية فضيحة أخرى كان دويها أشد ، حيث كشفت العلاقة بين وكالة المخابرات الأمريكية CIA وبين واحدة من كبرى الجامعات فى أمريكا وهى جامعة ميتشجان Michigan State University فيما أطلق عليه

MSU-CIA Project والذي كشف عن تورط عدد كبير من أساتذة الجامعات مع وكالة المخابرات الأمريكية في قيتنام .

ولون أن ندخل في تفاصيل هذه القضية أيضا ، فهي تكشف باختصار عن استخدام الجامعات كستار وأداة ، لتحقيق ما تعجز المخابرات عن تحقيقه بمفردها ، بالنسبة لنورها في المساعدة على السيطرة على دول العالم الثالث .

٤- أن علماء العلوم الاجتماعية ، وعلماء الاجتماع والأنثروبولوجيا بالذات ، هم الذين لهم اليد العليا في استمرارية مثل هذه البحوث المشبوهة ، أو في الحيلولة دون قيامها . ويمكن أن يكشف تحليلنا لموقف علماء الاجتماع من مشروع كاملوت عن وجود :

النمط الأول : نمط عالم الاجتماع من الدول المتقدمة الذي قبل العمل بهذا المشروع رغم اطلاعه على الهدف الحقيقي منه ، وقد قدم هؤلاء العلماء المنتمون لهذا النمط مبررات عدة بعد كشف أبعاده - منها أنها فرصة لإجراء بحوث اجتماعية بميزانية ضخمة . وكما ذكر أحدهم أنه في إطار هذه الميزانية الضخمة لم تكن هناك أية رغبة للتحرى عن مصدر التمويل ، أو عن الهدف النهائي للمشروع ، وبعضهم تحت شعار حرية البحث العلمي - ذكر أن إجراء بحوث لحساب الجيش يجعل الباحث مرتبطا بالسلطة التي تتيح له حرية أكثر في البحث عن ما تتيحه له الجامعات . والبعض الآخر ذكر أنه لم يشعر بالراحة لكون هذا المشروع تابعا للجيش الأمريكى ولكنه برر قبوله للعمل فيه على أساس أنهم يقومون بعمل تعليمي أو تربيوي بالنسبة للجيش أو على حد تعبيرهم The army has to be educated . أما علماء العلوم الاجتماعية الذين شاركوا في وضع الخطة الأساسية للمشروع ، فقد برروا ذلك بأن هدفهم النهائي من هذا المشروع هو منع حدوث مذابح ثورية أخرى مثل التي حدثت في كوبا ، وحرصهم على عدم تهديد السلم الأمريكى

النمط الثانى : من علماء الاجتماع فى الدول المتقدمة هو النمط الذى يعد السوسيولوجى النرويجى جالتونج Galtung أصدق نموذج له . فهو عالم الاجتماع، الذى رغم انتمائه إلى دولة متقدمة ، لم يكتف بعدم المشاركة فى هذا المشروع وإعلان ميراث رفضه له ، بل فضح أبعاد هذا المشروع بين زملائه سواء فى أوسلو حيث عمله الأساسى ، أو فى سانتياجو حيث كان يعمل وقت بدء المشروع، أو فى أمريكا اللاتينية عموما .

النمط الثالث : من علماء الاجتماع هو نمط عالم الاجتماع الذى يعد نويتى Nu-tini أصدق نموذج له ، وهو عالم الاجتماع الذى اختار جنسية بمقتضاها أصبح مواطنا فى دولة متقدمة بدلا من جنسيته الأصلية التى كان بمقتضاها مواطنا فى دولة نامية . هذا النمط من علماء الاجتماع الذى يمثل نويتى ، سواء من مكتسبى جنسية الدولة المتقدمة والمتخليين عن جنسيتهم الأصلية ، أو من مزدوجى الجنسية ، يلعبون الدور الخطير فى مثل هذه البحوث المشبوهة التى تجمع بين وطنهم المكتسب ووطنهم الأصلى .

وفى مقابل هذا النمط يوجد نمط عالم الاجتماع الذى يمثل فى هذا المشروع عالم الاجتماع الشيلى فوينزاليدا Fuenzalida ، الذى لم يكتف برفض العمل فى هذا المشروع ، وإنما عمل على تسليط الأضواء الكاشفة عليه وفضح أبعاده ، وبذلك دفع المسئولين بالجامعة إلى اتخاذ خطوة إيجابية نحو إيقافه .

ونظرا لأن هذا المشروع قتل فى مهده فلم تتح الفرصة للنمط الأخير الذى يندرج تحته علماء الاجتماع فى الدول النامية ، الذين يشاركون فى إجراء مثل هذه البحوث .

ه - إذا كان علماء العلوم الاجتماعية وعلماء الاجتماع والأنثروبولوجيا بالذات ، هم الأقدر علميا على فهم النوايا غير المشروعة من وراء تجميع بيانات معينة عن المجتمع ، والأقدر على إدراك ما يمكن أن تسفر عنه إمكانات تحليل هذه البيانات، فإنه ما لم تسانداهم صحافة واعية ، ومؤسسات تشريعية تضم بين أعضائها من لديهم الحس الاجتماعي والحس السياسى ، الحريص على الاستقلال والرافض للتبعية - فإن دورهم يظل محدودا ، قاصرا فى الغالب على مواقف فردية ، خاصة ما لم تكن هناك جمعية أو رابطة علمية تأخذ على مسئولياتها المحافظة على أخلاقيات البحث العلمى - ولعله يكفى للتدليل على ذلك أن نسأل أنفسنا هذا السؤال : هل كان مشروع كاملوت سيلقى نفس المصير ، لو لم تتدخل الصحافة الشعبية اليسارية فى فضح أبعاده على الملأ ؟ ولو لم يتدخل مجلس الشيوخ لإدانته سياسيا ؟ .

#### إجراء الدول المتقدمة لبحوث اجتماعية فى الدول النامية . هل هى قضية حيثة ؟

قبل أن نستطرد فى مناقشة موضوع إجراء الدول المتقدمة لبحوث اجتماعية فى الدول النامية ، أو تمويلها للبحوث الاجتماعية التى تجرى فى الدول النامية ، فإنه يهمنى أن أطرح سؤالا ونحاول الاجابة عليه ، وهو : هل استغلال الدول المتقدمة للبحث العلمى الاجتماعى فى الدول النامية ظاهرة حديثة ، أم أنها ظاهرة تضرب بجذورها فى الماضى البعيد ؟ . وهل يختلف دور الباحث الاجتماعى أو العالم الاجتماعى فى الدول النامية فى هذه البحوث ، عن الدور الذى لعبه ويلعبه الإخبارى Informant فى البحوث الأنثروبولوجية ؟ . وما نوع هذا الاختلاف إن وجد ؟

التخفى تحت قناع البحث العلمى الاجتماعى من جانب الدول المتقدمة للحصول على معلومات وبيانات عن الدول المتخلفة ، حقيقة يعرفها كل من اهتم

بمتابعة تاريخ البحث الاجتماعي في الدول النامية ، وكل من اطلع على الكم الهائل من الكتابات التي تضمنت إشارات صريحة تكشف عن دور بعض البحوث الأنثروبولوجية في تمكين الاستعمار من إحكام سيطرته على الدول المتخلفة .

وإذا حاولنا أن نتتبع تطور أسلوب استغلال البحث العلمي الاجتماعي من جانب الدول المتقدمة لجمع بيانات عن الواقع الاجتماعي للدول النامية ، نجد أن هذا التطور ، واكب سياسيا تطور شكل الاستعمار ، من استعمار يعتمد على التواجد العسكري والفعلي في الدول النامية ، إلى استعمار يعتمد على حكومات تابعة أو حكومات صديقة في الدول النامية . وواكب حضاريا ، تطور مهنة البحث العلمي الاجتماعي في الدول النامية ، من دول لا تعرف هذه المهنة ، إلى دول تضم مؤسسات للبحث العلمي ، وعلماء وباحثين اجتماعيين لهم نفس المستوى العلمي والأكاديمي لعلماء وباحثي الدول المتقدمة . وواكب علميا ، تطور مناهج وأساليب البحث الاجتماعي على المستوى العالمي ، من الاكتفاء أو الاعتماد أساسا على الأسلوب الأنثروبولوجي في البحوث التي تجرى عادة في المجتمعات المتخلفة وعلى نطاق محدود - إلى الاعتماد على الأسلوب الإحصائي وما يتيح من إجراء بحوث ومسوح اجتماعية على عينات عريضة ، واستخدام أدوات منهجية صريحة ومعلنة في جمع المعلومات ، فضلا عن التطور السريع في الإمكانيات التحليلية للحاسبات الالكترونية وفي كفاءتها العالية في معالجة الكم الهائل من البيانات .

كان من الطبيعي ، أن يواكب هذا التطور السياسي والحضاري والعلمي والمنهجي ، تطور في الصورة التي يتم بها إجراء بحوث اجتماعية في الدول النامية لحساب الدول المتقدمة .

ففي الماضي ، كانت الدول الغربية ، تعتمد على باحثيها من الأنثروبولوجيين ، في دراسة العديد من المناطق والمجتمعات المتخلفة في أفريقيا

وآسيا وأستراليا وأمريكا وأمريكا اللاتينية ، وكان الباحث الأنثروبولوجي يجمع بياناته ويجري بحوثه ، متخفيا عادة تحت أحد الأنوار الاجتماعية المقبولة في تلك المجتمعات - ككور المدرس أو التاجر أو الطبيب .. الخ - متعديا على أسلوب الملاحظة والملاحظة بالمشاركة ، في جمع ما يحتاج إليه من بيانات ومعلومات ، تساعده على فهم الأنساق الاجتماعية والجوانب الثقافية لهذه المجتمعات . وسواء أكان دوره كباحث معنأ أو غير معنأ ، فلم يكن الأنثروبولوجي بقادر بمفرده على أن يتغلغل في هذه المجتمعات أو أن يفهم الكثير مما يلاحظ .

ويرجع هذا لأسباب عدة منها حاجز اللغة - وحتى إذا تغلب عليه - فهناك الحاجز الثقافي بعامة ، فضلا عن ظاهرة الشك في «الغريب» التي تسود تلك المجتمعات المتخلفة .

ومن ثم كان على الأنثروبولوجي أن يعتمد على بعض المواطنين لمساعدته في تحقيق ما يعجز بمفرده « كأجنبي » عن تحقيقه ، ومن ثم عرف البحث الأنثروبولوجي دور « الإخباري The Informant » سواء الإخباري الأساسي أو الرئيسي Primary, Key or Chief Informant أو الإخباري الثانوي Secondary Informant . الإخباري الرئيسي يصاحب الأنثروبولوجي منذ بداية بحثه حتى نهايته ، بينما الإخباري الثانوي يلجأ إليه الأنثروبولوجي للحصول على معلومات معينة ، فعلاقته به علاقة مؤقتة .

الإخباري الرئيسي « هو شخص يثبت أن لديه معلومات ، واتصالات طيبة ولديه القدرة على تبني وجهة نظر الأنثروبولوجي ، فهو ينصح بالنسبة لأساليب التعامل مع الأفراد . ويقترح عليه الإخباريين الثانويين ، ويحصل من جانبهم على معلومات إضافية للأنثروبولوجي ، ويساعده بطرق متعددة . فمثلا إذا اضطر إلى استتار مجموعة من الأفراد وقامت صعوبات أمامه بالنسبة لكسب ثقتهم ، فإنه

يمكنه أن يعتمد على الإخبارى المرشد كوسيط فى هذه الحالة » .

« الاخباريون لا يختارون اختيارا عشوائيا ولكن يختارون لتمتعهم بمؤهلات معينة ، كان تكون لهم مثلا اتصالات واسعة ، أو أنهم يشغلون مكانه معينة ، أو لقدرتهم على التعبير ، أو لقدرتهم على استخدام لغة الباحث ، أو لدرجة تعلمهم . أو لمعلوماتهم » فالأنثروبولوجى يحصل على معلومات عن الجماعة أو المجتمع محل البحث من خلال عضو من هذه الجماعة يشغل دورا ، يوفر له هذه المعلومات .

« والإخبارى هو الذى يساعده فى فهم معنى وسياق ما يلاحظه » وعلاقة الأنثروبولوجى بالإخباريين كعلاقته بأعضاء فريق البحث « ويؤكد نادل Nadel فى تعريفه للدور الإخبارى على أنه يعمل مع الأنثروبولوجى كما لو أنه معين فعلا للقيام بهذا العمل .

وإذا تمعنا فى الأسباب التى كانت تدعو الباحث الأجنبى فى الماضى إلى الاعتماد على الإخبارى ، نجد أنها نفس الأسباب التى تدعو الدول المتقدمة إلى الاعتماد على علماء العلوم الاجتماعية والباحثين الاجتماعيين فى الدول النامية لإجراء بحوثها فيها .

وإذا فحصنا الدور الذى كان يؤديه الإخبارى فى هذه البحوث ، نجد أنه نفس الدور الذى يؤديه الباحث الاجتماعى فى البحوث الأجنبية الممولة . وإن كان الأخير يؤدي دوره بكفاءة أكبر بالطبع ، حيث يجمع بين الخبرة بمجتمعه وثقافته ، وبين الخبرة العلمية كباحث اجتماعى أو كعالم اجتماعى .

وما نود أن نبزعه هو أن التطور السياسى فى شكل السيطرة الأجنبية ، والتطور الثقافى فى الدول النامية ، وظهور مهنة البحث الاجتماعى بها ، والتطور

العلمى فى مجال العلوم الاجتماعية وأساليب البحث بها ، انعكس بشكل واضح على تطور أسلوب الدول المتقدمة فى تجميع المعلومات والبيانات عن الدول النامية.

فقد استعاضت عن الوجود الفعلى ، فى الماضى ، لأفراد أو باحثين من الدول المتقدمة يقومون بتجميع هذه المعلومات والبيانات وإجراء بحوث ودراسات ، بصورة غير معلنة عادة ، يساعدنهم فى ذلك بعض المواطنين ( إخباريون ) ، استعاضت عن هذا الشكل بباحثين وعلماء فى العلوم الاجتماعية ومؤسسات أو هيئات بحثية فى الدول النامية للقيام بهذه المهمة ، يحدث هذا بصورة معلنة تحت شعار « البحث العلمى الاجتماعى من أجل التنمية » .

ولكن إذا كان هذا التطور قد أثر على شكل عملية إجراء البحث الاجتماعى ، أو تجميع المعلومات عن الدول النامية ، فإن جوهر هذه العملية ظل فى الحاضر كما كان عليه فى الماضى .

فالدولة المتقدمة عادة هى التى تقوم فى كلا المالتين بتمويل البحث الاجتماعى - أو عملية جمع المعلومات - وهى التى تختار الموضوعات أو المجالات التى يندرج فيها هذا البحث ، وهى التى تقوم بعملية التخطيط للبحث بما فيها من تحديد للمدخل والمنهج والأسلوب ، بل ومحتويات الأنوات المنهجية ، وهى التى تحصل على المعلومات والبيانات الخام التى يتم جمعها ، وهى أخيرا الجهة التى يقدم لها التقرير النهائى للبحث ، والذى يكتب عادة ، لا بلغة الدولة النامية التى أجرى فيها وعنها البحث ، ولكن بلغة الدولة المتقدمة التى قامت بتمويله .

وإذا كان الباحث الاجتماعى فى الدولة النامية المشارك فى البحوث الأجنبية التى تجرى فيها ، يقدم خبرته بالنسبة لكافة المراحل التقليدية للبحث . فإن هذا هو الغرض من إشراكه فى البحث ، وخبرته تلقى قبولا - كما هو الحال فى أى بحث

علمى - ما دامت تساعد على تحقيق الهدف النهائى للبحث الذى تهدف الدولة المتقدمة إلى تحقيقه ، أو لا تتعارض مع تحقيقه . بل إن الجهة الأجنبية تحرص على أن يشعر الباحث الاجتماعى ، أنه يأخذ وضعه العلمى فى كافة مراحل البحث ، بما فى ذلك كتابة التقرير النهائى للبحث ، ما دام هذا لا يتعارض مع هدفها النهائى من إجراءاته .

ولعل الاستعانة بالمثّل الذى ذكره أحد الذين أولوا اهتمامهم لموضوع تطور العلاقة بين الجهات الممولة للبحوث الأجنبية فى الدول النامية ، وبين العلماء والباحثين الاجتماعيين فى هذه الدول يوضح ذلك حيث قال :

When in Rome, do as the Romans do. Better still, get a Roman to do it .

**أهم القضايا المرتبطة بالتمويل الأجنبى للبحوث الاجتماعية فى الدول النامية**

لم تنته إثارة القضايا التى فجرها اكتشاف النوايا الحقيقية وراء مشروع كاملوت بإيقاف هذا المشروع بل ظلت حتر، اليوم تثار بين الحين والآخر فى كتابات علماء الاجتماع بوجه خاص ، وفى كثير من المؤتمرات العلمية التى تضم عادة علماء فى العلوم الاجتماعية ، من كل من الدول المتقدمة والدول النامية . بل وصل الاهتمام بهذه القضايا إلى الحد الذى دفع إلى تخصيص مؤتمرات علمية لمناقشتها . من أهمها المؤتمر الذى خصص لمناقشة قضية التمويل الأجنبى لبحوث التنمية فى الدول النامية . وقد دعت إلى عقد هذا المؤتمر بعض الهيئات الممولة للبحوث الاجتماعية التى تجرى فى الدول النامية ومنها :-

- مؤسسة فورد Ford Foundation

- المركز الدولى لبحوث التنمية International Development Research Center

- مؤسسة روكفلر Rockefeller Foundation

- الهيئة الأمريكية للتنمية AID

- البنك الدولي The World Bank

وقد عقد هذا المؤتمر فى بيلاجيو Bellagio فى ايطاليا عام ١٩٧٤ تحت اسم :  
Conference on the Financing of Social Science Research for Development

وقد طرحت فى هذا المؤتمر قضية التمويل الاجنبى للبحوث الاجتماعية فى الدول  
النامية من كافة ابعادها .

وإذا حاولنا أن نعرض لأهم القضايا التى يثيرها التمويل الاجنبى للبحوث  
الاجتماعية فى الدول النامية ، فإنه لابد من أن نفرق بين موقفين وما يتضمنه كل  
موقف من قضايا قد تبدو خاصة به .

**الموقف الأول :** موقف الدولة المتقدمة من تمويل البحوث الاجتماعية فى الدول  
النامية، وموقف علماء العلوم الاجتماعية فى هذه الدول الذين يجرون بحوثا  
اجتماعية فى دول نامية لحساب حكوماتهم .

**الموقف الثانى :** موقف الدول النامية من إجراء بحوث اجتماعية بها ، بتمويل من  
دولة متقدمة ، وموقف علماء العلوم الاجتماعية من المشاركة فى إجراء مثل هذه  
البحوث ، التى تجرى لحساب الدول المتقدمة .

وإذا كنا نركز هنا على موقف علماء العلوم الاجتماعية فى الدولة الممولة  
للبحث الاجتماعى ، وعلى موقف علماء العلوم الاجتماعية فى الدولة التى يجرى بها  
هذا البحث فإن هذا يرجع إلى أهمية الدور الذى يمكن أن يلعبه هؤلاء وبصرف  
النظر عن علاقة التبعية التى قد تربط الدولة النامية بالدولة المتقدمة ، والتى تجعلها  
ترضخ لقبول هذا النوع من البحوث - ويمكن اتخاذ الدور الذى لعبه علماء  
الاجتماع فى فضح مشروع كاملوت كشاهد على هذا .

**الموقف الأول:** يفجر مجموعة من القضايا من أهمها قضية العلاقة بين الباحث الاجتماعي وبين السلطة الحاكمة أو واضعي السياسات في بلده ، بكافة ما تتناوله هذه القضية من أبعاد تتعلق بوصمة العمل في بحوث سرية الهيئة الأمريكية للتنمية AID

.. البنك الدولي The World Bank

وقد عقد هذا المؤتمر في بيلاجيو Bellagio في إيطاليا عام ١٩٧٤ تحت اسم : Conference on the Financing of Social Science Research for Development Secrecy Stigma ment وبحرية البحث العلمي ، والحفاظ على استقلالية العالم الاجتماعي ، وعلى هبة وكرامة العلماء وموضوعيتهم وأمانتهم العلمية ، وعلى كل ما يتعلق باخلاقيات البحث العلمي ، والذي فجرها سؤال بسيط طرح بعد كشف أهداف مشروع كاملوت وهو : هل يقبل العالم الاجتماعي في دولة متقدمة أن يجري بحوثا اجتماعية لحساب حكومته في دولة نامية ؟ .

**الموقف الثاني:** يفجر مجموعة من القضايا ، تعكس كل ما عانته الدول النامية من استعمار واستغلال سياسي واقتصادي ، من جانب الدول المتقدمة ، ومن تبعية سياسية واقتصادية لها . ومن ثم فهو يفجر قضايا على جانب خطير من الأهمية، تبرز ما تشكله المشاركة في هذا النوع من البحوث من خطورة على استقلال الدولة النامية سياسيا واقتصاديا .

وفي الوقت ذاته فإن هذا الموقف يطرح كل القضايا المتعلقة بحرية البحث العلمي ، وأخلاقيات البحث العلمي ، والحفاظ على مكانة علماء العلوم الاجتماعية ، وما إلى ذلك من القضايا السياسية والعلمية ، التي يطرحها السؤال الصريح التالي وهو : هل يقبل العالم الاجتماعي في دولة نامية أن يجري أو يشارك في اجراء بحوث اجتماعية في وطنه لحساب دولة متقدمة ؟ .

الباحث الاجتماعي أو العالم الاجتماعي من الدول المتقدمة الذي يقبل أن

يجرى بحثا اجتماعية فى دولة نامية لحساب حكومته أو لحساب أى هيئة أو مؤسسة بها ، يكون من شأن هذه البحوث إتاحة الفرصة للتدخل فى شئون الدولة النامية أو الإضرار بمصالحها ، لا شك أنه يتخلل عن أخلاقيات البحث العلمى ، ومن ثم يتخلل عن دوره كبحث علمى ، وقد تكون حجته فى ذلك أنه يخدم مصالح وطنه . ولكن الصورة تبدو أكثر قبحا بالنسبة للباحث الاجتماعى فى الدولة النامية، الذى يقبل أن يجرى بحثا اجتماعية فيها لحساب دولة أخرى ، فهو لا يتخلل عن أخلاقيات البحث العلمى فحسب ، أو يفقده دوره كبحث علمى فقط ، وإنما يضع انتماءه لوطنه موضع تساؤل دائم وملح .

ولعل تناولنا أهم القضايا التى تثار عند مناقشة موضوع التمويل الأجنبى للبحوث الاجتماعية فى الدول النامية ، يلقى مزيدا من الضوء على أبعاد خطورة إجراء مثل هذه البحوث ، التى لم تعد تجرى بصورة سرية وعلى نطاق محدود ، كما كان الحال فى الماضى ، وإنما أصبحت تجرى بصورة علنية وبحرية تتبع لها أن تسمح المجتمع النامى بكافة قطاعاته وطبقاته ، وأن تبحث كل ما يعن لها من موضوعات أيا كانت درجة حساسية هذه الموضوعات سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا ، كل هذا بموافقة من حكومات الدول النامية ، وپرعاية من مؤسساتها الأكاديمية والبحثية ، وبمشاركة من بعض علمائها وباحثيها الاجتماعيين .

إذا رجعنا إلى الكتابات التى تناولت هذا الموضوع نجد أنها جميعها تركز على وضع قضية التمويل الأجنبى للبحوث فى السياق السياسى العالمى الذى فى إطاره تتحدد العلاقة بين الدول المتقدمة - الرأسمالية منها بخاصة - والدول النامية .

فالنظام الرأسمالى العالمى يقوم على أساس استغلال الدول المتخلفة أو النامية فى العمل على زيادة نمو الدول المتقدمة ، مما يزيد هذه الدول نموا وتقدما ،

ويزيد الدول النامية فقرا وتخلفا . ومن ثم فإن جميع الأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية - بما فيها النشاط البحثي - الموجهة للدول النامية ، تعمل على تدعيم الوضع السيادى والمسيطر للدول المتقدمة ، وأيضا على تدعيم الوضع السيادى والمسيطر لطبقة صغيرة من نوى الامتيازات فى الدول النامية - التى تخدم مصالح هذه الدول المتقدمة بصورة صريحة أو ضمنية - كما تبرر وتكرس استمرار الاستغلال لهذه الدول ، واستمرار التخلف لغالبية الشعوب فيها . هذا النوع من الاتهام الذى يوجه للبحوث الاجتماعية الممولة فى الدول النامية بوصفها بالانتهازية المرفوضة Opportunistic . كذلك طغت على سطح الاتهامات التى توجه إلى هذا النوع من البحوث الاجتماعية وصفها بأنها نوع من الإمبريالية الأكاديمية أو العلمية أو الثقافية أو نوع من الاستعمار الأكاديمى أو العلمى أو الثقافى\* .

ولتقريب هذا الاتهام إلى الأذهان يحرص أصحاب هذا الرأى على مضاهاة دور الدول المتقدمة فى هذه البحوث ، بنور شركات التعدين المستقلة للدول النامية. فكل منهما ينتقل الى الدول النامية ولديه مشروع مخطط تماما ، يحاول أن يستخرج المادة الخام ، ويستخدم المواطنين فى إنجاز ذلك ، ثم يحتفظ لنفسه بالعائد من هذه الأنشطة التى دفعوا مقابلا ماديا لكل من عاونهم فيها .

فعملية تمويل البحوث الأجنبية التى تجرى فى الدول النامية هى بمثابة عملية التعدين Mining ، ولكن المادة الخام المستخرجة هنا ، هى البيانات والإحصاءات التى تستخرج من الدولة المبحوثة . والكفاءات المهنية والعمال المهرة وشبه المهرة

---

\* يؤكد اصحاب هذا الرأى على أن نظام تمويل البحوث فى الدول النامية جزء من نظام أعم يشمل ضمن ما يشمل ، الاستثمار الأجنبى الخاص ، المشروعات متعددة الجنسية ، النظام النقدي ، التجارة الدولية ... الخ والتى تعمل على استمرار استغلال الدول المتقدمة للدول النامية .

الذين تستعين بهم هنا ، هم الباحثون وعلماء العلوم الاجتماعية والباحثون الميدانيون فى الدول النامية .

وتماما وكما فى حالة نشاط الشركات متعددة الجنسية ، وتعاونها مع جهاز المخابرات الأمريكية فى الدول النامية ، حيث عملية التعدين تكون مرتبطة بعمليات أخرى تختلف وراء التعدين ، فإن البحث العلمى الاجتماعى يخفى أهدافا أخرى غير أهدافه المعلنة ، تتيح التدخل فى شئون الدولة النامية ، بما يحقق أهداف القوى الأجنبية ، فى السيطرة والاستقلال . ويستشهد أصحاب هذا الرأى بالأهداف الحقيقية التى كانت وراء مشروع كاملوت .

وفى نفس إطار السياق السياسى التاريخى الذى ربط ، ويربط الدول المتقدمة بالدول النامية ، يقالى تسليط الأضواء على عملية التمويل الاجنبى للبحوث بما يكشف عن أهدافها فى الحفاظ على حالة تخلف الدول النامية وتبعيتها للدول المتقدمة وهنا تركز الأضواء على المداخل Approaches والنظريات والنماذج والمفاهيم التى تتبناها هذه المشروعات البحثية ، وما تتطوى عليه من ايديولوجيات ، قد تتعارض صراحة مع المصالح الحقيقية للدول النامية . ويمكن أن نستشهد فى ذلك بالمدخل الذى تبناه مشروع كاملوت حيث اعتبر الثورات والتغيرات الاجتماعية الراديكالية ، بمثابة المرض الاجتماعى Social Pathology الذى يحتاج إلى تشخيصه وكشف أسبابه بينما وحد بين النظام والاستقرار ، وبين الصحة الاجتماعية والسوء الاجتماعى . ومن ثم جاء مشروع كاملوت بهدف الكشف عن العوامل التى تحدث هذه الثورات والتغيرات الراديكالية فى الدول النامية ، حتى يمكن التنبؤ بها قبل وقوعها ومن ثم العمل على تلافيها :

وفى إطار هذا الاتهام تتم المماثلة بين المداخل والنماذج والمفاهيم غير الملزمة للبحوث الاجتماعية فى الدول النامية ، وبين التكنولوجيا الصناعية

والزراعية غير الملزمة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية . ويعطى أصحاب هذا الرأي أمثلة لذلك حيث توجه البحوث الاقتصادية مثلا نحو التركيز على الاهتمام بالموضوعات التي تتناول عائد رأس المال ، معدلات الادخار والاستثمار ، وتزايد الدخل القومي ، وما إلى ذلك من موضوعات ، قد تفضل واضعي السياسات الاقتصادية ، أو تصرف الانتباه عن المشاكل الحقيقية ، وقد تزيد اهتمام واضعي السياسات بمصالحهم الطبقية ، وتلغى أهمية إحداث تغييرات بنائية في المجتمع . ومن ثم فإن البحوث الأجنبية التي تجرى في الدول النامية وتأخذ بالنماذج والمداخل التي لا تتلاءم وطبيعة المجتمعات النامية ، تستقل ، على حد تعبيرهم ، «كفما» تمنع الدارسين وواضعي السياسات من رؤية الجبهات الاستراتيجية للتنمية أو العمل عليها .

ومن الاتهامات التي توجه أيضا إلى عملية التمويل الأجنبي للبحوث الاجتماعية في الدول النامية ، اتهامات تدور حول طبيعة العلاقة بين الجهة الأجنبية الممولة وبين الباحثين في الدول النامية التي يتعاونون معها . البعض يدين هذه العلاقة باعتبار أنها ليست علاقة بين أنداد بل علاقة السيد أو صاحب العمل بتابعه ، أو بمن تحت حمايته . هذه العلاقة تجعل الباحث في الدولة النامية يشعر بتبعية للدولة المتقدمة ، وعرفان بجمائل السيد الأجنبي . فضلا عن ذلك فإن عمل الباحث الاجتماعي في مثل هذه البحوث التي يقوم باختيارها ويتخطيطها الجهة الأجنبية ، يحد من تنمية قدراته العلمية وحسه الاجتماعي إزاء اختيار القضايا القومية التي تهم وطنه فعلا ، وإزاء كيفية اختيار المدخل والمنهج الملزم لبحثها . كما تصرف طاقته البحثية إلى البحوث التي تلبي حاجة الممول الأجنبي ، لا تلك التي تهم وطنه ، في وقت تعاني فيه الدول النامية من ندرة في علمائها وباحثيها الاجتماعيين .

ومن هنا فإن أهم الاتهامات التي توجه إلى عملية التمويل الأجنبي للبحوث الاجتماعية في الدول النامية ، أنها عملية استنزاف داخلي للعقول Internal Brain Drain فالدول المتقدمة لم تكتف باستنزاف عقول علماء وباحثي الدول النامية ، بجذبهم للعمل في الدول المتقدمة ، بل تقوم بعملية استنزاف عقول من بقي منهم في الدولة النامية باستغلاله في بحث ما تراه من موضوعات اجتماعية ، تخدم أولا وقبل كل شيء أهدافها ومصالحها كدولة متقدمة .

ومن ثم ، كان من الطبيعي ألا يقتصر تأثير علاقة السيطرة والتبعية التي تسود هذا النوع من البحوث الاجتماعية ، على الباحثين والعلماء الاجتماعيين المشاركين فيها ، بل تمتد لتؤثر على المؤسسات البحثية في الدولة النامية ، بما يحدها من نموها كمؤسسات علمية لها ذاتيتها ، ولها دورها في رسم السياسات العلمية .

ومن النقاط الهامة التي تثيرها قضية التمويل الأجنبي للبحوث الاجتماعية قضية الشرعية . وقضية الشرعية تثار هنا من عدة أبعاد :

- شرعية قيام دولة أجنبية بإجراء بحوث اجتماعية في دولة أخرى - بصورة سرية - أو لتحقيق أهداف غير الأهداف المعلنة للبحث .

- شرعية اشتراك العالم الاجتماعي أو الباحث الاجتماعي في مثل هذه البحوث ، ومدى خرقه لأخلاقيات البحث العلمي بعمامة ، والأمانة العلمية أو الأكاديمية بخاصة ، ومن ثم خروجه عن دوره كباحث .

- شرعية أن تتخذ إجراءات بناء على توصيات هذه البحوث التي تتم بتوجيه وبتخطيط أجنبي ، سواء كانت إجراءات عنيفة ، أو قرار بإبقاء الحال على ما هو عليه . وهي إجراءات سيتحمل ما يترتب عليها شعب آخر غير شعوب

الدول المتقدمة التي قامت بتمويل وتوجيه هذه البحوث . هذه القضية تشير بدورها قضية المسئوليات الأخلاقية للعالم الاجتماعي التي طالما أثيرت ، ولكن أهميتها هنا تأتي من ناحيتين ، الأولى تمس العالم الاجتماعي من الدول المتقدمة الذي لا يراعى في توصياته مصالح الدول النامية . والثانية تمس العالم الاجتماعي من الدولة النامية الذي يقر هذه التوصيات ، رغم أنها تتعارض مع مصالح وطنه وإن كانت تتفق ومصالح الدولة الممولة .

وإزاء عنف الاتهامات التي تطرحها قضية التمويل الأجنبي للبحوث الاجتماعية ، والتي لا تلقى عند حد اتهام الدول المتقدمة بأنها تصرف الدول النامية عن الاهتمام بمشكلاتها الحقيقية ، وتخرب طاقاتها البحثية ، بل تعداه إلى اتهامها بأنها تتخذ من هذه البحوث ستارا لإخفاء أغراضها الحقيقية . والتي لم تقف أيضا عند حد اتهام الباحثين الاجتماعيين وعلماء العلوم الاجتماعية المشاركين فيها بعامة بتدميرهم لأخلاقيات العمل العلمي ، وتخليبهم عن مسئوليات العالم الاجتماعي ، بل واتهام علماء العلوم الاجتماعية والباحثين الاجتماعيين من الدول النامية بخاصة ، بتعريض مصالح وطنهم للخطر ، إزاء عنف هذه الاتهامات التي تطرحها قضية التمويل الأجنبي للبحوث الاجتماعية في الدول النامية . لم تجد المجموعة الممولة للبحوث الاجتماعية في الدول النامية Donors ، بدا من محاولة التصدي لهذه الاتهامات ، وعن ثم عقدت مؤتمرا ، خصص لبحث هذا الموضوع بالذات ، كما سبق أن ذكرنا ، حاولت فيه أن تنفي هذه الاتهامات ، وطرحت بعض الآراء ، وقدمت بعض الأوراق ، لتؤكد ضرورة أن تكون البحوث الأجنبية الممولة لخدمة الدول النامية أولا وقبل كل شيء ، وأن تلتى موضوعاتها متفقة مع أولويات المشكلات التي تحددها هذه الدول ، وأن تتم من خلال التعاون مع مراكز ومعاهد البحوث بها ، وما إلى ذلك من آراء تحاول أن تحد من هذه الاتهامات ، ولكن رغم ذلك لم يستطع ذلك المؤتمر أن يصل الى توصيات تمس لب المشكلة ، حيث كان

شبح فضيحة مشروع كاملوت مخيما عليه كشاهد حيّ على النوايا غير المشروعة،  
وعلى صدق هذه الاتهامات إلى حد كبير .



**جلسات الندوة التحضيرية  
لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي  
من ٤ - ٦ يونيو ١٩٨٥**



**الندوة التحضيرية**  
**لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى**  
**من ٤ - ٦ يونية ١٩٨٥**

**الجلسة الأولى**

بدأت الجلسة الأولى للندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى فى تمام الساعة التاسعة من مساء الثلاثاء الموافق ١٩٨٥٦٤ برئاسة الدكتور سيد عويس ، وحضور كل من :

الأستاذ السيد يســــــــــــين  
الدكتور صلاح عبد المتعال  
الدكتور عبد الباسط عبد المعطى  
الدكتور على الدين هــــــــلال  
الدكتور على نصــــــــــــار  
الدكتور محمد الجوهــــــــرى  
الدكتور محمد على محمد  
الدكتور محمود عبد القــــــــــــابر  
الدكتور محمود عــــــــــــودة  
الدكتور مصطفى ســــــــــــوفى  
الدكترة ناهد صالــــــــــــح

بدأت الجلسة بترحيب الدكتور سيد عويس رئيس الجلسة بأعضاء الندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى مؤكداً على أهميــــــــــــة موضوع المؤتمر .

اقترح الدكتور سيد عويس أن تعرض كل ورقة فيما لا يتجاوز عشر دقائق، على أن تلى ذلك المناقشة ، وقد تمت موافقة أعضاء الندوة على هذا الاقتراح .

وقد تناولت الجلسة عرض الأوراق الأربع الآتية على التوالى :

١ - الصراع الأيديولوجى ، والنموذج الأساسى ، والاستراتيجية . الأستاذ السيد يسين .

٢ - حول بعض الأبعاد الإنسانية لأخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى . الدكتور محمود عودة .

٣ - البحث العلمى بين الحرية الفردية والمسئولية الاجتماعية . الدكتور على الدين هلال .

٤ - البحث الاجتماعى وقضية الشرعية . الدكتورة ناهد صالح .

بدأ الأستاذ السيد يسين بعرض الأفكار الأساسية التى وردت فى الورقة المقدمة من سيادته وركز على أن الفكرة الأساسية فى الورقة هى أن موضوع أخلاقيات البحث العلمى لابد وأن يدرس فى إطار طبيعة المرحلة التاريخية التى يمر بها المجتمع ، ونوعية الصراع الاجتماعى والسياسى والتعبيرات الأيديولوجية له .

وهناك موضوعات تدرج تحت موضوع أخلاقيات البحث العلمى ينبغى التطرق إليها ، مثل الحرية الفردية للباحث فى مقابل مسئولياته الاجتماعية ، أو التزام الباحث الأيديولوجى وتأثيره على نشاطه العلمى ، وعلاقة الباحث بالسلطة . إلى غير ذلك من موضوعات .

وعبر الأستاذ السيد يسين عن أهمية تناول هذه الموضوعات فى إطار

تحديد طبيعة المرحلة التاريخية في المجتمع ، وتحديد خريطة الصراع الطبقي والاجتماعي والأيديولوجي وتأثير ذلك على ما أطلق عليه النموذج الأساسي-Para digm للعلم الاجتماعي كما يمارس ، وصيغة هذا النموذج الأساسي ، والتعرف على النظرية الاستملاوية السائدة في هذا النموذج .

وأشار إلى اختلاف مرحلة فترة الانفتاح (الفترة الساداتية) عن الفترة السابقة على اعتبار أن المرحلة الناصرية كان يحكمها قانون أساسي هو توسيع إطار الطبقة الوسطى ، وإتاحة الفرصة أمامها للانطلاق في كافة المجالات في ظل « وحدانية النظام السياسي » فقد عرفت هذه المرحلة أيديولوجية رسمية هي « الاشتراكية » مما فرض على توجهات البحث العلمي وعلى ممارسات الباحثين وعلى علاقة الباحث بالسلطة توجهات معينة وقيودا معينة .

وعلى خلاف المرحلة الناصرية ، ظهرت توجهات مخالفة في الوقت الراهن أطلق عليها الأستاذ السيد يسين « إعادة إنتاج الطبقة الرأسمالية في إطار التعددية السياسية » ومما لا شك فيه أن هذا التوصيف للمجتمع المصري قد ترك آثاره على أخلاقيات البحث العلمي .

ونقطة البداية في تصور الأستاذ السيد يسين هي تحليل ما أطلق عليه « الخطاب السياسي » والتي أشار إليها بأنها تتمثل في ثلاثة تيارات هي :

١ - التيار الرأسمالي الانفتاحي .

٢ - التيار الاشتراكي .

٣ - التيار الإسلامي .

وعبر عن وجود صراع بين هذه التيارات السياسية سينمكس بالضرورة على الممارسة النظرية والتطبيقية للبحث الاجتماعي . مما يعنى أهمية وضرورة تحليل

هذا الصراع . على اعتبار أن هذا الصراع لم يعرف في فترة الستينات .

ركز أيضا على أهمية دراسة موضوع تأثير « الأيديولوجية على العالم » ومناقشة الأفكار المتعلقة بحيادية العلم والتزام أبحاث الأيديولوجي .

أشار الأستاذ السيد يسين إلى أن هناك تيارات متصارعة تحاول خلق Paradigm جديد وهي :

- ١ - التيار الماركسي ضد التيار الوضعي - الوظيفي .
- ٢ - التيار العربي ضد التيار الغربي .
- ٣ - التيار الإسلامي .

وختم عرض الورقة بتناول قضية الاستراتيجية مشيرا إلى ضرورة التعرف على ما يعرف « بالقضايا الكبرى » التي ينبغي التركيز عليها .

وركز الأستاذ السيد يسين على ضرورة أن تأخذ الاستراتيجية عدة قضايا أساسية في اعتبارها هي :

- ١ - حرية التعبير والبحث العلمي .
  - ٢ - التعددية السياسية .
  - ٣ - الدور الفعال الذي ينبغي أن يلعبه الباحث الاجتماعي .
  - ٤ - التفكير في وضع برنامج بحثي في العلوم الاجتماعية في خدمة مشروع قومي حضاري حدد بعض سماته على النحو الوارد في الورقة .
- تناولت الجلسة بعد ذلك مناقشة ما ورد في الورقة من أفكار .

بدأ الدكتور صلاح عبد المتعال - بالإشارة إلى أهمية التعددية العلمية على اعتبار ما تمثله من خصوصية فكرية ، التي تحتاج إلى حد أدنى من القواعد الأخلاقية التي يجب الاتفاق عليها وأشار إلى أن هذه الضوابط يمكن أن تقوم بها

مراكز البحوث القومية . وفيما يتعلق بالتيارات الثلاثة التي أشار إليها الأستاذ السيد يسين علق الدكتور صلاح عبد المتعال على أن هناك تداخلا بين التيارات مثل التيار العربي الاسلامي والتيار العربي الاشتراكي - فالفصل بين التيارات التي أشار إليها الأستاذ السيد يسين هو فصل نظري .

وفيما يتعلق بنور الباحث عبر الدكتور صلاح عبد المتعال عن رأيه في أنه لابد للباحث من أن يكون له دور نقدي .

علق الدكتور محمد على على الأفكار الواردة في ورقة الأستاذ السيد يسين بإثارة بعض الاستفسارات على اعتبار أن الورقة تناقش الالتزام العلمي للباحث الاجتماعي وتطرح تطور النظام الاجتماعي العام ، وتخلص إلى تصور يلتقي حوله المهتمون بالمجال الاجتماعي .

أثار الدكتور محمد على تساؤلا حول اهتمامات ومصالح أي جماعة ينبغي الالتزام بها ؟ وما نوعية هذا الالتزام ؟

أثار الدكتور محمد على إلى أن الالتزام بالتعددية السياسية يفرض نموذجا مختلفا عن الالتزام الذي خلصت إليه ورقة الأستاذ السيد يسين .

علق الدكتور محمود عودة على الورقة بالإشارة إلى أن التمييز الذي قدمه الأستاذ السيد يسين فيما يتعلق بالتيارات السياسية هو تمييز تعسفي لم يطرح بشكل كاف على أساس البرنامج الاجتماعي - فهناك جماعات إسلامية تطرح برنامجا قد يقترب من بعض المبادئ الاشتراكية ، وجماعات أخرى قد تطرح برنامجا يقترب أكثر من مبادئ الرأسمالية وخلص إلى أن هذا التمييز في حاجة إلى تطوير حتى يعبر بالفعل عن الصراعات الفعلية في المجتمع المصري .

عبر الدكتور محمود عودة عن اختلافه مع الأستاذ السيد يسين فيما يتعلق

بتقسيمه للمجتمع المصرى إلى مرحلتى الستينات والسبعينات ، وسيطرة الاتجاه الاشتراكى ثم سيطرة التوجه الرأسمالى وطرح افتراضا يتمثل فى وجود تماثل وتطابق بين موقف السلطة السياسية والممارسات البحثية الفعلية التى تجرى .

علق الدكتور مصطفى سويف على الورقة مؤكدا على ضرورة التفرقة بين التنظير العلمى والتبرير ولا بد أن يكون هناك خط فاصل بينهما .

طرح الدكتور عبد الباسط عبد المعطى عدة تساؤلات حول الصراع الأيديولوجى وتأثيره على ممارسات الباحث وطرح تساؤلا حول « هل الصراع الأيديولوجى الآن - أو الذى كان قائما فى الستينات - هل بالفعل كان يعكس الواقع الموضوعى ؟ أم أن جزءا أو جانبا كبيرا من هذا الصراع كان مفروضا على هذا الواقع لتكوين وتشكيل فئات محددة من الباحثين ، وبالتالي فهو صراع فوقى بالدرجة الأساسية تنقصه تجسيدات فى الواقع الموضوعى ؟ وتسأل الدكتور عبد الباسط حول الفرق بين الخطاب المعلن والممارسات الفعلية ؟ كذلك تسأل حول تأثير طبيعة المرحلة على اعداد الباحث أيديولوجيا ؟ تسأل أيضا حول النقاط المشتركة بين مرحلتى الستينات والسبعينات ؟ ونظرة السلطة للبحث العلمى.

علق الدكتور على نصار على الورقة باتفاقه مع الدكتور مصطفى سويف على أننا بصدد باحث يخدم قضية العلم على اعتبار أن العلم هو محاولة للوصول إلى معرفة متفق عليها .

وأشار إلى ضرورة الوصول إلى مجموعة من الضوابط بين العلماء وبعضهم تجعلهم ساعين إلى الحقيقة على الرغم من اختلاف المدارس التى ينتفون إليها .

عبر الدكتور محمود عبد القادر عن رأيه فيما يتعلق بالورقة المقدمة من

الأستاذ السيد يسين بإبداء إعجابه بما ورد فيها من قدرة على التنظير وعلى التصور والجدل العلمى ، ولكنه أبدى تحفظا من ناحية تطويع ماورد فى الورقة من الناحية الإجرائية . وبالتالي طرح فكرة تحويل الأفكار الواردة فى الورقة إلى إجراءات وخطوات يقتبس منها أخلاقيات يلتزم بها الباحث .

تسأل الدكتور محمود عبد القادر عن العلاقة بين التعددية السياسية والاستراتيجية ؟ كذلك تسأل حول الدور الفعال الذى ينبغى أن يلعبه الباحث الاجتماعى باعتباره مثقفا نقديا لترشيد حركة المجتمع .

وعبر عن أن وضع برنامج بحثى للعلوم الاجتماعية يعد موضوعا خارجا عن نطاق الندوة حول أخلاقيات البحث الاجتماعى .

تناول الدكتور محمد الجوهري التعليق على الورقة معبرا منذ البداية عن عدم وجود إختلاف أساسى مع الورقة المقدمة وتسليمه منذ البداية بأن الاتجاهات الأيديولوجية تؤثر على الباحث والتزامه ورؤيته . والقضية الجديرة بالمناقشة هى ضرورة البحث عن الأخلاقيات التى ينبغى أن يلتزم بها الباحثون على اختلاف انتماءاتهم الأيديولوجية ، ومحاولة البحث عن « الحدود الدنيا » للأخلاقيات التى ينبغى أن يلتزم بها .

وطرح فكرة تدور حول هل من الأخلاقيات الاشتراك فى بحث معمول تمويلا أجنبيا ، سرى ولا ينشر .

أكد الدكتور محمد الجوهري على ضرورة التركيز على الواقع المصرى وبالتالي القواعد الأخلاقية التى يجب أن تنتهى إليها الندوة لابد من استقرائها من الممارسة اليومية للبحث الاجتماعى فى مصر .

أشار الدكتور محمد الجوهري إلى أهمية وجود جهة تنظيمية تتولى الإلزام

بما يتم التوصل اليه من ميثاق أخلاقي يحكم البحث العلمى . وإذا لم يتسنى ذلك  
يكتفى بالوصول إلى ميثاق شرف أو ميثاق أخلاقي يعلن لخلق رأى عام علمى .

تلى ذلك تعليق الأستاذ السيد يسين على بعض الملاحظات النقدية .

ففيما يتعلق بتساؤل الدكتور صلاح عبد المتعال ، عبر عن أهمية مناقشة  
القضية المتعلقة بالتعددية العلمية ، وأهمية الوصول إلى حد أدنى من القواعد  
الأخلاقية ، ورغم هذه التعددية ودور مراكز البحوث القومية فى حسم هذه  
القضية . وما هو دور مراكز البحوث القومية فى صياغة إجماع قومى ؟ وهل  
المراكز القومية مرشحة لحسم هذا الخلاف العلمى ؟ أو قد تكون المراكز القومية  
هى نفسها مبعثا للانشقاق .

وفىما يتعلق بتداخل التيارات وافق الأستاذ السيد يسين على وجود هذا  
التداخل .

وفىما يتعلق بذكر الدكتور صلاح عبد المتعال بضرورة أن يكون دور الباحث  
نقديا ، عبر الأستاذ السيد يسين عن أن كلمة النقد لا تكفى لتمييز باحث عن  
آخر، ولكن المهم ما هو المشروع الذى يدعو إليه فى المجال السياسى والاجتماعى  
والاقتصادى ؟

وتعقيبا على ماورد من تساؤلات عبر عنها الدكتور محمد على والخاصة  
بالتعددية السياسية اتفق الأستاذ السيد يسين مع الدكتور محمد على على وجود  
مصالح متضاربة مختلفة وقد نصل إلى قاعدة فى الالتزام الأخلاقى ، إنه إذا  
كان من السهل إدانة باحث معين خرج عن الخط الاشتراكى والإيمان بالتعددية  
السياسية يعنى أن من حق الباحث أن يدافع عن مصالح طبقه ما . وأشار إلى  
إمكانية استخلاص قاعدة أخلاقية صاغها على النحو التالى : « أنه لا ينبغى إدانة

باحث معين يدعو إلى المشروع الرأسمالي « بما يعنى عدم إدانة باحث وفقاً لانتماءاته الأيديولوجية . وينبغى احترام مشروعية التوجه الأيديولوجى لكل باحث .

وفيما يتعلق بالاستفسار الذى أورده الدكتور محمد على حول العلاقة بين التعددية السياسية والاستراتيجية ، عبر الأستاذ السيد يسين عن رأيه بأن التعددية السياسية لا تعنى الفوضى ، وطرح فرضية حول كيف يمكن أن نصوغ إجماعاً قومياً فى المجتمع العلمى ؟

وفيما يتعلق بما أثاره الدكتور محمود عودة حول التماثل بين موقف السلطة السياسية والممارسات البحثية ، عبر الأستاذ السيد يسين عن أهمية تناول هذا الموضوع بالمناقشة وعبر عن وجهة نظره باختلاف المواقف السياسية ودليل ذلك الندوة التى عقده المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنازية حول « السياسة العلمية » وأحاساس المركز بضرورة التغيير ومحاولته لصياغة سياسة علمية تتفق مع الأيديولوجية الجديدة .

عبر عن تصوره بأن مهمة الباحثين المثقفين هى دفع الناس إلى بلورة مواقفهم الأيديولوجية .

وفيما يتعلق بالتساؤل الذى طرحه الدكتور مصطفى سويى وهو هل الفترات القصيرة سمحت بالتشكيل الأصيل للتفكير ؟ ذكر الأستاذ السيد يسين أنه من المحتمل نتيجة للعوامل الخارجية لم يحدث التشكيل بشكل كاف .

وعبر عن اختلافه مع ما طرحه الدكتور محمود عبد القادر من وجود حرية التفكير العلمى وأيد ذلك تاريخياً فى الفترة الناصرية وحيث لم يكن يستطيع الحديث عن المؤسسة العسكرية وتأثيرها فى إصدار القرار .

ورداً على التساؤل الذى طرحه الدكتور عبد الباسط عبد المعطى حول الصراع الأيديولوجى وهو كان صراعاً فوقياً أو حقيقياً وحيث يرى الأستاذ السيد

يسين أن الصراع فى الستينات كان صراعاً حقيقياً . وكذلك الصراع القائم فى الوقت الراهن هو أيضاً صراع حقيقى .

وفىما يتعلق بقضية « الخطاب المعلن » أكد الأستاذ السيد يسين أهميته وما يمارسه من التأثير على الوعى المصرى العام وعلى القيم وعلى الاتجاه العام .

وتعليقاً على ما ذكره الدكتور محمد الجوهري ، أشار الأستاذ السيد يسين إلى أهمية الوقوف أمام موضوعات تفرض نفسها مثل علاقة الباحث بالسلطة ، أى الطبقات يخدمها ولمصلحة من يجرى بحثه الاجتماعى .

تناولت الجلسة بعد ذلك عرض الورقة المقدمة من الدكتور محمود عودة والمعنونة « حول بعض الأبعاد الإنسانية لأخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى » وتولى الدكتور محمود عودة عرض أهم الأفكار الواردة فى الورقة .

أشار الدكتور محمود عودة إلى أن هناك بعض المبادئ التقليدية الخاصة بأخلاقيات البحث العلمى والتى تحظى باعتراف واسع والتى من أهمها الامانة العلمية التى تحافظ على مستوى معين من المعايير الأخلاقية . وعلى الرغم من هذا إلا أن ، وجهة النظر هذه لا تحظى باتفاق ، وبصفة خاصة إزاء التطورات الحديثة التى طرأت على البحث العلمى وأنواته ، وإزاء التطورات التى لحقت بالمجتمع الانسانى وطرح تساؤلات أساسية هو : لماذا نعيد فى مصر بالذات إثارة مشكلة الأخلاقيات مرة أخرى ، وفى هذا الوقت بالذات ؟

وعبر عن رأيه فى أن مرد ذلك يعود إلى التطورات الاجتماعية التى حدثت فى حقبة السبعينات وما الحقته من تغير على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وايضا على العلاقات العلمية وعلى الوسط العلمى وعبر عن تصويره بنشوء ما يعرف بالقطاع العلمى الخاص « الذى تمثل فى مكاتب الخبرة ، ومكاتب البحوث

الخاصة ، والبحوث المشتركة ، والبحوث الممولة « ، ومن ثم لم تعد المؤسسات القومية وحدها العاملة فى ميدان البحث العلمى الاجتماعى .

وكذلك نشأ فى فترة السبعينات ما أطلق عليه الدكتور محمود عودة الوكلاء العلميون « وما يقومون به من تصدير المعلومات إلى جهات لا نعرف على وجه الدقة كيف تستخدم هذه المعلومات » .

إضافة إلى ذلك نشأ ما يمكن أن يطلق عليه « تججير » العلاقات العلمية الذى يشمل أنشطة عديدة ظهرت الآن على المسرح العلمى منها الاتجار فى الكتب والذكرات ، احتراف الإعارات ، وغير ذلك من أنشطة تحول النشاط العلمى من نشاط انسانى هدفه الوصول إلى حقائق معينة وإلى تشخيص الواقع الاجتماعى إلى أهداف خاصة يمكن تلخيصها فى إعادة انتاج امتيازات الباحثين أو تحقيق كسب معرفى للجهات الممولة بغض النظر عن الأهمية القومية أو الوطنية لمثل هذه البحوث .

ولقد فسر الدكتور محمود عودة هذه الظاهرة فى إطار التحولات الاجتماعية التى تجرى فى المجتمع المصرى ككل . فهى انعكاس لانتماءات اجتماعية واقتصادية وسياسية متباينة .

وفىما يتعلق بالمعايير الإنسانية عبر الدكتور محمود عودة عن رأيه بأنها تشمل كل خطوة من خطوات البحث . بحكم كون البحث العلمى هو نشاط إنسانى يجرى من خلال تفاعل بين عناصر إنسانية (الباحث نفسه ، الوسط الاجتماعى) .

ركز الدكتور محمود عودة على أهمية التعرف على التطورات الجديدة التى لحقت بالمجتمع المصرى على اعتبار أنها طرحت نوعية مشكلات جديدة خاصة

بالأخلاقيات دال على ذلك بفترة الستينات وفكرة « الضرورة القومية » التي كانت تبرر إلى حد كبير اقتحام خصوصية الإنسان باعتباره حالة . ومثال على هذه البحوث « بحوث البغاء » و « بحوث تعاطى المخدرات » .

بما يعنى أن المعيار القومى كان هو المبرر من الناحية الأخلاقية لاقتحام خصوصية الحالات التي تدرس .

طرح الدكتور محمود عودة تساؤلا حول الفائدة التي ستعود على الحالات الإنسانية من خلال دراستها في إطار المشروع الخاص ، وفي إطار النشاط الخاص وفي إطار إعادة انتاج الامتيازات الخاصة للباحثين ، سواء من الناحية العلمية أو المالية .

من هنا لابد من طرح تساؤل حول الأبعاد الإنسانية التي تتطوى على اختيار موضوع معين للبحث وإلى أى حد يستجيب هذا الموضوع الذى يتم اختياره للمشكلات الحقيقية للحالات المدروسة . وليس باعتباره معبرا عن اهتمامات الهيئات الممولة أو اهتمامات الباحث .

أكد الدكتور محمود عودة على أن عدم توافر الشرط الانسانى للمبحوث سيؤدى إلى اختلال الشروط العلمية بالإضافة إلى القهر الذى يفرض على المبحوث ونوعية المواقف المصطنعة التى تفرض عليه . وهنا يثار تساؤل حول « حق الناس أنفسهم فى اختيار أو طرح مشاكلهم التى يرون أنها جديرة بالبحث والدراسة » .

كذلك أشار الدكتور محمود عودة إلى بعض الأبعاد الإنسانية المتعلقة بعملية جمع البيانات ونظم الاتصال بين الباحث والمبحوث ، ومن هنا يثار تساؤل حول أحقية المبحوثين فى طرح لغة الاتصال الملائمة بينهم وبين الباحثين .

ختم الدكتور محمود عودة عرضه باثارة قضية ما أطلق عليه « القنابل الإعلامية » كالأحداث العنف السياسى والدينى ، واعتماد العلماء على التقارير البوابسية فى التعبير عن وجهة نظرهم وما يمثل هذا التصرف من تهديد للمعايير العلمية والإنسانية .

تناولت الجلسة بعد ذلك مناقشة بعض الأفكار الواردة فى الورقة .

أثار الأستاذ السيد يسين عدة قضايا فى تعليقه على الورقة وفى البداية أبدى تأييده للأزمة التى أوردتها الدكتور محمود عودة المتعلقة بالسوق الحرة فى المجال الاقتصادى مماثلة للسوق الحرة فى مجال البحث العلمى وعبر الأستاذ السيد يسين عن أهمية دراسة حالات من البحوث الممولة . حتى نصل إلى تقييم موضوعى حقيقى لهذه القضية .

عبر أيضا عن اختلافه الأساسى حول ما أثاره الدكتور محمود عودة عن حق الناس فى اختيار مشكلات بحوثهم وأيد وجهة نظره بأنه كان لا يمكن دراسة ظاهرة الثأر فى الصعيد - لأن هذه القضية لا تمثل مشكلة لهم . ولكن من حق الباحث المعنى بتطور المجتمع - دراسة مثل هذه الظاهرة - ولكن المهم هو محاولة استخلاص مشكلات حقيقية وملحوسة بغض النظر عن شعور الباحثين بها أو لا ، وذلك لاحتمال وقوع الباحثين فى أزمة حقيقية لا يشعرون بها . وربما يكون هناك نوع من تزييف الوعى .

وفيما يتعلق بقضية التواصل بين الباحث والمبجوثين - عبر الأستاذ السيد يسين عن أهمية هذه القضية وضرورة مناقشتها .

وفيما يتعلق بالقضية المثارة حول النجومية الإعلامية أكد الأستاذ السيد يسين أن تشخيص الحالات على الورق هى قضية مضادة للعلم والملاخلاق .

علق الدكتور علىّ الدين غلال على بعض الأفكار الواردة في الورقة بالقول:  
إنّ القبول بالتعددية الفكرية يعنى أولويات المشاكل فتختلف من باحث إلى آخر.

وعبر عن اتفاقه مع الروح العامة للورقة التي عرضها الدكتور محمود عودة

بما تمتّعه من ثلاث قواعد ينبغي الالتزام بها وهي :

١ - ضرورة تعريف المبحوث بالهدف الحقيقي للدراسة .

٢ - اخبار المبحوث بالهيئة الممولة والجهة المشرفة .

٣ - العالم الاجتماعى ليس من وظيفته الادلاء بتصريحات حول قضايا ذات

طابع سياسى .

علق الدكتور صلاح عبد المتعال على بعض الافكار الواردة في الورقة -

وأثار تساؤلا حول امكانية القيام بدراسات استطلاعية للكشف عن حاجات الناس؟

أكد الدكتور صلاح عبد المتعال على أهمية الثقة في البحث العلمى . وأشار أيضا

إلى أهمية ما يعرف بالبحوث الملحة مثل الحركات الدينية والسياسية .

وافق الدكتور على نصار ، الدكتور محمود عودة فيما أطلق عليه «اتهامات»

على حد تعبير الدكتور على نصار وفي تعليق الدكتور عبد الباسط عبد المعطى

على ماورد في ورقة الدكتور محمود عودة ، عبر عن رأيه فى قضية اختيار

الموضوعات بشكل إنسانى وبحيث تهمل الجماهير ، وأشار إلى إمكانية دراسة

قضية ما مثل «الطبقة العاملة وانخفاض أجورها» هذه القضية يمكن أن تدرس

من موقفين ايديولوجيين مختلفين ، فكيف يمكن أن تحسم هذه المسألة ؟

وأشار إلى أن ورقة الدكتور محمود عودة أثارت قضيتين هما :

١ - ما هي القواعد الأخلاقية لاختيار موضوعات البحوث ؟

٢ - ما هي أسس إقامة العلاقة مع المبحوث ؟

علق الدكتور محمد على على ورقة الدكتور محمود عودة بأن أشار إلى أن الورقة قد أثارت عدة قضايا من بينها : مستوى القضايا العامة مثل الأمانة العلمية والنشر العلمى وحقوق المبحوثين وأسس اختيار موضوعات البحث ولابد من تحديد وجهات النظر بشأنها ، إضافة إلى ذلك فهناك قضية معيار الفائدة التى ستعود على الجمهور من اجراء البحث وهى قضية تحتاج للمناقشة .

وعبر الدكتور محمد على عن غموض مفهوم « الحالات الإنسانية » الذى استخدمه الدكتور محمود عودة وكذلك استخدامه كلمة « حق الناس » .

عبر الدكتور محمد على عن اتفاقه مع روح الورقة التى عرضها الدكتور محمود عودة ، وما يمكن أن يقدم من استخلاص لبعض الأسس التى يمكن الاعتماد عليها فى صياغة الميثاق الأخلاقى . وتساؤل حول كيفية تطبيقه المبادئ التى طرحها الدكتور محمود عودة عند تخير الموضوعات الأكاديمية فى مجال دراستى الماجستير والدكتوراه .

تلى ذلك تعقيب الدكتور محمود عودة على ماورد من تعقيبات وتساؤلات وأشار إلى اتفاقه مع ما أثاره الأستاذ السيد يسين من وجود بعض المشكلات الهامة التى قد لا يعى الناس أهميتها ، وبالتالي لابد من تعريفهم بأهميتها دون خداع . وأوضح أن الهدف من الورقة هو إثارة بعض القضايا الجديدة للنقاش ومن خلال هذا النقاش يتم تطوير بعض المبادئ .

تلى ذلك عرض الورقة المقدمة من الدكتور على الدين هلال المعنونة «البحث العلمى بين الحرية الفردية والمسئولية الاجتماعية» .

ركز الدكتور على الدين هلال على بعض الأفكار الأساسية الواردة فى الورقة على النحو التالى :

١ - ازدياد عدد الجامعات والمشتغلين بالعلم الاجتماعى ، أدى إلى تدهور فى المستوى وإلى انفلات فى المعايير .

٢ - فى غياب سياسة علمية واضحة حدث نوع من الغياب للمعايير والقواعد العامة .

٣ - تدهور مستوى الأساتذة والباحثين أو ما يمكن أن يطلق عليه « ردة علمية »  
٤ - غير صحيح القول بأن المسائل المهنية متعارف عليها ومقبولة . وقدم الدكتور على الدين هلال اقتراحا بأن يتولى أحد الباحثين الاطلاع على المجالات السيارة ويقدم حصرا للتجاوزات العلمية فى السنوات الأخيرة . فهناك حوادث تدليس علمى ، اعتداء على رسائل ماجستير ودكتوراه ، وغير ذلك من الممارسات ، وأشار الدكتور على الدين هلال إلى أن موضوع أخلاقيات البحث العلمى يثير قضيتين :

الأولى : قضية على المستوى الكلى

وهو وضع العلم الاجتماعى ونوره فى البناء الاجتماعى والسياسى للمجتمع .  
وهى قضية مرتبطة بالتطور التاريخى للجماعة العلمية ومرتبطة بالسياق الاجتماعى والسياسى .

أكد الدكتور على الدين هلال على أن العلم الاجتماعى مفروض أن يكون أداة لتحرير الانسان « والثقف نوره هو ناقد اجتماعى وليس نوره التبرير » .  
وربما كانت إحدى الازمات التى يواجهها البحث الاجتماعى هو أنه اصبح «حرفة» .

ثانيا : المستوى الجزئى المتعلق بالجزئيات المحددة والسلوكيات وهنا تبرز عدة قضايا :

١ - كل بحث اجتماعى له دلالة سياسية ويجب ألا نخدع أنفسنا بالقول بوجود

موضوعات بريئة أو غير بريئة ويظل المحك دائما هو العلانية فهدف البحث العلمى هو نشر المعرفة وتداول هذه المعرفة بين الباحثين .

٢ - قبول مبدأ التعددية الفكرية يعنى قبول حق الباحث الفرد فى اختيار موضوعه والمحك هنا هو الجماعة العلمية .

أكد الدكتور على الدين هلال على أن العاصم أمام أى انحرافات هو مبدأ العلانية ورفض السرية .

طرح الدكتور على الدين هلال تساؤلا حول الميكانيزمات التى ينبغى تقديمها لتحقيق مزيد من استقلالية الباحثين الاجتماعيين ومزيد من استقلالية البحوث الوطنية ازاء مؤسسات الدولة . بعبارة أخرى ما هى الحدود الفاصلة كبحاث علمى ناقد وظيفته الأساسية التعامل مع الأفكار والبحث عن الحقيقة ، والوصول إلى هذه الحقيقة وبينه كرجل سياسى ؟ وهنا ينبغى التفرقة بين الحدود التى تفصل الباحث عن دوره كبحاث علمى ولوره كرجل حركة سياسية سواء مع الحكومة أو مع المعارضة .

طرح الدكتور على الدين هلال قضية هامة هنا وهى أن جزءا من أخلاقيات البحث العلمى هو حد أدنى من الولاء للعلم ، من الولاء للطلبة ، من الولاء للبحث العلمى .

وفىما يتعلق بقضية البحوث الممولة عبر عن تصوره لهذه القضية فى صورة تساؤل هو هل تقبل العمل فى بحث ممول أم لا ؟ وطرح السؤال على هذا النحو غير مفيد لأنه يتم تناوله فى إطار أيديولوجى - ولابد من الخروج من إطار هذه العموميات لإثارة تساؤلات حول ما هى أشكال المشاركة الأجنبية فى البحث العلمى ؟ ما هى حدود الإشراف المالى ؟ ما هى طبيعة الموضوعات ؟ ما هى

طبيعة النشر في هذه الموضوعات ؟ .

في نهاية العرض ، عرض الدكتور علىّ الدين هلال عدة قضايا ينبغي مراعاتها وهي :

١ - استقلالية البحث العلمى .

٢ - قضية السياسة العلمية .

وأكد الدكتور علىّ الدين هلال على ضرورة وجود ميثاق شرف ومن الممكن أن يتولى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية هذه المبادرة . وفى هذا الصدد. طرح الدكتور علىّ الدين هلال فكرة إمكانية قيام لجنة لاحترام القواعد الأخلاقية .

بعد تعقيب الدكتور علىّ الدين هلال على ما طرح من آراء وتساؤلات حول الورقة التى قدمها سيادته ، تولت الدكتورة ناهد صالح عرض الأفكار الأساسية الواردة فى الورقة المقدمة من سيادتها والمعنونة « البحث الاجتماعى وقضية الشرعية » .

وفى بداية العرض نوهت الدكتورة ناهد صالح إلى أن الورقة المقدمة منها أعدتها منذ فترة شعوراً منها بالتدهور الذى لحق العمل فى مجال البحث العلمى الاجتماعى .

وقد تناولت فى عرضها قضية الشرعية فى مجال البحث الاجتماعى فى سياقها التاريخى من خلال تمييزها بين ثلاث مراحل :

مرحلة « غياب قضية الشرعية » وبدأت من منتصف القرن التاسع عشر وامتدت حتى بداية الحرب العالمية الأولى .

مرحلة « حجب قضية الشرعية » وتشغل الفترة ما بين الحربين العالميتين  
مرحلة « طرح قضية الشرعية » وتبدأ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وببداية  
حركات تحرر واستقلال دول العالم الثالث والتي بلغت ذروتها منذ منتصف  
الستينيات .

وقد أوضحت أن المرحلة الأخيرة شهدت تحولا في معالجة قضية أخلاقيات  
البحث الاجتماعي حيث لم تعد قاصرة على بحث سلوك الباحث الفرد وإنما  
أصبحت تعالج في إطارها السياسي من منظور العلاقة بين السلطة والبحث  
الاجتماعي من جهة ، وبين البحث الاجتماعي والمجتمع من جهة أخرى .

ثم تناولت الدكتورة ناهد صالح قضية الشرعية من محورين : المحور الأول  
يتناول النشاط البحثي في حدود الدولة الواحدة وفيه تفجر قضيتان حرية البحث  
العلمي وضمانات الحفاظ عليها من جهة ، وقضية التزام الباحث العلمي من جهة  
أخرى . والمحور الثاني ويتناول النشاط البحثي كمنشأ يتعدى حدود الدولة  
الواحدة وما يفجره هذا من قضايا تتعلق بدور الباحث كمواطن .

وفي إطار هذا المحور عرضت بأسهاب للفضيحة التي فجرها كشف  
مشروع «كاميلوت»<sup>(١)</sup> وأشارت إلى أهمية دراسة هذا المشروع الرد على  
التساؤلات حول الكيفية التي يمكن أن يستغل بها العلم الاجتماعي والبحث  
الاجتماعي للسيطرة على الدول النامية من جانب الدول المتقدمة .

وذكرت أن محك الشرعية في تصورها هو مدى مساهمة البحث  
الاجتماعي في الكشف عن الخلل في الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية

---

\* وزعت على الاعضاء ورقة من إعدادها بعنوان التمويل الأجنبي للبحوث الاجتماعية : دراسة في  
سويسرا وچيا البحث الاجتماعي في الدول النامية وتتناول بالتفصيل مشروع كاميلوت .

الذى يحول دون حصول المجتمع على حقوقه الاجتماعية وهذه الحقوق فى  
تصورها هى :

حق التنمية ، حق العدالة الاجتماعية ، حق الديمقراطية ، وحق الاستقلال  
وعدم التبعية . هذه الحقوق تشير إلى القضايا التى هى بمثابة الموجهات  
الأساسية للبحث .

وركزت الدكتورة ناهد صالح فى العرض على أن دور الباحث الاجتماعى  
ودور العلم الاجتماعى هو دور نقدى . بصرف النظر عن الانتماء الايديولوجى  
وأشارت إلى قضية ممارسة الباحث للعمل الحزبى والأخلاقيات التى تحكم ذلك .

وفى عرضها أكدت على أهمية التعددية العلمية فى الوصول إلى معرفة  
علمية أشمل وأكثر مصداقية وأكدت على أن طبيعة العمل فى المركز تتيح فرصة  
تناول الظاهرة الواحدة من توجهات أيديولوجية وتخصصات علمية متنوعة .

وختمت الدكتورة ناهد صالح عرضها بالتأكيد على أن هدف المؤتمر ليس  
فقط وضع قواعد أخلاقية وإنما إيجاد وعى ورأى عام بين المشتغلين بالبحث  
الاجتماعى لأهمية وجود هذه القواعد الأخلاقية التى تحكم عملهم العلمى فى  
علاقتهم بالسلطة وبالمجتمع وعلاقتهم فى الوسط العلمى .

فالقضية ليست مجرد مسألة افتقار إلى المواثيق الأخلاقية أو ترشيد لسلوك  
الباحث أو قضية محاسبة اجتماعية وإنما هى قضية وعى بالمسئولية الاجتماعية  
من جهة وإتاحة الضمانات التى تكفل القيام بهذه المسئولية من جهة أخرى .

وقد أوضحت فى هذا العرض التحديات التى تواجه عادة الباحث  
الاجتماعى فى قيامه بمسئوليته الاجتماعية هذه فى الدول النامية .

تلى هذا العرض تعقيب السادة الحاضرين على الورقة أشار الأستاذ السيد يسين إلى احتواء العرض المقدم من الدكتورة ناهد صالح على بعض القضايا الأساسية وهي :

١ - إيجاد الوعي النقدي لدى الجماعة العلمية والعلاقة بين الأيديولوجيا والعلوم الاجتماعية .

٢ - قيمة التفاعل العلمى على المستوى العالمى ، هذه القضية قد تتناقض مع مسألة البحوث الممولة والتخوف منها . وهذه القضية تثير قضية المجتمع المخلق والمجتمع المفتوح .

٣ - البحوث المقارنة وأهميتها ، لابد من مناقشة البحوث المقارنة مناقشة موضوعية ويمكن أن يتم ذلك عن طريق دراسة حالة لبعض هذه البحوث .

٤ - قضية علاقة الباحث بالسلطة وخاصة فى الدول النامية تحتاج إلى مزيد من التدقيق والدراسة .

عبر الدكتور سيد عويس عن اختلافه مع الأستاذ السيد يسين فيما يتعلق بدراسة الأجانب للمجتمع المصرى وخلص إلى خطأ كل من تناول المجتمع المصرى بالدراسة من الأجانب .

علق الدكتور عبد الباسط عبد المعطى على الورقة بالتركيز على ثلاث قضايا هي :

- ١ - قضية البحوث الأجنبية وضرورة مناقشتها من منظور شمولى .
- ٢ - فكرة الطابع الدولى للعلم تحتاج إلى مناقشة وتدقيق .
- ٣ - قضية عضوية الباحث فى التنظيم السياسى وهنا يثار تساؤل حول التوظيف الاجتماعى للعلم .

تلى ذلك تعقيب الدكتور محمود عبد القادر بالأشارة إلى أن الجامعات تشتمل على مراكز بحثية تحت اسم « وحدات بحثية ذات طابع خاص » تفوق حجم المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية والمراكز الأخرى . وذلك حتى يكون التقييم شاملا العملية البحثية كلها بما فيها الجامعات .

علق الدكتور مصطفى سويق على الورقة المقدمة من الدكتور على الدين هلال من حيث :

١ - موضوع مشاركة المشرف فى العائد من أعمال الطلاب الذين يشرف عليهم وهنا ينبغي التعرف على نوع الإشراف على اعتبار أن هناك نوعيات مختلفة من الإشراف .

٢ - الاداة المستخدمة - فهناك باحثون يعتمدون أساسا على الدقة فى استخدام الاداة ولكن بهلامية فى التفكير والعجز عن المعرفة المنهجية وعن المعالجة المنهجية.

علق الدكتور صلاح عبد المتعال على الورقة المقدمة من الدكتورة ناهد صالح بانارة قضية الحصانة للباحثين وقضية البحوث الأجنبية وتركيزها على القضايا المتعلقة بالخدمات وليس بالانتاج .

وعبر الدكتور صلاح عبد المتعال عن اختلافه مع الدكتورة ناهد صالح فيما يتعلق بقضية العمل السياسى وعبر عن رأيه فى ضرورة أن يكون للباحث دوره فى المشاركة فى العمل السياسى فى المجتمع .

علق الدكتور محمد على على الورقة المقدمة من الدكتور على الدين هلال بانارة عدة قضايا وهى « مبدأ العالمية » الذى طرحه الدكتور على الدين هلال وأشار إلى ضرورة التعرف على حدود معيار العالمية .

القطاع الخاص المستقل عن جهاز الدولة ، أشار الدكتور محمد على إلى أن هذا القطاع الخاص مستقل عن جهاز الدولة ولكنه مرتبط بدولة أخرى .

فكرة السياسة العلمية – من الذين تقع على عاتقهم مهمة تحقيقها ، فكرة السياسة العلمية تحتاج إلى مزيد من التحديد .

الدور النقدي للباحث لا بد من مناقشة حدود هذا النقد ومعاييره .

كما علق الدكتور محمد على على الورقة المقدمة من الدكتورة ناهد صالح بإثارة قضية الشرعية التى تناولتها الدكتورة ناهد صالح وأشار إلى التعريف الوارد فى الورقة وخاصة القول « بأن البحوث التى تدخل فى إطار الشرعية هى التى تحقق صالح المجتمع » ، وأشار إلى ضرورة تحديد صالح المجتمع على اعتبار أنها كلمة عامة .

علق الدكتور على نصار على الورقة المقدمة من الدكتورة ناهد صالح بأن مفهوم التبعية يحتاج إلى مزيد من التطوير .

علق الدكتور محمد الجوهري على ورقة الدكتورة ناهد صالح باتفاقه معها فى الهدف الذى حددته للندوة من وضع قواعد أخلاقية عن طريق استقراء الواقع المصرى . وأكد على أهمية دراسة مشروع الترابط بين الجامعات .

وأكد على أهمية وجود لجنة علمية تكون مهمتها الرقابة ويمكن مراجعة هذه اللجنة عند الضرورة وعند طرح موضوعات أو مشروعات بحثية للمناقشة .

عبرت الدكتورة ناهد صالح عن اتفاقها مع الدكتور محمد الجوهري فيما يتعلق بتكوين جمعية علمية وأن هناك جمعيات علمية بالخارج مثل الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع ، والجمعية الأنثروبولوجية لعلم الاجتماع تقوم بالدفاع عن

أعضائها وتأكيد التزامهم بأخلاقيات البحث العلمى وفيما يتعلق بموضوع «الحصانة العلمية» أشارت الدكتورة ناهد صالح إلى تأكيدها عليه فى الورقة .

وفى تعقيب الدكتور على الدين هلال عبر عن موافقته مع الدكتور مصطفى سوف فيما اثاره من نقاط .

وفيما يتعلق بموضوع عالمية العلم ، أكد أن البحث الاجتماعى لم يعد فقط قاصرا على حدود الدولة .

وصاغ الدكتور على الدين هلال المشكلة على النحو التالى :

كيف يمكن الاستفادة من الموارد الخارجية أيا كان حجمها فى إطار المصلحة الوطنية ؟ ولابد من التساؤل حول كيف تكوّن الجماعة العلمية وكيف يرتقى مستوى أداء الجماعة العلمية وما هو شكل الاستفادة من الموارد الأجنبية أو من الكفاءات الأجنبية فى تحقيق هذا الهدف ؟

وفيما يتعلق بعلاقة الباحث بالأحزاب السياسية عبر عن رأيه بأن القضية ليست التزام بموقف أيديولوجى ، ولكن القضية هى الارتباط الحزبى .

وختم تعليقه بإثارة تساؤل حول الدور الذى يستطيع أن يلعبه المثقف فى الحركة السياسية اليومية ؟

وانتهت الجلسة الأولى للنوبة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى فى الساعة الثانية عشرة والنصف مساء .

## الندوة التحضيرية للمؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى

من ٤ - ٦ يونيو ١٩٨٥

### الجلسة الثانية

بدأت الجلسة الثانية للندوة التحضيرية للمؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى فى تمام الساعة التاسعة من مساء الأربعاء الموافق ١٩٨٥٦٥ برئاسة الدكتور مصطفى سويف وبحضور كل من :

الأستاذ السيد يســــــــــــين

الدكتور سيد عويــــــــــــس

الدكتور صلاح عبد المتعـــــــــال

الدكتور عبد الباسط عبد المعطــــــــى

الدكتور على الدين هــــــــلال

الدكتور على نصــــــــــــــــار

الدكتور محمد الجوهــــــــرى

الدكتور محمد على محمــــــــد

الدكتور محمود عبد القــــــــادر

الدكتور محمود عــــــــوده

الدكتورة ناهد صــــــــالــــــــح

وفى بداية الجلسة اقترح رئيس الجلسة أن تقدم الأربعة أوراق بشكل متتال على أن يلى ذلك مناقشتها ، وقد وافق الحاضرون على هذا الاقتراح وعرضت الأوراق الأربع الآتية على النحو التالى :

١ - دراسة عن موضوع مبدأ السرية فى البحوث العلمية الاجتماعية

- « غير المادية » حدودها وحدانيتها . الدكتور سيد عويس .
- ٢ - موقف الباحث من الجماهير ومن السلطة . الدكتور عبد الباسط عبدالمعطي .
- ٣ - أخلاقيات البحث العلمى فى المنهج الإسلامى . الدكتور صلاح عبدالمتعال .
- ٤ - بعض مشكلات الرسائل العلمية . الدكتور محمد الجوهري .
- بدأ الدكتور سيد عويس بعرض الأفكار الأساسية التى وردت فى الورقة المقدمة من سيادته .

أشار الدكتور سيد عويس فى البداية إلى أن كل ما ورد فى الورقة قابل للمناقشة وذلك بهدف الوصول إلى نصوص يمكن أن يضمها ميثاق أخلاقى يتوصل إليه من خلال المناقشات .

وفىما يتعلق بالمحور الثانى من الورقة والمتعلق بالعلوم المادية وغير المادية ، نوه الدكتور سيد عويس إلى أنه يعنى بالعلوم المادية علوم الميكانيكا والبيولوجيا والفيزياء والكيمياء ... الخ ، أما العلوم غير المادية فيعنى بها العلوم الاجتماعية بالمعنى الواسع وأكد على ضرورة فهم الوسط الاجتماعى ومعرفة العلوم التى تيسر فهم الإنسان على اعتبار أن هدف هذه العلوم غير المادية هو الإنسان ولا يمكن فهم سلوك الإنسان عن طريق العلوم المادية فقط .

كما أشار الدكتور عويس إلى ضرورة تضافر العلوم المادية وغير المادية من أجل النهوض بعمليات التنمية .

ثم تناول عرض الورقة بعد ذلك ، الجزئية الخاصة بمبدأ السرية وموقف الباحث العلمى الاجتماعى من الأفراد والجماعات والمجتمع . ويعنى بمفهوم

«مبدأ السرية» فى هذه الورقة « حرص الباحث العلمى الاجتماعى أى المتخصص فى مهنة البحث العلمى الاجتماعى على الاحتفاظ بالخبرة التى يكون مصدرها من يجرى بحثه عليهم سواء كانوا أفرادا أو جماعات أو كان المصدر المجتمع المحلى أو القومى » .

فلاحتفاظ بأسرار عملاء الباحث الاجتماعى على حد تعبير الدكتور سيد عويس يكون بالضرورة لصلحة العملاء والباحث والبحث معا .

وفى نهاية العرض المقدم من الدكتور سيد عويس أكد على قضيتين أساسيتين هما :

- ١ - حصانة مهنة البحث العلمى الاجتماعى فى مصر .
- ٢ - حصانة العاملين العلميين المصريين فى مهنة البحث العلمى .

ومن ثم فلا بد من صياغة قسم علمى يهتم بهاتين الحصانتين ولا يعنى الحرص على توفير هذه الحصانة أن يتميز هؤلاء العاملون عن غيرهم من أعضاء المجتمع ، بل أنه يعتبر فى جوهره تعبيراً عن حرص المجتمع على توفير المناخ الثقافى الاجتماعى الصالح لكى يؤدوا أعمالهم وواجباتهم العلمية ويشعروا بالأمان والاستقرار المادى والنفسى معا .

تناوات الجلسة بعد ذلك عرض الورقة المقدمة من الدكتور عبد الباسط عبد المعطى والمعنونة « موقف الباحث من الجماهير ومن السلطة » .

بدأ العرض بإثارة الدكتور عبد الباسط عبد المعطى لسؤالين محددين هما «فى جانب من يجب أن يقف الباحث ، فى جانب الجماهير أم فى جانب السلطة أم فى جانبها معا ؟ وأيا كان الاختيار ، ما هى قواعد ممارسة العلاقة أو العلاقات المترتبة على هذا الاختيار ؟ » .

ومحاولة الاجابة على هذين السؤالين أنما تتطلب بالأساس التعرض  
لمفومات ثلاثة هي :

أ - الجماهير .

ب - سلطة الدولة .

ج - الباحث .

وفيما يتعلق بمفهوم « الجماهير » أشار الدكتور عبد الباسط عبد المعطى إلى  
أنه يعنى به « المنتجون داخل المجتمع أو كل من يسهم فى الإنتاج الاجتماعى  
داخل المجتمع سواء كان إنتاجا ماديا أو غير مادى ، سواء كان يعتمد على جهد  
يدوى أو عقلى » .

أما عن المفهوم الثانى وهو سلطة الدولة ، فيقصد به فى هذه الورقة "   
المضمون الطبقي للدولة سواء كانت هذه السلطة تنفرد بها طبقة واحدة أو عدة  
طبقات أو شرائح لطبقات محددة " .

وفيما يتعلق بالمفهوم الثالث وهو الباحث ، اثار الدكتور عبد الباسط سؤالا  
مؤداه أى مثقف نقصد ؟ فعند مستوى عام جدا من التحليل يكون المثقف هو  
الحائز على رؤية شمولية تاريخية ومعاصرة وذات أفاق مستقبلية رؤية تدرك  
العلاقات والترابطات بين الفكر والعمل وتتضمن وظيفة اجتماعية للعلم . ويدمنا من  
هذه الوظيفة الاجتماعية للعلم يقترن الباحثون المثقفون ويتوزعون وفق انحيازاتهم  
واختياراتهم الاجتماعية التى تستند بدرجة أو بأخرى على أيديولوجيات محددة .

حاولت الورقة بعد ذلك القاء الضوء على صورة العلاقة بين الباحث وبين  
الجماهير والسلطة .

ولقد بلور الدكتور عبد الباسط إشكالية أساسية ترى أنه إذا كانت السلطة

والطبقات المسيطرة تسعى إلى تزييف وعى الجماهير فهنا تثار إشكالية أساسية: على أى أساس يمكن للباحث أن يجمع بيانات اذا كان عنده فكرة أن الجماهير وعيها مزيف ، وتصبح المهمة الأولى للباحث فى هذا الاطار هى كيف يستطيع أن يتجاوز هذا الوعى المزيف ، وهذا يحتاج من الباحث إبداع نظرى ومنهجى فى الوقت ذاته .

أكدت الورقة بعد ذلك على ضرورة توافر الإرادة الواعية للمبحوث فهناك ثلاثة صور أساسية عرفها المسرح البحثى هى :

- نمط من الباحثين يستفيد من الأوضاع القائمة .
  - صورة التناقض بين القول والفعل .
  - الباحث الذى يتكيف متطوعا مع السلطة .
- هذه الإشكالية المطروحة ، تعنى فى النهاية ضرورة أن يكون هناك التزام علمى من الباحث ، وهو التزام شخصى ، التزام أمام الجماعة المهنية ، التزام أمام الطبقة والتزام أمام مصالح المجتمع .

بعد ذلك تناولت الورقة الصور المرغوبة للعلاقة بين الباحث والجماهير والسلطة وعرض تساؤلا محددا حول حدود حرية الباحث إذا كان منتشيا للسلطة أو إذا كان معارضا لهذه السلطة .

وفى نهاية الورقة اقترح الدكتور عبد الباسط عبد المعطى ، ضرورة مواجهة الأنماط المهنية السائدة التى قدان فى الممارسات البحثية بحيث تكون هناك مواجهة مهنية بالأساس ، وضرورة إيجاد جماعة مهنية تضع ميثاقا أخلاقيا للعمل العلمى وتكون هذه الجماعة مسئولة عن مساءلة الباحثين من جانب وحمايتهم من جانب آخر .

تناولت الجلسة بعد ذلك عرض الورقة المقدمة من الدكتور صلاح عبدالمتعال والمعنونة « أخلاقيات البحث العلمى فى المنهج الإسلامى » . ولقد تناولت الورقة أربع نقاط هى :

- أزمة الأخلاقيات .
- الفكر والدين والأخلاق .
- أخلاقيات البحث العلمى فى البحث الإسلامى .
- اختبار المنهج الإسلامى .

وفيما يتعلق بأزمة الأخلاقيات ، أشارت الورقة إلى أن البحث العلمى لم ينجح فى المجال الإنسانى من أن يصاب بأزمة الأخلاقيات وذلك كغيره من المجالات السلوكية والتنظيمية ولابد من ربط هذه الأزمة بالسياق الاجتماعى العام الذى انطلقت فيه المعايير لعوامل متعددة وزالت كيان المجتمع فى الفترة الأخيرة على وجه الخصوص .

وتعرضت الورقة لنماذج من هذه الأزمة مثل ( لوى الحقائق ، تحريف النتائج ، تطويع المؤسسات لخدمة الأنظمة ) وأشارت الورقة إلى أن قمة الأزمة الأخلاقية تتمثل فى موقف الباحث أو العالم المنفذ أى صاحب المسئولية التنفيذية ، وذلك عندما يصدر ويمارس قراراته الخاطئة فى التجارب الجماهيرية الكبرى سواء فى أمور المشاركة السياسية أو صياغته التشريعية أو فى التنظيم الاقتصادى ، وقد يحدث ذلك الخطأ لتدنى كفايته العلمية أو قصور المعلومات لديه ، ولكن أشد الخطرين عندما يفعل ذلك الخطأ وهو على دراية به ترضيه لحاكم .

وتناولت الورقة الجزء الثانى منها العلاقة بين الفكر والأخلاق على أساس أنهما لا ينفصلان فلا يتحقق الالتزام الأخلاقى إلا باستقامة الفكر وتحرره

والسعى نحو تحقيقه فالفكر يحتوى على أخلاقيات وكذلك الخلق يحتوى على فكر.

ثم تعرضت الورقة بعد ذلك إلى العلاقة بين الدين والأخلاق على أساس أن الدين هو التربية الحقيقية التى تنمو بها الأخلاق - فالوظيفة الأساسية للدين هى إرساء وتدعيم قواعد الأخلاق .

والسؤال الذى طرحته الورقة : إذا كان الاسلام خاتم الأديان يمجّد الأخلاق والفكر والعلم فهل يهديننا هذا الدين إلى منهج يعالج فيه قضايا الفكر والأخلاق ومشكلات البحث العلمى ؟

ولقد تعرضت الورقة فى الجزء الثالث منها إلى أخلاقيات البحث العلمى فى المنهج الإسلامى على أساس عدم انفصال الأخلاقيات عن المناهج الأخرى . وأشارت الورقة إلى وجود نوع من التوحيد فى البناء الخلقى يربط بين الالتزام فى أخلاقيات البحث العلمى والأخلاقيات فى المجالات المتعددة ( الأسرة ، المعاملات ... الخ ) وإن هذه الوحدة تحول بين انفصال النظرية عن التطبيق .

وفىما يتعلق بالنسق الأخلاقى سواء كان عاما أو خاصا ، أشارت الورقة إلى عدم وجود تناقض بينهما ولا بد أن يكون هناك سلامة فى النسق كله ويفرق الدكتور صلاح عبد المتعال بين ما اطلق عليهم «المخلصين والمدعين من الباحثين» .

وتشير الورقة إلى خصائص المنهج الإسلامى على أساس أنه يربط الفكر بالخلق والخلق بالعقيدة والإيمان وعلى هذا يكون العمل العلمى على حد تعبير الدكتور صلاح عبد المتعال نسك من نسك العبادة .

وتشير الورقة أيضا ، إلى أن المنهج الإسلامى قدم حلا لازمة الفكر وأزمة الشرك فى تفسير العلاقة بين الكون والبيئة وهناك العديد من الشواهد من القرآن والسنة تؤكد على هذه العلاقة وهذا المنهج أساسه الإيمان ، فلا إيمان بغير

اقتناع ولقد ركز هذا المنهج أيضا على ضرورة مقاومة الانحراف الفكرى .

ويؤكد الدكتور صلاح عبد المتعال على أن هذا المنهج الإسلامى قد نجح فى وضع قواعد المنهج العلمى ، فعلوم الحديث ليس لها مثيل فى العلوم جميعا .

ولقد تعرضت الورقة أيضا لأخلاقيات القياس وشروطها والتى من بينها الاطلاع على الكتاب والسنة ، صحة العقل ، عدم التعدد فى الأحكام .

ثم تناولت الجملة بعد ذلك عرض الورقة الرابعة والمقدمة من الدكتور محمد الجوهري والمعنونة « بعض مشكلات الرسائل العلمية » .

ولقد تضمنت الورقة عرضا لأحد الجزئيات المتصلة بأخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى وهى تلك المتعلقة بالرسائل العلمية المقدمة لنيل درجة جامعية .

ولعل التعمق فى هذه الجزئية يشير إلى أن كل المشكلات التى تتعدد فى هذا المجال إن هى إلا صدى أو انعكاس للمشكلات والعيوب والأفاق التى يعانى منها المجتمع الكبير الذى ينتمى إليه أطراف تلك العلاقة العلمية طلابا ، أساتذة ، مؤسسات تضم الجميع .

ولقد أوضحت الورقة حقيقة أساسية هى هبوط المستوى العلمى والمعايير الأخلاقية .

وركزت الورقة على مكونات المشكلة وتحليل عناصرها وذلك من خلال تناول ثلاث فئات من المشكلات :

- مشكلات من جانب الطالب الباحث .
- مشكلات من جانب الأستاذ المشرف .
- مشكلات من جانب المؤسسة العلمية التى تضم الطرفين .

وتنظم تفاعلها مع بعضها البعض ، وتفاعلها مع المجتمع الذي يعيشان فيه .

وفيما يتعلق بالمشكلات من جانب الطالب أشارت الورقة إلى أن أهم هذه المشكلات هي بوط المستوى وظاهرة الانتهازية فى إنجاز العمل العلمى عدم تفرغ الطالب للدراسة ، وهناك أيضا مشكلة أمانة النقل والتزام القواعد العلمية فى الاقتباس .

ولقد اقترحت الورقة عددا من الحلول لهذه المشكلات المختلفة من بينها تكليف الطالب بقرارات خاصة وإضافية ، إعادة نظام الامتحان الشامل (شغويا وتحريريا ) قبل السماح للطالب بمناقشة رسالته .

ضرورة وضع عدد من الضوابط على عملية المناقشة بدءا من الجهة التى تعين المشرفين .

كما أشارت إلى ضرورة مساهمة الجامعة ، أو النقابة ... الخ بتحمل نفقات إجراء البحث وإعداد التقرير النهائى .

وفيما يتعلق بالجزئية الثانية من الورقة والتى تناوت المشكلات من جانب الأستاذ أشارت الورقة إلى تعرض الأستاذ لعدد من المشكلات الاجتماعية والمادية والنفسية والتى تؤدى فى النهاية إلى هبوط مستوى أدائه العلمى .

ويعد من أخطر أسباب الضعف العلمى وكما تشير الورقة هو عدم اطلاع الأستاذ على أحدث الاتجاهات والمدارس .

وأكدت الورقة على ضرورة تنشيط الصلات العلمية للأستاذ بالاهتمام بتيسير اطلاعه على الجديد من المراجع والدوريات وتيسير خروجه إلى الجامعات

## الأجنبية .

إن المشكلة من جانب الأستاذ لا يمكن أن تعالج بمزيد من اللوائح دون تربية الضمير العلمى والمهنى والتثنية السليمة على أسس قواعد أخلاقية قديمة جديدة .

تناولت الورقة بعد ذلك المشكلات من جانب المؤسسة الأكاديمية . ومن هذه المشكلات : ضعف المقابل المادى الذى تقدمه المؤسسات الأكاديمية للإشراف والمشاركة فى لجان الحكم على الرسائل .

وربما كان أخطر نواحى القصور التى يمكن أن تؤخذ على الجامعة الخلل المعيب فى المكتبات الجامعية ، فهى فى حاجة إلى تحديث .

وبالإضافة إلى ذلك فهناك مشكلة تتعلق بسيطرة الطابع الشكى على كل عمليات الدراسات العليا .

اقترح الدكتور محمد الجوهري ، لعلاج مظاهر الانحراف أو الخطأ فى تشكيل لجان الحكم أن ينتهى دور المشرف بتقديم الرسالة للفحص ، حيث يقر بصلاحياتها للمناقشة ولا يتدخل فى عملية اقتراح لجنة الفحص أو الحكم .

تناولت الورقة عددا من الاقتراحات الخاصة برفع مستوى المؤسسات العلمية .

وفى خاتمة الورقة ، أشار الدكتور محمد الجوهري إلى ضرورة وضع قواعد تنظم سلوك أعضاء هيئة البحث والتدريس وتقديم المشورة لقد أن الأوان لكى يكون لدينا ميثاق ينظم حياتنا العلمية وفق قواعد أخلاقية ، هدفها أن تخدم العلم والمجتمع فى النهاية . والشرط الأساسى لمثل هذا الميثاق أن تثبىق قواعده

من الممارسة اليومية ومن الدراية الحقيقية والمتابعة الامينة للمشكلات التي تواجه أبناء المهنة في ممارستهم لتلك الأنشطة المتنوعة .

اقترحت الورقة أن يقر مشروع هذا الميثاق بعد وضعه بواسطة القاعدة العريضة من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية في إطار تنظيم أكاديمي مهني يجمعهم ولا بد أن تتوافر الأجهزة التي تحرص على اتباع هذا الميثاق الأخلاقي وتضبط التزام العاملين والباحثين به .

تناولت الجلسة بعد ذلك مناقشة الأوراق الأربعة والتعليق عليها وقد بدأت المناقشة بأن وجه الدكتور سيد عويس تساؤلا للدكتور صلاح عبد المتعال حول العلاقة ما بين الفكر والأخلاق ؟ وهل الأخلاق جزء من الفكر .

وأخيرا وجه الدكتور سيد عويس سؤالا إلى الدكتور محمد الجوهري حول علاقة الجامعة بالبحث العلمي الاجتماعي وهل يوجد تنسيق ما بين الجامعات ومراكز البحوث ؟

ثم تولى بعد ذلك الأستاذ السيد يسين توجيه عدد من التعليقات والتساؤلات حول الأوراق الأربع التي قدمت في هذه الجلسة .

وفيما يتعلق بالورقة المقدمة من الدكتور سيد عويس ، طرح الأستاذ السيد يسين سؤالا حول متى يتعين على الباحث أن لا يذكر بالتحديد المكان الجغرافي لمنطقة درسها ؟ وهل هناك معايير لذلك ؟ متى ينبغي أن تكون هناك سرية في أي موضوع من الموضوعات ؟ وأشار الأستاذ السيد يسين إلى أن مثل هذه التساؤلات في حاجة إلى مناقشة .

وفيما يتعلق بالورقة المقدمة من الدكتور عبد الباسط عبد المعطى علق الأستاذ السيد يسين عليها باعتبارها حافلة بالأفكار النقدية وإن كانت الثلاثية التي

ركزت عليها الورقة ( السلطة - الجماهير - الباحث ) هي فى النهاية انماطاً صورية تحتاج إلى وقفه ، فالورقة أظهرت السلطة فى مواجهة الجماهير وعلى الباحث أن يختار الجماهير فى مواجهة السلطة . وقد وصف الأستاذ السيد يسين هذا التصور للسلطة باعتباره مفهوم لا تاريخى وأشار إلى نموذج المرحلة الناصرية ، فقد كان هناك تدعيم للسلطة الناصرية بشكل نقدي وعن طريق الموافقة على المشروع الناصري ، ومن ثم لا يمكن القول بأن الباحثين فى هذه المرحلة أتحدوا مع السلطة ضد الجماهير ، فالسلطة الناصرية فى وقت ما كانت تعبر عن سلطة الجماهير .

وفى تعليق أيضاً على الورقة المقدمة من الدكتور عبد الباسط عبد المعطى تسأل الأستاذ السيد يسين حول معنى كلمة الجماهير ؟ ذلك أن جماهير الباحث الماركسى تختلف عن جماهير الباحث الإسلامى ، ومن ثم فلا بد من تحديد من هم الجماهير .

وفى تعليق آخر ، أشار أيضاً إلى أن الدكتور عبد الباسط عبد المعطى قدم فى ورقته المشكلات باعتبار أنها يمكن أن تصنف إما لمصلحة الجماهير أو ضدها وعلى خلاف ذلك فهناك مشكلات بحثية تتجاوز هذا الإطار الجامد لهذا التصنيف.

واقدم على الأستاذ السيد يسين على الورقة المقدمة من الدكتور صلاح عبدالمعتال بالتأكيد على أن الورقة كانت تحتاج إلى الإفاضة فى نقطتين :

١ - أصول الفقه .

٢ - علوم الحديث .

وقد وجه الأستاذ السيد يسين سؤالاً للدكتور محمد الجوهري ، حول

هبوط المستوى العلمى للأساتذة الذين يتصفون بالعجز العلمى وكيف يتسنى لهم الإشراف على الطلبة ؟

ثم طرحت الدكتورة ناهد صالح بعد ذلك عدداً من التساؤلات ، حول الأربع أوراق التى قدمت فى هذا الجلسة .

ففيما يتعلق بالورقة المقدمة من الدكتور سيد عويس أشارت الدكتورة ناهد صالح إلى أن الورقة ركزت على مبدأ واحد من مبادئ السرية وهى سرية مصدر البيانات التى تجمع ولكن القضية الهامة فى هذا الإطار هى التى تتناول أخلاقيات البحث العلمى بالنسبة للمشاركة فى بحوث سرية .

وفيما يتعلق بسرية دور الباحث . تساءلت الدكتورة ناهد صالح هل من أخلاقيات البحث العلمى أن يخفى الباحث دوره عن المبحوث ؟ فلقد اختلفت الآراء حول هذه النقطة ، وإن كان هناك شبه اتفاق فى النهاية على ضرورة أن يعلن الباحث عن دوره ، والجهة التى يتبعها والجهة التى تمول البحث وإن كان من حق الباحث إذا كان يدرس نظاماً معيناً أو مؤسسة ما مثلاً أن لا يعلن عن دوره لأنه لا يتعرض لخصوصية الأفراد وإنما يدرس الأفراد فى أدوارهم العامة .

وخلصت الدكتورة ناهد صالح فى النهاية إلى ضرورة نشر نتائج الأبحاث التى تجرى وأن من أخلاقيات البحث العلمى أن يكون الباحث أميناً فى نشر المادة العلمية وأن ينشر كافة تفاصيل البحث ( الجهة الممولة ، الهدف من البحث ، العينة ... الخ ) وأنه ينبغى أن يتضمن الميثاق مثل هذه البنود الدكتور

وفى تعليق على الورقة المقدمة من الدكتور صلاح عبد المتعال أشارت الدكتورة ناهد صالح إلى أن الفكرة الأساسية التى يكشف عنها تحليل مضمون الورقة هى أن التمسك بالدين الإسلامى يؤدى بالضرورة إلى التمسك بأخلاقيات

البحث العلمى ، فهل يعنى ذلك أن يوضع بند فى ميثاق أخلاقيات البحث العلمى  
ينادى بالتمسك بالدين الإسلامى !!

وقد أشارت الدكتورة ناهد صالح إلى أن الدكتور صلاح عبد المتعال فى  
ورقته خرج عن دوره كباحث علمى وقام بدور الواعظ أو رجل الدين .

ولقد شاركت الدكتورة ناهد صالح الدكتور عبد الباسط عبد المعطى فيما  
يتعلق بأهمية التساؤلات التى طرحتها الورقة المقدمة من سيادته ودعت إلى مزيد  
من المناقشات وخاصة فيما يتعلق بعلاقة الباحث بالسلطة والجمهور .

وفى تعليقها على الورقة المقدمة من الدكتور محمد الجوهري ، أشارت  
الدكتورة ناهد صالح إلى أن هذه الورقة تطرح المشاكل التى تعانى منها الجامعة  
وأن كان بعض المشاكل التى وردت فى الورقة لا تحتاج إلى أن توضع فى بنود  
الميثاق وإنما تحتاج إلى إجراءات .

ولقد وجه الدكتور صلاح عبد المتعال تساؤل للدكتور سيد عويس حول  
الحصانة المهنية وحصانه العاملين وأيهما أسبق ؟

كما أشار إلى وجود مستويين للبحوث السرية ، مستوى قومى مثال ذلك  
محاولة إجراء بحث عن الروح المعنوية عن الجيش أو عن العدو الخارجى .

كما وجه الدكتور صلاح عبد المتعال سؤالا للدكتور عبد الباسط عبد  
المعطى حول الإرادة الواعية للمبحوث وكيف تتكون ؟

ولقد تولى الدكتور على نصار التعليق على الأوراق المقدمة ، بإبداء تأييده  
واعجابه بفكرة القسم .

ودعى لضرورة مناقشة موضوع السرية وهل هى أمر متروك للفرد فقط

وهل هناك أهمية للتوقيت التاريخي فى الظروف الحالية .

ولقد أشار الدكتور على نصار إلى أن ورقة الدكتور صلاح عبد المتعال تقدم الحل عن طريق استجداء العون من قيم أعلى ، أقوى ، أكثر نواما ويتساءل حول أسباب ذلك وهل هذا نقص فى الأيديولوجيا التى كان ينبغى أن تتضمن العديد من القيم .

وقام الدكتور عبد الباسط عبد المعطى بعد ذلك بطرح تساؤلات حول بعض الأوراق المقدمة واستفسر فى بداية حديثه عن أنماط ومستويات النشر المختلفة ؟ فهذه القضية تحتوى على قدر من الحساسية .

وجه بعد ذلك تساؤلا للدكتور صلاح عبد المتعال ، حول ارتباط الأديان الأخرى السماوية وغير السماوية بأخلاقيات البحث العلمى وهى موجودة بالفعل فى الساحة العربية والغربية .

وبالإضافة إلى ذلك ففيما يتعلق بشواهد التاريخ ، هل بالفعل كل شواهد التاريخ تشير إلى أن موقف الباحث الإسلامى كان هو الموقف المتمثل للنص الإسلامى أم أن هذا النص تم تأويله ، ودليل ذلك موقف كثير من الأسماء البارزة فى التاريخ الإسلامى وموقفهم مع السلطة ضد الجماهير وحتى الذين قاوموا السلطة ، كان موقف السلطة منهم العزل أو الإعدام أو القتل فهناك على سبيل المثال ، الخوارج ، المعتزلة الشيعة .

ولقد أكد الدكتور عبد الباسط عبد المعطى الفكرة التى طرحها الدكتور محمد الجوهري والخاصة بحقوق الأستاذ المشرف على الرسالة ، ودعى إلى الاستفادة من هذه النقطة فى مجال العلوم الاجتماعية شأن الكليات العلمية .

ثم قام الدكتور على الدين هلال بالتعليق على الأوراق التى قدمت فى هذه

الجلسة ففيما يتعلق بالورقة المقدمة من الدكتور سيد عويس أشار الدكتور على الدين هلال إلى حرية تداول نتائج البحث العلمى ، فالاصل هو العمل فى أبحاث علمية والعمل العلمى لابد أن ينشر للتداول على مستوى المجتمع .

وفيما يتعلق بالورقة المقدمة من الدكتور عبد الباسط عبد المعطى ، أكد الدكتور على الدين هلال على اتفاقه مع الروح العامة للورقة وإن كان قد اختلف معه فى منهج العرض فالقول بوجود جماهير فى مواجهة السلطة أمر يحتاج إلى تحليل ذلك أن الجماهير لا تشكل كيانا متجانسا ولا السلطة تشكل كيانا متجانسا وينبغى أن نحدد ماذا نعنى بكلمة الجماهير ؟ فلا يوجد طبقة واحدة لها مصلحة واحدة فقد يكون للطبقة الواحدة إفراتات سياسية وأيديولوجية وحزبية مختلفة . وعلى سبيل المثال قد يكون هناك اتفاق مع النموذج الناصرى إزاء موقفه من إسرائيل وأمريكا ، ولكن قد يكون هناك اختلاف حول النموذج الناصرى وموقفه من القضية الاجتماعية فى الداخل ، فمن المتصور أن موقف الباحث قد يختلف مع السلطة على الأقل فيما يتعلق بالقضية الخارجية أو الموقف الوطنى إزاء الأعداء الخارجيين رغم وجود اختلافات فى القضية الداخلية .

وبالإضافة إلى ذلك ، فهناك تصور أن الباحث الذى يدعى الالتزام بالجماهير ( ويعنى به الطبقة العاملة ) سيكون سلوكه المهنى بالضرورة أرقى من الباحث الانفتاحى الرأسمالى . ومن خلال التجارب العملية يمكن ملاحظة أن الذين يرفعون أكثر الشعارات ثورية وتطرفا والتزاما بالجماهير لا يختلف سلوكهم العلمى عن الرأسماليين الانفتاحيين .

وأشار الدكتور على الدين هلال إلى أن تعريف الجماهير يحتاج إلى بلورة ، فكما أشارت الورقة المقدمة من الدكتور عبد الباسط عبدالمعطى ، الجماهير هم المنتجون الحقيقيون وهنا يبرز تساؤل ، هل الرأسمالى الوطنى منتج أم غير

منتج ؟

وفيما يتعلق بالورقة المقدمة من الدكتور صلاح عبد المتعال أشار الدكتور علىّ الدين هلال إلى طبيعة التوجه الفكرى الذى يدخل البحث فى إطاره ، فهذا المنهج يتعامل مع النصوص والقرآن الكريم والسنة ولا يتعامل مع الواقع الإسلامى ، فالورقة تقدم صورة عن المنهج الإسلامى لا تقارن بما يحدث فى الواقع والسؤال هو لماذا تم الانحراف عن هذا بعد النصف الأول من القرن الهجرى .

كما أثار الدكتور علىّ الدين هلال تساؤلا حول توصيف الباحث الجيد بأنه لابد أن يكون على علم بالقرآن والسنة ، ولكن يبقى تساؤلا أساسيا حول ماذا عن الباحث غير المسلم ، قلن نستطيع أن نلزمه بهذه القاعدة .

وفيما يتعلق بالورقة المقدمة من الدكتور محمد الجوهري ، أكد الدكتور علىّ الدين هلال على إمكانية الاستفادة منها فى الميثاق الأخلاقى ، ذلك أن أحد الجزئيات التى تعرضت لها الورقة هى قضية احترام التخصصات ، ذلك أن احترام التخصص مسألة هامة ومطلوبة ، ذلك لوجود عدد من التجاوزات فى هذه القضية .

وبالإضافة إلى ذلك فإن موضوع الدروس الخصوصية فى الجامعة والتى تمارس بشكل كبير ، ينبغى أن يتضمنها الميثاق الأخلاقى ، والسؤال المطروح هو لماذا حدث هذا ؟ وهل التفسير الوحيد هو الانفتاح الاقتصادى ؟ وهل من الممكن أن خمس سنين أو عشر من الانفتاح تؤدى إلى هذا الخل فى الجامعة المصرية ؟ فلا بد من دراسة الأسباب التى أدت إلى حدوث هذا .

وأثار الدكتور علىّ الدين هلال تساؤلا حول الأوضاع فى الجامعة وتربيتها

تحت أسم تكافؤ الفرص ودون النظر إلى التخصص أو إلى قدرات الطالب .

ثم قام الدكتور محمد على بالتعليق على أوراق هذه الجلسة وأثار إلى اتفاقه مع كل ما ذكره الدكتور على الدين هلال من تعليق وتساؤلات كما نوه إلى تميز ورقتي الدكتور سيد عويس والدكتور محمد الجوهري . بالقدرة على الانتقال من المستوى المجرد إلى المستوى الملموس بمعنى القدرة على ترجمة الأفكار والقضايا الكبرى والمجردة والمسائل النظرية إلى أشياء ملموسة .

وفيما يتعلق بقضية الالتزام ، أشار الدكتور محمد على إلى أن هذا المصطلح يعد نظريا وغامضا فلا بد من تحديده - وتوضيح بآى الأشياء ينبغى أن يكون الالتزام - فلقد اتضح الالتزام فى ورقة الدكتور صلاح عبد المتعال بأنه التزام بالمنهج الإسلامى ، وفى ورقة الدكتور عبد الباسط عبد المعطى فهو التزام بمشاكل وموم الجماهير إلا أن هذا المصطلح فى عمومهِ لم يكن واضحا .

ومصطلح الالتزام يثير قضية ثانية ، هى مسئوليات البحث الاجتماعى فى المجتمع المصرى فما هى نوع المشكلات الذى ينبغى أن يلتزم بها البحث الاجتماعى .

وأكد الدكتور محمد على فى تعليقه على ضرورة أن تكون القواعد والاسس الموجودة فى الميثاق الأخلاقى ليست منقولة أو مستوحاه من قواعد نشرتها هيئات عالمية ، فلا بد لهذه القواعد أن تتفق مع ظروف المجتمع المصرى والتزاماته ومسئولياته وأخلاقياته وتراثه ، والتى تعكس فى النهاية خصوصية المجتمع المصرى ، على الرغم من الايمان بمبدأ العالمية .

وفيما يتعلق بالورقة المقدمة من الدكتور محمد الجوهري ، أكد الدكتور محمد على على أهمية هذه الورقة ودعى إلى ضرورة وضع ضوابط للأبحاث التى

تجرى فى إطار الجامعة ذلك أن انهيار هذه البحوث إنما يعنى انهيار حركة البحث الاجتماعى .

ولقد تولى الدكتور محمود عودة بعد ذلك التطبيق وطرح بعض التساؤلات حول الأوراق التى قدمت فى هذه الجلسة فلقد تسأل حول أسس تصنيف العلوم إلى علوم مادية وعلوم غير مادية ، وهى القضية التى تعرض لها الدكتور سيد عويس فى الورقة المقدمة من سيادته ، ففى تصور الدكتور محمود عودة أن العلم الاجتماعى هى أيضا مادية بشكل ما على أساس أنها تتعامل مع تطورات ومستويات مختلفة لتطور المادة .

وفىما يتعلق بالورقة المقدمة من الدكتور عبد الباسط عبد المعطى أكد الدكتور محمود عودة على اتفاقه مع الروح العامة للورقة ، إلا أنه رفض اللكنة الأيديولوجية العالية التى اتسمت بها الورقة وخاصة أن هذه اللكنة قد أدت إلى المزج بين الالتزام الأيديولوجى والالتزام الأخلاقى والتأكيد على أن احدهما يقود إلى الآخر . والتسليم بهذه القضية يؤدى إلى مشاكل عديدة - مثل تصور الدكتور عبد الباسط للباحث كما لو كان جهة مستقلة عن الجماهير وعن السلطة وفى لحظة تاريخية ما يتخذ قرار بالانتماء إلى الجماهير أو إلى السلطة .

وأشار الدكتور محمود عودة إلى عدم وضوح تعريف الجماهير الذى ورد فى ورقة الدكتور عبد الباسط عبد المعطى ، فالأخذ بهذا التعريف إنما يعنى أن البحث الاجتماعى يلتزم بالأقلية ، ذلك أن المنتجين أقلية ، فالعاملين فى القطاعات الهامشية وقطاعات الخدمات هم أكثر من العاملين فى القطاعات الانتاجية فالنسبة الكبرى من قراء المدن والريف غير منتجين ومهمشين عن نظم الانتاج .

وفىما يتعلق بثالوث - الجماهير - السلطة - المثقف - أشار الدكتور

محمود عودة إلى أن المثقف فى بعض الدول ( أمريكا اللاتينية ) يمكن أن يأخذ موقفاً يتمثل فى عدم الانتماء للسلطة ، وإن يكون انتماؤه الحقيقى للجماهير . وأن كان المثقفون فى مصر تاريخياً وحتى الآن يعتبرون جزءاً من السلطة .

فالمشكلة التى ينبغى أن تطرح ليست العلاقة بين المثقفين والجماهير والسلطة وإنما عملية الموامة بين كون الباحث منتصياً إلى مؤسسة رسمية وهو جزء من الحكومات بالمعنى الواسع وبين الالتزام فى الوقت ذاته بمصالح الناس.

وأشار الدكتور محمود عودة إلى أن مفهوم الوعى الزائف الذى استخدمه الدكتور عبد الباسط عبد المعطى فى الورقة المقدمة من سيادته يحتاج إلى مراجعة ، فالورقة تشير إلى أن هناك مستويات من الوعى ، قشرة زائفة وغير زائفة - ويعنى ذلك على نسق التصور الفرويدى : الشعور واللاشعور فإذا ما افترضنا جدلاً أن هناك قشرة من الوعى الزائف ، فهل يعنى ذلك ضرورة القيام بتحليل نفسى وفقاً للمنهج الفرويدى لتخترق هذه القشرة من الوعى الزائف .

وينبغى أن تطرح تساؤلاً أساسياً ، هل حقيقة يوجد ما يسمى بالوعى الزائف ؟ فما قد يراه باحث وعياً زائفاً قد يراه باحث آخر وعياً حقيقياً .

وأكد الدكتور محمود عودة على ضرورة عدم الدخول فى مجال الأخلاقيات بمدخل أيديولوجى عالى النبرة ، لأن ذلك سيؤدى فى النهاية إلى حدوث خلافات شديدة يمكن أن تبعدنا عن الحد الأدنى المطلوب لأخلاقيات البحث العلمى كمهنة .

وأشار الدكتور محمود عودة إلى أن الورقة المقدمة من الدكتور محمد الجوهدى تعكس مشكلات حقيقية تعاني منها الجامعة فى مجال الدراسات العليا وأهمية الورقة تكمن فى إمكانية الاستفادة منها فى وضع معايير هامة - لأن

الدراسات العليا هي معمل تفريغ الباحثين العلميين .

وبعد أن تولى الحاضرون إبداء تعليقاتهم على الأوراق الأربع تناولت الجلسة بعد ذلك ، رمود أصحاب الأوراق على ما ورد في الجلسة .

بدأ الدكتور محمد الجوهري تعليقه بالتأكيد على ضرورة خلق رأى عام يتناول المشكلات التي تعرضت لها الجلسة فمن خلال موقعه أشار إلى أنه يشرف على المستوى التاديبى في الجامعة فلا بد من احترام القواعد والقوانين واللوائح فليس من الصعب أن تقوم هيئة بمراقبة أستاذ لم يقرأ الرسالة أو ساهم في تخريج طلاب ضعاف علميا .

وأشار إلى أن تناوله لموضوع المشكلات في الدراسات العليا ، لا تمثل كل الميثاق الأخلاقى وإنما ينهض أن تعد جزءا من الميثاق .

وفىما يتعلق بما أثاره الدكتور سيد عويس عن علاقة الجامعة بالبحث العلمى فينبغى التأكيد على دور الجامعة فى دراسة المجتمع المصرى ، وما يتم فى إطار الجامعة هو اجتهادات من جانب الطالب وفى كثير من الأحيان يكون الطالب أكثر وعيا من الأستاذ فى اختيار المشكلة ، وإن كانت القاعدة العامة هي اختيار الموضوعات بشكل عشوائى وحسب الظروف .

أما عن تساؤل الدكتور سيد عويس حول دور الجامعة فى البحث العلمى وهل يقتصر فقط على الإشراف على الرسائل أم أن الجامعة تقوم بعمل أبحاث ؟ أشار الدكتور محمد الجوهري إلى قيام جامعة القاهرة والاسكندرية وعين شمس بعمل مجموعة من الأبحاث فيتولى أستاذ مع مجموعة من المعيدى القيام ببحث ( مثال ذلك بحث سكان المقابر فى مدينة القاهرة ) والأمر الجدير بالذكر فى هذا الإطار أن الجامعة ليس لها تمويل فى هذا الجانب ، وينبغى أن ترصد ميزانية

للأبحاث في إطار الجامعة ، وتعد الجامعة مقصورة في هذا المجال .

وفيما يتعلق بما أثاره الأستاذ السيد يسين من هبوط المستوى العلمي للأساتذة أشار الدكتور محمد الجوهري إلى عدم اتقان الكثير من الأساتذة للغات أجنبية بالإضافة إلى الإعارات التي لا تسمح للأستاذ بأداء واجبه كاملا تجاه الطلاب وهناك أيضا الاساتذة الذين يقدمون أعمالا علمية معيبة . فالنشاط العلمي بعد درجة الأستاذية متدنئ بشكل كبير ولابد من التفكير جديا في معالجة الضعف العلمي للأستاذ . فهناك بعض الأساتذة الذين يرفضون مناقشة رسائل الطلبة في السيمينار بدعوى أن اللائحة لا تنص على ذلك وإن كان السبب الحقيقي يرجع إلى الضعف العلمي للأستاذ .

واختلف الدكتور محمد الجوهري مع الدكتورة ناهد حول ما أثارته من أن بعض ما ورد في الورقة يمكن التصدي له بإجراءات إدارية . مشيرا إلى وجود العديد من الإجراءات واللوائح ولكنها تفرغ من مضمونها وتتحول إلى شكليات . وفيما يتعلق بتربية الضمير العلمي والقوة ، فقد امتازت صورة القوة في الجامعة نتيجة سفر الأستاذ بحثا عن المادة ولا نستطيع أن نفرض صورة القوة على الاساتذة عن طريق القوانين واللوائح .

وعبر الدكتور محمد الجوهري عن اتفاقه مع الدكتور عبد الباسط عبدالمعطي بضرورة خلق حقوق للأستاذ على الرسالة .

وطالب الدكتور محمد الجوهري بضرورة منح امتيازات للأستاذ من أجل صيانة كرامته وحتى لا يذهب وراء الإعارات فلا بد من تحقيق قدر من الاستغناء للأستاذ فاعطاء قدر من الامتيازات سيسمح بممارسة الضوابط .

واقد تولى الدكتور عبد الباسط عبد المعطي بعد ذلك الرد على التعليقات

والتساؤلات التي طرحت على الورقة المقدمة من سيادته .

وأشار إلى أن الفكرة الرئيسية التي تضمنتها الورقة هي الأخلاقيات الأيديولوجية عند الاختيار الأيديولوجي وكثير من الملاحظات التي ذكرت إنما هي تمعكس في النهاية مواقف أيديولوجية . وأشار إلى أن الورقة تقصد بالسلطة سلطة الدولة عند مستوى معين . فهناك مضمون طبقي للدولة وسلطة للدولة وهي لا تقوم على طبقة واحدة إنما قد تقوم على تحالف عدة شرائح طبقية .

وفيما يتعلق بمقولة تزييف الوعي ، فهي مقولة موجودة بالفعل ودار حولها نقاش فهناك مستويات للوعي ، وایس بمعنى لشعور واللاشعور ولكن الإدراك ، والتصور ، وهناك أيضا وعي فردي ، وعي جماعي ، وعي طبقي ، ومستويات التزام الباحث قد تتعارض وقد تتوزع بين كونه فردا وبين كونه عضوا في مهنة أو كونه عضوا في طبقة .

وفيما يتعلق بالجهاهير أشار الدكتور عبد الباسط عبد المعطى إلى وجود تباينات وتنوعات وطبقات مختلفة تشمل الجماهير . ففي مرحلة تاريخية معينة يمكن أن تقبل الرأسمالية الوطنية باعتبارها منتجة وباعتبارها مفيدة بالفعل . ومن ثم لا ينبغي إدانة الرأسمالية بشكل مطلق في هذه الحالة . ولكن الجدير بالذكر أنه لا توجد رأسمالية وطنية الآن . إنما الموجود هي مجموعة من الشرائح التابعة التي تمارس نشاطا طفيليا أوضد الانتاج بصفة عامة .

وأشار الدكتور عبد الباسط عبد المعطى ، إلى أنه لا يقصد أن يكون الباحث مع السلطة دائما أو مع الجماهير دائما ، فهناك عدة أبعاد أساسية ، هي طبيعة السلطة وطبيعة المرحلة التاريخية والبعد الوطني .

وفيما يتعلق بالباحث ، فلقد أشار الدكتور عبد الباسط عبد المعطى إلى

ضرورة التفرقة بين الباحث التكنوقراطي والباحث المثقف فالباحث المثقف له انتماياته وتوجهاته .

ولقد وافق الدكتور عبد الباسط عبد المعطى على ما ذكره الدكتور محمد على من ضرورة الانتقال من المستوى النظرى إلى المستوى العيانى أو الملموس.

تم تولى بعد ذلك الدكتور صلاح عبد المتعال التعليق والاجابة على التساؤلات التى أثارت حول الورقة المقدمة من سيادته .

ولقد أشار فى بداية تعليقه ، إلى تحيز الورقة باعتبارها تحاول أن تؤصل القواعد الأخلاقية على اعتبار وجودها فى جنور ثقافتنا الاسلامية .

وفيما يتعلق بما ذكره الدكتور سيد عويس ، حول موضوع الفكر والأخلاق أشار الدكتور صلاح عبد المتعال إلى أنه أختزل كلمة العلم والمعرفة فى كلمة الفكر على أساس أن الفكر يحتوى على جانب خلقى وأيضاً يحتوى الخلق على جانب فكرى - فالعايير العلمية والمعايير الخلقية كلاهما وجه للآخر وأن الاستقامة فى الفكر فى حد ذاته وتحرر الفكر وتحرى الحق فى الفكر كل هذه أخلاقيات متضمنة فى الفكر . فالفكر السليم يؤدى إلى خلق سليم .

واتفق الدكتور صلاح عبد المتعال مع ما ذكره الأستاذ السيد يسين من تعليق حول أصول الفقه وطول الحديث .

وفيما يتعلق بما ذكرته الدكتورة ناهد صالح من انعكاس الدين على الورقة أشار الدكتور صلاح عبد المتعال ، إلى أن الورقة المقدمة من سيادته هى ورقة متميزة وإن كان قد أضاف أن فى تصويره أن الباحث هو واعظ وأشار إلى أن المركز يقوم بدور الواعظ الاجتماعى ، فمور الواعظ لا ينبغى أن يكون فقط من

فوق المنبر ذلك أن المركز يقوم بدور ترشيد المجتمع والسلطة فإذا ما أمن الباحث أن خيانة العلم أشد من خيانة المال فسينعكس ذلك على البحث العلمي .

وفيما يتعلق بما أثاره الدكتور على نصار حول محاولة الورقة تغطية قصور أيديولوجية ، وافقه الدكتور صلاح عبد المتعال على الفكرة ، فالورقة تحاول أن تغطي قصورا أيديولوجيا وتحاول إعادة الصياغة في إطار أيديولوجي موجود في هذا المجتمع متصور أن الحل فيه .

أما عن تسائل الدكتور عبد الباسط عبد المعطى حول وجود أديان أخرى ومن ثم صعوبة إلزام الآخرين بالدين الإسلامي ، أشار الدكتور صلاح عبد المتعال أن الإنسانيات متفق عليها فليس هناك تعارض بين الأخلاق الإسلامية والأخلاق المسيحية .

ولقد اختلف الدكتور صلاح عبد المتعال مع ما ذكره الدكتور على الدين هلال من عدم تعامل منهج الورقة مع الواقع فالتصوص الإسلامية صالحة للتطبيق وهي تتعامل مع الواقع وأن الانحراف حدث أساسا بسبب عدم الالتزام .

وفيما يتعلق بالنقطة التي أثارها الدكتور على الدين هلال حول مدى إمكانية إلزام الباحث غير المسلم بالدين الإسلامي ، أشار الدكتور صلاح عبد المتعال بعدم وجود شيء يمكن أن يفرض على هذا أن يتعلم ويتقن اللغة العربية .

وتولى بعد ذلك الدكتور سيد عويس التعليق على التساؤلات التي أثارت بشأن الورقة المقدمة من سيادته .

وأشار الدكتور سيد عويس إلى حرية تداول البحث العلمي إلا إذا كانت هذه الحرية أو التداول ستشوه سمعة أسرة ما أو شخص معين أو جامعة معينة .

وأكد الدكتور سيد عويس على ضرورة كسب ثقة العميل وهذه الثقة لن تتأتى إذا ما أخفى هويته ، فلا يمكن أن ينجح باحث علمى يخفى هويته .

وفيما يتعلق بقضية المشاركة فى البحوث السرية ، اشار الدكتور سيد عويس إلى أنه شارك فى بحث القوات المسلحة ومثل هذه الأبحاث تعد أبحاثا قومية لا غبار عليها .

وفيما يتعلق بموضوع القسم ، اشار الدكتور سيد عويس إلى أنه لا يعد كافيا ولا بد أن يكون هناك التزام أدبى .

وأيد الدكتور سيد عويس ما أثاره الدكتور صلاح عبد المتعال من ضرورة أن يكون هناك حصانة للعاملين فى مهنة البحث العلمى . ولا بد أن يكون هناك أيضا حصانة للمهنة .

كما اتفق الدكتور سيد عويس مع ما أثاره الدكتور محمود عوده بشأن العلوم المادية وغير المادية فعلم الميكانيكا والفيزياء هى علوم مادية وعلوم التاريخ والاجتماع والنفس علوم غير مادية .

وتفضل الدكتور مصطفى سويف فى نهاية الجلسة بتوجيه الشكر للمشاركين فى هذه الجلسة وأكد على عدد من النقاط التى أثارتها المناقشات على النحو التالى:

أن الحماس قد استبد بالمشاركين أحيانا ، مما ظهر فى المطالبة ببعض المثاليات ومن ثم ينبغي التنبيه إلى هذه النقطة ، ومثال ذلك موضوع الباحث المثقف فهذا يمثل مثالا عظيما وكثيرا ما نجد مثل هذا الباحث المثقف ، ومثال آخر هو مسألة رضا المفحوص أن يفحص بوعى كامل .

بالإضافة إلى ذلك أشار الدكتور مصطفى سويف إلى مجموعة من الموضوعات التي طرحت في إطار الندوة ، والتي من الممكن الاستفادة منها عند إعداد المؤتمر بشكل موسع وعن بين هذه الموضوعات :

- علاقة الجامعة بالبحث العلمى .
- مناهج الإسناد فى أصول الفقه الإسلامى - متى وكيف نضعها كامثلة.
- العجز العلمى عند بعض الاساتذة ، وما هو الحل .
- طريقة النشر التى ينبغى وأن تكون أخلاقية .
- سرية دور الباحث والمشاركة فى البحوث السرية .
- حرية تداول النتائج العلمية .
- احترام التخصصات فى الإشراف على الرسائل .
- قضية الالتزام ، وما المقصود بمفهوم الالتزام .
- مسئوليات البحث العلمى الاجتماعى فى مصر كدولة نامية فى هذه الفترة التاريخية .
- قضية الالتزام الأيديولوجى والالتزام الأخلاقى .
- مخاطر الانطلاق من لهجة ايديولوجية عالية .

هذا وقد انتهت الجلسة الثانية للندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى فى الساعة الثانية عشر والنصف مساء .



## الندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى

من ٤ - ٦ يوليه ١٩٨٥

### الجلسة الثالثة

بدأت الجلسة الثالثة للندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى فى تمام التاسعة من مساء الخميس الموافق ١٩٨٥٦٦ برئاسة الدكتور محمد الجومرى وحضور الأعضاء :

الأستاذ السيد ياسين

الدكتور صلاح عبد المتعال

الدكتور عبد الباسط عبد المعطى

الدكتور محمد على محمد

الدكتور محمود عبد القادر

الدكتور محمود عوده

الدكتور مصطفى سويـف

الدكتورة ناهد صالح

واعتذر عن عدم حضور الجلسة الدكتور سيد عويس ، والدكتور على الدين

هلال .

تناولت الجلسة عرض الأوراق الثلاث الآتية على التوالى :

١ - الدلالة الأخلاقية لكفاءة العلماء فى دول العالم الثالث . دكتور مصطفى

سويـف .

٢ - التوجهات الرئيسية للبحث العلمى الاجتماعى فى مصر دراسة فى

الالتزامات العلمية والعملية والأخلاقية للبحث الاجتماعى . دكتور محمد على

محمالدكتور

٢ - ضوابط إجازة الدرجات العلمية فى مجال العلوم الاجتماعية . دكتور محمود عبد القادر .

بدأت الجلسة بعرض الدكتور مصطفى سويف للأفكار الرئيسية الواردة فى الورقة المقدمة من سيادته . فى بداية العرض أكد سيادته على أن مهارة إجراء البحث العلمى هى فى حد ذاتها مصدر للمسئولية الأخلاقية .

وأشار إلى أن هناك مسلمة أولى هى أن هناك مسئولية أخلاقية عن الكفاءة تترتب على مجرد أن الشخص يبدأ يكتسب هوية الباحث أو العالم أيا كان أسلوب هذا الاكتساب ولكن المهم أنه بمجرد أن يأخذ هذه الهوية يترتب على هذا مسئولية أخلاقية « أيا كان هذا العالم أو الباحث سواء فى مجتمع نام أو متقدم » وهذه المسئولية بجوانبها المختلفة تتضاعف إذا ما دخلنا فى موضوع العلماء فى المجتمعات النامية .

هذه المسئولية تتضاعف لعدة أسباب ، أهمها ما يلى :  
أولا : شدة احتياج هذه الدول للإفادة من العلم .  
ثانيا : عجز هذه الدول عن تحمل ما أسماه « نسبة الفاقد فى نشاط العلماء » .

ثالثا : حاجة هذه الدول إلى الإيمان بالسيرة العلمية وبالعالم والعلم نفسه كطريق فى الحياة ويسيرة العلماء كقدوة .  
ونتيجة لهذه الأسباب تتضاعف هذه المسئولية .

وكمقدمة للدخول فى أين بالضبط تبدو مظاهر المسئولية ، بدأ الدكتور مصطفى سويف الحديث عن « الأخطار المحدقة بالكفاءة العلمية لهؤلاء العلماء أو الباحثين فى الدول النامية » ، لأن هذه الأخطار لها قدر من النوعية بحيث

لأنجدها بسهولة تحقق بكفاءة العلماء فى الدول المتقدمة .

هذه الأخطار يرى أن أساسها أو السبب الجذرى وراءها هو «اللامحاسبة».

أما الجوانب الفرعية لهذه الأخطار فهي فى رأى سياسته ثلاثة تتمثل فى :

١ - التضييل : الذى يتعرضون له . وهذا التضييل يقع عليهم من قوى خارجية.

٢ - الاستسهال : الذى يقع من العلماء أنفسهم .

٣ - الذبول أو التآكل : Atrophy والذى ينتج عن عدم الاستعمال .

أما عن كيفية وقوع هذه الأخطار فيرى أن هناك ثلاثة ميكانيزمات رئيسية

تقع بها هذه الأخطار هي :

١ - وجود جو من التشكيك فى قيمة ما يفعله العلماء .

٢ - محاولة سحب اهتمام العلماء إلى بدائل .

٣ - حدوث نوع من الترخيص للنفس بأنواع معينة من التراخيص لا تجوز .

أكد الدكتور مصطفى سويرف أنه أمام هذه الأخطار تتضاعف أكثر

المسئولية الأخلاقية عند من يحملون قدرا من الوعي من بين العلماء والباحثين

الذين يعيشون فى هذه المجتمعات النامية . أما عن مواضع المسئولية الأخلاقية

على بعد الكفاءة العلمية ، فقد أشار إلى أنه فى كل خطوة فى ممارسة البحث

العلمى فى نفس الوقت التى تحمل فيه شهادة كفاءة أن هذا الشخص عارف

طريقه ويتحمل مسئولية أخلاقية ، وعلى الرغم من هذه القاعدة العامة ، إلا أن

هناك ما أطلق عليه الدكتور مصطفى سويرف « المواضع الكبرى » التى تظهر

عندها المسئولية . هذه «المواضع الكبرى» تظهر فى عدة جوانب :

١ - اختيار المشكلة . فالمشكلة مفروضة أن يكون لها قدر من الدلالة .

٢ - التصميم الذى يعد موضع إبراز كفاءة ، وهو أيضا مسئولية أخلاقية .

٢ - تفسير النتائج والتعليق عليها ، ذلك أن تفسير النتائج يرتب مسئولية أخلاقية .

تلى عرض الدكتور مصطفى سورف لورقته ، عرض الورقة المقدمة من الدكتور محمد على والمعنونة «التوجيهات الرئيسية للبحث العلمى الاجتماعى فى مصر» دراسة فى الالتزامات العلمية والعملية والأخلاقية للبحث الاجتماعى .

أورد الدكتور محمد على تصنيفا للالتزامات الخاصة بالبحث الاجتماعى هذه الالتزامات هى التزامات عملية ، والتزامات علمية ، والتزامات أخلاقية ، ويندرج تحت هذا التصنيف موضوعات فرعية كثيرة .

أما عن معالجة هذه الالتزامات ، فتمت من خلال مناقشة أربعة أفكار رئيسية :

١ - مدخل طرح فيه عدد من التساؤلات الرئيسية ، وهى تساؤلات خاصة بمستويات الباحث الاجتماعى إزاء مجتمعه ، التزامه بقواعد العلم ، بمشكلات المجتمع ، تساؤلات خاصة بموقفه كباحث وكمثقف والقيود المفروضة عليه .

وطرح الدكتور محمد على افتراضا مؤداه « أنه من العسير تناول مسائل البحث الاجتماعى منعزلة عن وضعية العلوم الاجتماعية بصفة عامة » فالمشكلات التى تصادف البحث الاجتماعى هى انعكاس للمشكلات التى تتعرض لها هذه العلوم فى مصر وفى العالم الثالث على حد سواء .

كذلك طرح الدكتور محمد على افتراضا مؤداه « أن معالجة التساؤلات الأساسية الخاصة بدور البحث الاجتماعى ومستوياته المختلفة والتزامه الرئيسى بتطوير معرفة قابلة للاستخدام على المستوى التطبيقى لا يتم إلا بعد فحص الاتجاهات الرئيسية لحركة البحث الاجتماعى فى مصر ، بصفة عامة ،

واستخلاص نتائج هذه الحركة أو المحصلة التي ترتبت على هذه الحركة . ثم عرض لتصنيف مبدئي لاتجاهات حركة البحث على مستوى التفكير النظرى العام ، فذكر أن هناك مدارس مختلفة خاصة فى علم الاجتماع هى :

- ١ - المدرسة الاجتماعية الفرنسية الكلاسيكية .
  - ٢ - اتجاه انثروبولوجى اجتماعى بريطانى .
  - ٣ - اتجاه امبيريقى إحصائى .
  - ٤ - محاولات معاصرة لتطوير رؤية نظرية ومنهجية أكثر شمولاً وتكاملاً لدراسة الواقع الاجتماعى وتبنى منهجيات ملائمة لهذه الرؤية .
- وأشار الدكتور محمد على إلى أن هذا التصنيف لا يضم كل الأنشطة .

وعلى مستوى الأنشطة البحثية المنسسية ، إختار الدكتور محمد على عدة نماذج رئيسية هى :

- ١ - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والنماذج الرئيسية للبحوث وهى البحوث الأساسية ، البحوث التشخيصية ، البحوث التقييمية .
- ٢ - مركز بحوث الجامعة الأمريكية وأهتماماته .
- ٣ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية .

ثم عرض الدكتور محمد على لمجموعة استخلاصات من هذه الأنشطة تتعلق بدورها فى دراسة الواقع الاجتماعى وتنمية الاهتمام بوصف وتشخيص مشكلات هذا الواقع وجمع المعلومات الميدانية ، ثم توسيع أفاق البحوث الاجتماعية لتشمل متغيرات تاريخية واقتصادية والنتيجة هى اهتمام يتبلور حول بؤرة نظرية ومنهجية تصلح لدراسة الواقع الاجتماعى المصرى والعربى تضع فى اعتبارها الأبعاد البنائية والتاريخية وخصوصية المجتمع المصرى ، وأيضاً إمكانية تطوير مناهج وأدوات ملائمة لهذه البؤرة .

أشار الدكتور محمد على إلى محاولات تطوير هذه البؤرة وكيف أنها كانت تشكل التزاما علميا لدى المهتمين بدراسة مشكلات المجتمع المصرى والعربى حول قضايا التخلف والتغير، متطلبات التنمية فى مصر والعالم العربى .

أوضح الدكتور محمد على النقاط الأساسية التى تقوم عليها هذه البؤرة النظرية والمنهجية وهى :

١ - نقد التصورات النظرية التى لا تتجه نحو دراسة التغير والتحول المعاصرة وتسعى إلى تبني نظرية محافظة على الأوضاع القائمة . على اعتبار أن التوجه الأساسى للبحوث الاجتماعية والذى يلائم ظروف المجتمع هو توجه نحو تحليل هذه التغيرات وأسبابها والازمات والتحول فى إطار المتغيرات الدولية .

٢ - الافادة من الكتابات التى تركز على تحليل الأنظمة الموجودة فى العالم الثالث وعدم التحليل فى فراغ بتصورات بعيدة عن الواقع المصرى أو الواقع العربى .

٣ - استخدام الأبعاد التاريخية والسياسية والاقتصادية فى دراسة مشكلات المجتمع المصرى .

٤ - الاهتمام بالبعد الطبقي .

٥ - دراسة الروابط المختلفة ( الاقتصادية - السياسية - والثقافية - والعسكرية ) بين دول المنطقة وبين النظام العالمى .

٦ - دراسة دور الأيديولوجيا فى التغيرات الثورية وصلتها بالواقع الاجتماعى «حالة ايران» .

٧ - بلورة تصور سوسيولوجى يستند إلى هذه المحاور ويتوجه نحو دراسة منطقة الشرق الأوسط ، وهناك بالفعل كتابات وأعمال تطالب بأن يكون هناك نوع من علم اجتماع لمنطقة الشرق الأوسط ليس باعتباره فرعاً أكاديمياً ولكن باعتباره

فرعا له اهتمامات نظرية وله أدواته وله مناهج ، وله أصل في التراث .  
٨ - التركيز على دراسة التحولات والتغيرات المعاصرة في المنطقة العربية في ضوء عدد من التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

أشار الدكتور محمد على إلى أن هذه الاستخلاصات التي قدمها معتمدة على اتجاهات البحوث المختلفة . وهذه الاستخلاصات لا تقتفى بحصر نطاق الاهتمام في رؤية البنية الاجتماعية في الوقت الحالي ، ولكنه يحاول استشراف آفاق المستقبل - فنتجه نحو دراسة امكانيات النمو ومشكلات وأزمات التنمية ، ويوسع من اهتمامه بدراسة رغبات واهتمامات واحتياجات الجماهير وترشيدها .

القضايا السابقة تشكل نوعا من الالتزام العلمى عند بعض الباحثين ، يستجيب لظروف مصر والمنطقة العربية ويستجيب لتأثير التغيرات الدولية . وفي تصور الدكتور محمد على أن قيمة هذا التصور هي التي توجه عملية اختيار موضوعات البحث وتوجه طريقة التحليل والتفسير ، يضع معايير محددة للنقد والمسئولية الاجتماعية للبحث الاجتماعى ، يحقق نوعا من الملائمة لنوعية المشكلات والأزمات والقطاعات والإمكانيات .

طرح الدكتور محمد على تساؤلا مؤداه « ما هي المسئوليات الاجتماعية والأخلاقية للبحث الاجتماعى ؟ » .

ثم اقترح الدكتور محمد على عدة موضوعات للمناقشة هي :

١ - البحث الاجتماعى والنقد الاجتماعى والإصلاح الاجتماعى . ما هي المسئوليات الاجتماعية والأخلاقية للبحث الاجتماعى إزاء الواقع الاجتماعى المصرى ؟ ومصدر هذه المسئولية هي الوعى بمشكلات المجتمع والاندماج الإيجابى مع هذا الواقع ، وينبغى أيضا مناقشة الارتباطات بين النظرية

الاجتماعية ، وبين البحث الاجتماعى وبين السياسة الاجتماعية .

٢ - الدور النقدي الجديد للمعرفة الاجتماعية ، على اعتبار أن النقد الاجتماعى أصبح هو محور البحوث الاجتماعية - فما هى حدود هذا النقد وما هى معاييرها وما الدور الذى سيقوم به هذا النقد من خلال النشر ، من خلال ترقية وعى الناس بمشكلات مجتمعهم ، من خلال دور الباحثين ؟

٣ - البحث الاجتماعى من الناحية الأخلاقية ، والالتزام بقواعد العلم للكشف عن الالتزامات والقيود المفروضة على الباحث الاجتماعى نفسه بحكم طبيعة أو نوعية الأنشطة التى يقوم بها فى هذا الميدان من التخصص .

٤ - الالتزامات الأخلاقية للبحث الاجتماعى ، من هم أولئك الذين سينتفعون أكثر من غيرهم بنتائج البحوث الاجتماعية ؟ وما هى ضمانات عدم استغلال هذه النتائج من بعض الهيئات الممولة للبحوث ضد المصالح الحقيقية للأفراد الذين أجريت عليهم هذه الدراسات ؟ بالإضافة إلى ذلك فهناك فكرة بنوك المعلومات والانتقادات التى وجهت إليها تحتاج هذه الفكرة إلى مزيد من المناقشة .

هذه المجموعة من التساؤلات التى أثارها الدكتور محمد على الغرض منها فى النهاية وكما عبر عن ذلك هو أن تطورها الورقة فيما بعد وتتناولها بالتفصيل .

ثم قدم الدكتور محمود عبد القادر عرضاً لأهم الأفكار الواردة بالورقة المقدمة من سيادته والمعنونة « ضوابط إجازة الدرجات العلمية فى مجال العلوم الاجتماعية » .

فى بداية العرض عرض الدكتور محمود عبد القادر لأهم مبررات إعادة النظر فى ضوابط إجازة الدرجات العلمية التى تمنحها الجامعات المصرية ، هذه المبررات هى :

١ - « أنه مازالت الدراسات العليا وشهادات الماجستير والدكتوراه » هى المصدر

الأساسى لتخريج الباحثين الذين يعملون فى مجال العلوم الاجتماعية .

٢ - التحول النسبى المطرد للبحوث الاجتماعية من مراكز البحوث إلى غيرهامن المؤسسات الأخرى ، خصوصا الكليات المعنية بالعلوم الاجتماعية ، ووحدات البحوث ذات الطابع الخاص وعن طريق احصائية بسيطة يمكن التعرف على كم البحوث الذى يجرى فى الجامعات إذا ما قوون بالبحوث التى تجرى فى مراكز البحوث الوطنية ، نجد أن النسبة ظالة .

٣ - التراكم الهائل للبحوث الفردية التى يقدمها أعضاء هيئة التدريس للترقى .

بالاضافة إلى هذه المبررات فهناك مبررات أخرى كثيرة ولكن فى النهاية لابد من إعادة النظر فى كيفية منح درجة الماجستير والدكتوراه والضوابط التى تحكمها .

بعد عرض الدكتور محمود عبد القادر لهذه المبررات فى تصوره ، عرض لفكرة مؤداهما أن « ضوابط المنهج يمكن أن تكون واقعا حيا » .

وفى تصوره أن امكانية جمل ضوابط المنهج واقعا حيا - يمكن أن يتحقق من خلال :

١ - التقاليد والأعراف الجامعية التى تفرض وجود ضوابط ، بالاضافة إلى أن طبيعة العلم أنه منضبط .

٢ - الدراسات العليا بطبيعتها اختيارية .

٣ - اللوائح فى كثير من الكليات لوائح فى غاية الروعة بالنسبة للضوابط ولكنها غير ذلك فى عمليات التنفيذ .

٤ - التفاعل بين المشرف والطالب محور أساسى لعملية الضبط .

٥ - عملية الاختيار للدراسات العليا يمكن أن يدخل فيها من البداية ، بعد الجانب الأخلاقى واختياره . فيتم اختيار الطالب على شروط علمية وأخلاقية معينة .

٦ - الحكم الخلقى والحكم على الإنجاز حكم ثقافى ، له طبيعة خاصة ، هذه الأحكام الخلقية يمكن أن تعدل بالتدرج ، بالتعلم الاجتماعى .

عرض الدكتور محمود عبد القادر بعد ذلك محاولة لتشخيص بعض جوانب الثغرات فى البعد الخلقى فى الاعداد للدراسات العليا وركز على أن الأصل يكون منذ مرحلة الإجازة العامة « الليسانس والباكوريوس » وحيث يعد فى تصوره جماعات كم . وحيث فقدت درجات الليسانس والباكوريوس الكثير من أخلاقياتها وهذه هى الخامة التى تنتسب فيما بعد للدراسات العليا . بالإضافة إلى ذلك فهناك الاعداد الكبيرة للطلاب ، فمن بين معايير تقييم أى كلية هو عدد الطلبة المسجلين للماجستير والدكتوراه بها . أيضا من ضمن معايير النظر للأستاذ هو عدد الطلاب الذين يشرف عليهم ، كل ذلك يمثل ضغوطا فى تصور الدكتور محمود عبد القادر .

وعلى الرغم من أن الدراسات العليا أصبحت تعتمد على الكم ، إلا أن هناك بعض الاساتذة الحريصين على أن تكون الدراسات العليا كما ينبغي أن تكون .

عرض الدكتور محمود عبد القادر لاقتراحات تمثل فى تصوره ضوابط لمنح الإجازة وهى :

١ - إعادة النظر فى عملية الاختيار لطلاب الدراسات العليا ، بحيث تصبح عملية اختيارية حقيقية وليست عملية مجاملات .

٢ - يحد من عدد طلاب الدراسات العليا على النحو الذى يناسب القدرة الفعلية لأى كلية .

٣ - الاعداد الأكاديمي لطلاب الدراسات العليا يجب أن يبدأ «بتوعية مكثفة » لأصول وأخلاقيات البحث الاجتماعى- ويجب إعادة النظر فى نظام المنح الذى يتعلق بعملية الاشراف .واقترح إدخال نظام الساعات المعتمدة فى الدراسات العليا

- ٤ - إلغاء خرافة الاشراف الفردى ، فهي فى تصور الدكتور محمود عبد القادر أصبحت عملية غير ذات جدوى . وبالتالي لابد من وجود الاشراف الجمعى .
- ٥ - أن تمر عملية منح الدرجة العلمية بمراحل متعددة حقيقية بحيث يتحمل القسم والكلية المسئولية كاملة .
- ٦ - أن تكون هناك لجان دائمة للأساتذة ، بحيث لا يتاح للمشرف أن يشكل لجنة المناقشة كما يتراعى له .

ثم عرض بعد ذلك لمجموعة من الضوابط المستحدثة ، والتي قدمها قطاع لجنة التربية ، الذى يسعى لإلغاء الدراسات العليا فى كليات التربية وإنشاء أكاديمية على مستوى الجمهورية تابعة للمجلس الأعلى الجامعات تختص بالتسجيل للدراسات العليا فى الماجستير والدكتوراه ، وتكون وظيفة أى كلية من الكليات هى منح درجة الماجستير والدكتوراه مع الدبلومات المؤهلة للماجستير والدكتوراه . وقد ترشح بعض من تراهم من معييديها للدراسة فى هذه الأكاديمية .

بعد عرض الأوراق الثلاث السابقة ، تناول أعضاء الندوة هذه الأوراق بالتعليق والمناقشة على النحو التالى :

أشار الدكتور محمود عودة إلى أن الدكتور مصطفى سويف أشار إلى وجود ترابط هام بين الكفاءة العلمية والكفاءة الأخلاقية وأن هذا الترابط واضح فى كثير من الأمثلة التى أوردها الدكتور مصطفى سويف ، فى الورقة المقدمة من سيادته ، مثل غياب طرق معينة من التحليل الإحصائى وتأثير ذلك على نتائج البحث وامكانية أن يقود ذلك إلى تضليل للرأى العام أو المسئولين .

وفى تعليقه على الأوراق المقدمة كلها بشكل عام ، أشار الدكتور محمود

عودة ، إلى أن الأوراق المقدمة تثير مشكلة ينبغي مراعاتها في المؤتمر القادم .  
فعلى الرغم من أن جميع الأوراق تنطلق من أن أزمة أخلاقيات البحث العلمى  
مرتبطة بأزمة اجتماعية عامة ( أزمة المجتمع ككل ) ، إلا أن هذا الموضوع لم  
ينل حظه من العناية الكافية ، والاقتراحات المقدمة لحل مشكلة الأزمة الأخلاقية  
فى البحث العلمى ، هى اقتراحات فى تصوره اقتراحات جزئية . وظهر ذلك فى  
ورقة الدكتور محمود عبد القادر ، فإذا ما توفرت هذه الضوابط فإنها ستتحول  
فى ظل مناخ عام ، وفى ظل أزمة عامة ، ستتحول هذه الضوابط إلى ضوابط  
شكلية إلى حد كبير .

واقترح الدكتور محمود عودة أن يكون هناك موضوع معين يربط بين  
الأزمة الاجتماعية بشكل عام وأزمة الأخلاقيات على الأصعدة المختلفة ، ومنها  
بشكل خاص ، الصعيد العلمى أو صعيد البحث العلمى ، ومن ثم ينبغى أن  
تكون الاقتراحات أيضا منطلقة من هذا التصور " ولا تكون بشكل جزئى لأنها  
ستكون غير مفيدة ، وتأكيدا على ذلك ذكر أن اللوائح تتضمن العديد من  
الضوابط والاقتراحات ، وبالرغم من ذلك فهناك أزمة أخلاقية .

علق الدكتور محمد على بعد ذلك بمحاولة استخلاص بعض القضايا ، التى  
من الممكن أن تصلح موضوعات للدراسة والنقاش فى المؤتمر .

اقترح أن يعالج موضوع « المتطلبات المهنية للاشتغال بالبحث الاجتماعى »  
فما هى المتطلبات المهنية المفترض وجودها عند المشتغلين بالبحث العلمى فى  
مصر بحيث أن من لا ينطبق عليه هذه المتطلبات ترفض الجماعة العلمية عضويته  
بحيث يصاغ شكل من أشكال الالتزام .

كما اقترح الدكتور محمد على تخصيص أربع أوراق على النحو التالى :

- ١ - ورقة لمناقشة الالتزامات العلمية للباحث الاجتماعى .
- ٢ - ورقة لمناقشة الالتزامات العملية للباحث الاجتماعى ، أى قدرة الباحث الاجتماعى على تطوير معرفة قابلة للاستخدام والتطبيق .
- ٣ - ورقة عن المستويات الاجتماعية والأخلاقية للباحث الاجتماعى ، وتناقش فيها مسألة النقل والدور النقدى للباحث الاجتماعى فى المجتمع المصرى .
- أما عن قضية الدراسات العليا وإقامة أكاديمية والتي أثارها الدكتور محمود عبد القادر فيرى الدكتور محمد على أنها قضية خارجة من نطاق اهتمامنا .
- ٤ - اقترح الدكتور محمد على دراسة تحليلية بتوجهات البحث الاجتماعى فى مصر ، فى الحقبة الأخيرة ، وحصاد تجربة البحث الاجتماعى على مستوى المؤسسات المختلفة .

علق الدكتور محمود عبد القادر على الورقة المقدمة من الدكتور مصطفى سوفى بأن الورقة تنسحب أيضا على دول العالم المتقدم وليس دول العالم الثالث فقط .

وتسأل الدكتور محمود عبد القادر عما يعنيه الدكتور مصطفى سوفى بمعنى العالم؟ وهل ينسحب على الباحث العادى الذى حصل على درجة الدكتوراه. وأثار تساؤلا حول كيف يتعلم الباحثون التقنيات الراقية أو المتقدمة فى ظل نظام المنح فى مصر ؟

وأشار الدكتور محمود عبد القادر بضرورة وضع تعريف لما هو مقصود بالعلوم الاجتماعية ؟ .

كما أكد أن الأعضاء الحاضرين لهم توجهات نظرية قد لا تعكس

التوجهات النظرية الأخرى . وبالتالي ناشد الندوة التحضيرية أن تضع فى اعتبارها أن تمثل كل وجهات النظر الخاصة بالمعنيين بالعلوم الاجتماعية . عبر عن تساؤله حول المعنيين هل هم من يعملون بالفعل ، بمعنى أن يكون باحثا ، عضوا فى هيئة التدريس ، أم أن المعنى ينسحب على الاهتمامات . فهناك شخصيات معنوية لها أفكار اجتماعية .

علق الدكتور عبد الباسط عبد المعطى على ورقتى الدكتور مصطفى سويف والدكتور محمد على بالإشارة إلى أن كلا من الورقتين أثارتا قضية الكفاءة النظرية للباحث ، خاصة أن الموقف النظرى للباحث يمكن أن يؤثر فى عملية اختياره لقضاياها البحثية وهذا يطرح من جانب آخر قضية الملازمة الواقعية والتاريخية للنظرية المقدمة . وتسأل الدكتور عبد الباسط عبد المعطى حول ضمانات هذه الملازمة التاريخية والواقعية للاختيار النظرى . وفى رأيه أن لا يكون هناك اختيار واحد إذا ما قبلنا فكرة حرية الباحث فى اختيار موقفه النظرى ، وعلى الرغم من هذه التباينات بين موقف نظرى وآخر ، فما هى الحدود التى من الممكن أن تمثل قاسما مشتركا . فهناك شروط ذات طابع منهجى موجودة فى فلسفة المناهج يمكن أن يشار إليها ، وبعضها حدود معرفية، فهناك بعض أشياء أصبح لا يختلف عليها كثيرا .

أشار الدكتور عبد الباسط عبد المعطى إلى أن ورقة الدكتور محمد على تشير الدور النقدي للبحث الاجتماعى والباحث ، وهذا يثير تساؤلا ، هل نهمل هذا الدور تماما ؟ أم نميز بين حد أدنى مرحلى وحد أقصى ؟ وأيضا آثار تساؤلا هو " هل فعلا ظروف العالم الثالث لا تقتضى وجود هذا النوع من الباحثين الذين لديهم دور محدد ؟ " .

تسأل أيضا حول " نوع النشر الملائم علميا ، وأخلاقية توصيل المعرفة

المبسطة غير المخلة بقواعد العلم أو القيم .

أما فيما يتعلق بالورقة المقدمة من الدكتور محمود عبد القادر ، فتسأل  
حول على من تقع مسئولية اقامة الاكاديمية ؟ أيضا قضية الاشراف الجماعى  
تحتاج إلى ضوابط ، فما هى الشروط لكى يكون الاشراف جماعيا ؟

علق الدكتور صلاح عبد المتعال على الورقة المقدمة من الدكتور محمود  
عبد القادر ، وكان تعليقه حول المسئولية الجماعية للاشراف ، وتسأل حول الهدف  
من المناداة بالإشراف الجماعى .

وفيما يتعلق بفكرة انشاء أكاديمية للدراسات العليا ، تسأل حول امكانية  
اشتراك المركز فى هذا ، وهل يمكن أن يتحول إلى هيئة مانحة للماجستير  
والدكتوراه بالتعاون مع الجامعة ؟

وفيما يتعلق بالورقة المقدمة من الدكتور مصطفى سويف أشار الدكتور  
صلاح عبد المتعال إلى أن الورقة تثير مجموعة من التساؤلات أهمها موضوع  
اللامحاسبة وعبر عن رأيه فى أن الانضباط يمكن أن يكون من خلال لائحة  
منظمة .

وفيما يتعلق بقضية « الاستسهال » التى أشار إليها الدكتور مصطفى  
سويف عبر الدكتور صلاح عبد المتعال أنها ترجع إلى انفلات فى البلد التى  
ينتمون إليها . وتسأل عن الحل للمعاناة الاقتصادية التى تعيشها هذه الدول .

وفيما يتعلق باختيار مشكلة الباحث مازالت فى تصور الدكتور صلاح  
عبد المتعال مشكلة التجهيزات الأيديولوجية قائمة فى عملية اختيار موضوع البحث  
وأيضا فى طرح النموذج التصورى .

وفيما يتعلق باختيار العينة عبر عن أن النول النامية والمتقدمة تظهر فكرة السهولة في الحصول على العينة وهذه القضية تحتاج إلى مزيد من النقاش .

وفيما يتعلق بالورقة المقدمة من الدكتور محمد علي أشار الدكتور صلاح عبد المتعال إلى أهمية تشخيص فشل علماء الاجتماع في الإسهام بدور إيجابي في المجتمع . وأكد على ضرورة ملامسة الواقع الاجتماعي ودراسة التيارات الفكرية وحركة هذه التيارات . وتساءل حول المقصود بالتقدم الاجتماعي ، وضرورة دراسة فكرة الثقافة الدينية التي تؤثر في سلوك الجماهير الآن .

علقت الدكتورة ناهد صالح على الورقة المقدمة من الدكتور مصطفى سويف بأن موضوع كفاءة العلماء في دول العالم الثالث الذي تناولته الورقة ينقلنا إلى إثارة قضية أساسية ومرتبطة بها وهي كفاءة مراكز البحوث وتضع هذه المراكز أمام مسؤوليتها الاجتماعية ، وأشارت في هذا الصدد إلى أن عدد المشتغلين بالبحث العلمي الاجتماعي في النول النامية عدد محدود ، وأن الذين منهم على مستوى مرضى من الكفاءة أكثر محدودة . وفي الوقت ذاته فلدينا مشكلاتنا المتفاقمة الأمر الذي يضع مسؤولية مضاعفة على مراكز البحوث في النول النامية .

وعلمت الدكتورة ناهد صالح على ما ذكره الدكتور محمود عبد القادر عن مراكز البحوث بأن هناك فرقا بين المركز القومي للبحوث الاجتماعية وبين إدارات أو مراكز البحوث التابعة للوزارات أو الجامعات . فعلى سبيل المثال وحدة بحوث في كلية التربية سيكون كل اهتمامها منصبا على البحوث الخاصة بالتربية يجريها متخصصون في فرع واحد من العلوم هو التربية في حين أن المركز القومي تقع عليه مسؤولية أكبر وهي التصدي بالبحث للمشكلات التي يطلق عليها مشكلات كبرى أو القضايا القومية وهو في تناوله لها بالبحث لا يتناولها من تخصص علمي

واحد وإنما تتبع التخصصات الموجودة بالمركز دراسة المشكلة أو القضية من منظور تكامل وتفاعل العلوم Interdisciplinary Approach .

ومن هنا فالمركز تقع عليه مسئولية اجتماعية لا يستطيع أن يقوم بهذه المسئولية بمفرده ، ومن ثم يصبح هناك التزام من جانب أساتذة الجامعات والباحثين في الهيئات العلمية الأخرى بالمشاركة الإيجابية مع المركز في بحث المشكلات والقضايا القومية التي يتصدى لها بالبحث كما أشارت الدكتورة ناهد صالح إلى مسئولية الجامعة في إعداد الكوادر العلمية المؤهلة للبحث العلمى .

وفى تناولها للعلاقة بين السلطة ومراكز البحوث أكدت على أن على مراكز البحوث مسئولية إقناع المسؤولين بأهمية البحث العلمى فى ترشيد السياسات وأهمية البعد الاجتماعى فى هذه السياسات وأكدت على وجود خبرات ناجحة فى هذا المجال فى تاريخ المركز ، وانتقلت من هذه النقاط إلى الربط بين مسئولية مراكز البحوث فى ترشيد السياسات وبين التزام هذه المراكز ومسئوليتها بأن تأتى بحوثها على مستوى عال من الكفاءة . وأشارت فى هذا الصدد إلى ما تنص عليه بعض الموانئق الأخلاقية من التحذير من إجراء بحوث يترتب عليها رسم السياسات العامة أو المساس بمصالح الأفراد أو الجماهير ما لم تتوافر الكفاءة العالية والتمويل الكافى لإجرائها على الوجه الأكمل . وأشارت الدكتورة ناهد صالح قضية أخرى تتعلق بالكفاءة وهى عملية التدريب . وأشارت إلى أنها لا تعنى به تدريب الباحثين فقط ولكن عملية التدريب عملية مستمرة يحتاج إليها الجميع واد فى شكل حوار علمى متصل . كما أشارت أيضا إلى قضية لها أهميتها فى رأيها وهى الموقف من الخبرة الأجنبية ومن النظريات الأجنبية ومن تقدم العلم . فذكرت أنه فى حقبة معينة كنا نقف من الفكر الاجنبى والنظريات الاجنبية موقف المتلقى وبالتالى لم تتوافر النظرة النقدية لهذا الفكر أو تلك النظريات

ثم في حقبة لاحقة حدث رد فعل عكسي وعنيف تمثل في التشكك بل والرفض التام من جانب البعض إلى الحد الذي دفع بهم إلى القول بأن هناك مناهج بحث وأدوات بحث « امبريالية » !! وأكدت الدكتورة ناهد صالح على ضرورة ملاحقة التقدم في العلم على أن يكون دورنا دور الباحث الناقد بوعي وليس دور المتلقي أو الرفض.

كذلك أثارت الدكتورة ناهد صالح قضية أخلاقيات النقد العلمي وأكدت على أهمية وضرورة النقد العلمي والدور الذي يمكن أن تقوم به النوريات العلمية في إرساء أسس وأخلاقيات النقد العلمي .

وفيما يتعلق بعملية اختيار موضوعات البحث ، عبرت الدكتورة ناهد صالح عن رأيها في هذه القضية بضرورة تحديد أولويات للبحث العلمي واقتрحت أن تعتد ندوة حول « وضع سياسة علمية للبحث الاجتماعي » لتحديد أولويات البحوث ، وأهمية تحديد هذه الأولويات يحقق نوعا من تكامل المعرفة بالإضافة إلى المصادقية . أيضا اقترحت أن تكون هناك متابعة للأحداث وإبداء الرأي العلمي فيها كنوع من المسؤولية الاجتماعية .

أكدت الدكتورة ناهد صالح في ختام تعليقها على ضرورة وأهمية التعاون بين المراكز وكافة الجامعات في بحث القضايا القومية .

علق الأستاذ السيد يسين على ورقة الدكتور مصطفى سوف بالإشارة إلى أنها ورقة شاملة تثير مجموعة من القضايا الهامة من بينها الكفاءة العلمية في ذاتها باعتبارها قيمة أخلاقية بما تعكسه هذه الفكرة من قضية هامة هي الدقة في اختيار العاملين من الباحثين العلميين منذ البداية ، فقضية الاختيار هنا هي مسألة أخلاقية تدخل فيها مسألة المحسوبية والواسطة وبدء الفساد . فسوء

الاختيار وعدم التدقيق في هذا الاختيار . يبدأ معه الفساد . فالتدقيق في اختيار  
العنصر العلمى ضمانة أساسية لأشياء أخرى .

تلى نقّة الاختيار مسألة تربية الباحث العلمى كيف يربى الباحث العلمى؟  
يربى علميا ، ويربى على قيم أخلاقية ، وعلى مراكز البحث الوطنية والجامعات  
أن تقدم برامج للتدريب والرقابة على سلوكه ، تقييمه ، قبوله للنقد ، آداب  
الحوار .

أشار الأستاذ السيد يسين إلى مسألة التعميم غير المبرر علميا . فهذه  
مسألة غير أخلاقية أيضا ، النظريات والتفسيرات التى يطلقها بعض الناس  
بجسارة وتؤدى إلى الاضرار بالصالح العام . وهنا لابد من إثارة تساؤل حول  
« ما هى الوسائل لتعقب مثل هذا السلوك وإدانتة علانية ؟ » . بالإضافة إلى ذلك  
فهناك نشر النتائج العلمية فى الصحافة والبحث عن النجومية والشهرة ، كلام  
يشوه صورة العلم لدى الجمهور ، ويؤدى لاستخفاف الجمهور بالبحث العلمى  
والباحثين وأشار الأستاذ السيد يسين إلى مسئولية المركز فى المتابعة والتعقب  
وخلق رأى عام للدفع نحو الجدية فى نشر النتائج العلمية وأن يضع قواعد للنشر  
فى المجلات والصحف ، متى يجوز ومتى لا يجوز ، وبأى صورة ومن الذى  
ينشر وضرورة المحاسبة إداريا وعلميا .

أثار الأستاذ السيد يسين ما أطلق عليه «المسئولية الأخلاقية للعلماء  
والباحثين فى عدم احتكار المعرفة العلمية» ففى كثير من الأحيان يتحدث العلماء  
فيما بينهم ، فما هو دور العلماء أخلاقيا فى نقل المعرفة للمجتمع ؟ كيف تنتقل  
المعرفة العلمية بأسلوب مبسط للجمهور ؟ وقد يبانر المركز القومى بمشروع فى  
هذا بإصدار مجموعة كتيبات مبسطة تباع بأسعار رخيصة تنتقل فيها نتائج  
البحث العلمى بأسلوب بالغ التبسيط ، سواء عن تنظيم الأسرة ، أو تعاطى

المخدرات ، أو مكافحة الجريمة - وقد يستعين المركز بكفاءات غير علمية وهذه مسألة مبررة في تصور الأستاذ السيد يسين أن هذا يمثل دورا يؤدي لنقل الوعي العام من حالة الجهالة التي يعانيها إلى معرفة علمية . وهذه تعد مسئولية أخلاقية تقضى على اغتراب العلم الاجتماعي .

أثار الأستاذ السيد يسين قضية أخرى تتعلق بضرورة التفريق بين أن يكون شخص لديه رؤية محددة ( ليبرالى ، راديكالى ... ) ، وبين عملية التزييف أى أن يلوى عنق البيانات والحقائق لعدم اعترافه بنسبية الحقيقة .

تناول الأستاذ السيد يسين قضية أخرى بالمناقشة تتعلق بموضوع مناهج البحث والأداة . فكثير من استمارات البحث توضع الأسئلة فيها بشكل عشوائى وتكون الاستمارة فى النهاية عبارة عن مجموعة من الأسئلة التى لا معنى لها . أما عن أهمية الاستمارة فيمكن دراسة الاستمارة التى أعدها كارل ماركس التى تشير إلى أنه وضعها لتحقيق غرض معين وهو رفع وعى العامل بمشكلاته الحقيقية وبالصرع الطبقي فى المجتمع ، بعبارة أخرى حين ينتهى العامل من الاجابة على الأسئلة سيرتفع وعيه . أبرز الأستاذ السيد يسين هذا المثال للتأكيد على أن أداة البحث ليست فقط وسيلة لجمع البيانات بل ينبغى أن تكون أداة البحث فى ذاتها وسيلة لرفع وعى المبحوث بمشكلاته .

وفيمما يتعلق بقضية الرقابة العلمية ، أشار الأستاذ السيد يسين إلى أهمية هذه القضية . فهناك مسألة التحكيم العلمى خصوصا فى مراكز البحوث . لابد من العرض على محكمين ثقات ، فى مرحلة الخطأ ( المشروع فى بدايته ) ، وهناك أيضا مرحلة النشر ، فليس كل من كتب يحق له النشر . فلا بد من العرض على محكمين فيما يتعلق بإجازة النشر .

وفى تعليق الأستاذ السيد يسين على الورقة المقدمة من الدكتور محمد على، أشار إلى إثارة الورقة لمسألة هامة وهى محاولة لفت النظر إلى بؤرة معينة للاهتمام أو الدليل النظرى ، هذه الفكرة قريبة من فكرة السياسة العلمية ، فالسياسة العلمية كما أشارت الدكتورة ناهد صالح موضوع بالغ الأهمية وقد أشارت إلى نقطة أساسية وهى أنه إذا كانت هذه المجموعة التى ستناقش أولويات البحث العلمى ممثلة للجامعات بأقسامها المختلفة وهذا فى حد ذاته مما يساعد على التكامل بين الجامعة والمركز القومى للبحوث . أن الاساتذة يتبنون الموضوعات كرسائل للماجستير والدكتوراه وقد تشجع فكرة أن الاساتذة يتبنون مشروعات طويلة المدى ، مثل وجود مشروع متعدد المراحل يوزع على أكثر من طالب فى الماجستير والدكتوراه بحيث أنه فى خلال خمس أو ست سنوات يحدث نوع من تكامل المعرفة بالنسبة لموضوع معين ، ومن الممكن أن يحدث نوع من تقسيم العمل .

أكد الأستاذ السيد يسين على أهمية وضرورة وجود السياسة العلمية ،  
والتختر مشكلات البحث بطريقة عشوائية .

أما فيما يتعلق بمسألة الإمبريالية والكتب الأجنبية وصف الأستاذ السيد يسين هذا الكلام باعتباره نوعاً من التهريج باسم العلم ، فمقياس الكفاءة ، يعنى أن يكون الباحث على علم بأحدث ما توصل إليه العلم . فلا بد من معرفة الباحث بما لدى الآخرين فلا بد من معرفة أحدث ما يصدر فى تخصص الباحث وفى التخصصات الأخرى ذات الصلة بتخصص الباحث .

أشار الأستاذ السيد يسين إلى وجود نوع من التقصير من قبل العلماء فى الاطلاع على الأبيات الاشتراكية ، وفى موضوع العالم الثالث ، وأشار إلى وجود مدرسة كاملة فى الهند لها إسهامات كبيرة . فماذا نعرف عن ذلك ؟

يعنى ذلك ضرورة الاطلاع على الأدبيات الاشتراكية ، الاشتراك فى الدوريات والاطلاع على أدبيات العالم الثالث وأمريكا اللاتينية والهند وآسيا ، بمعنى مراعاة مثل هذه القضايا عند وضع السياسة العلمية .

بدأ الدكتور مصطفى سوف تعقيبه على التعليقات والتساؤلات التى طرحها الحاضرون بالإشارة إلى أهمية هذه التعليقات على اعتبار أن الورقة التى قدمها تعد " مسودة " سيعيد كتاباتها على ضوء المناقشات ، وأن هذه المناقشات أتاحت لسيادته التفكير فى أكثر من نقطة فيما يتعلق بكيفية إعادة كتابة هذه الورقة .

وفى تعليق الدكتور مصطفى سوف على ما أثاره الدكتور محمود عبد القادر من تساؤل حول صلاحية الورقة للتطبيق على الدلالة الأخلاقية لكفاءة العلماء فى العالم المتقدم « فما هو الفرق » ؟ .

عبر الدكتور مصطفى سوف عن عدم اعتقاده انسحاب ذلك على العالم المتقدم ، لأن بعض الأمثلة الواردة فى الورقة تشير إلى أن هذه الورقة موجهة نوعياً إلى ظروف الحياة فى هذه المجتمعات النامية ، وبالتالي فالقول بضرورة أن يكون للمشكلة درجة من الدلالة ، درجة من الأهمية ، سواء أهمية نظرية أو تطبيقية .

كما أشار الدكتور مصطفى سوف إلى أنه يستخدم العالم والباحث كمترادفين وذلك فى تعليقه على سؤال الدكتور محمود عبد القادر .

وعلق الدكتور مصطفى سوف على التساؤل الذى طرحه الدكتور عبد الباسط عبد المعطى وهو إلى أى مدى تحتم ظروف العالم الثالث وجود الباحث واسع الأفق ؟ وافق الدكتور مصطفى سوف على أهمية وجود هذا

الباحث سواء فى العالم النامى أو المتقدم .

أما عن تساؤل الدكتور صلاح عبد المتعال فيما يتعلق بموضوع اللامحاسبة، أجب الدكتور مصطفى سويف أن أحد مظاهر المحاسبة هى النقد ، وخاصة إذا ما اتبع النقد الأصول الأخلاقية لنشر النقد العلمى . مثال هذا عندما أرادت إحدى مجلات جامعة فلوريدا نشر نقد لبحث تعاطى المخدرات ، أرسلت المجلة للدكتور مصطفى سويف النقد قبل نشره حتى تيسر له نشر الرد إذا أراد ذلك لينشر النقد والرد معا ، وأخلاقيا لا بد أن ينشرا معا فى نفس المكان هذا المثال يعد مظهرا من مظاهر المحاسبة .

هذا النوع من النقد لم نعرفه عندنا ، والنقد عندنا ، أما مجاملة عظيمة جدا أو انتقادا شخصيا .

أما عن موضوع الاستسهالات فقد أشار الدكتور مصطفى سويف إلى أن الدكتور ناهد صالح تكفلت بالرد ، ولكن قوله أن العقبات والصعوبات موضوعيا لها قدر من الوجود ، انسانية ، سلوكيا ، اجتماعيا ... الخ . هذه كلها موجودات نفسية اجتماعية ورنها نفسى اجتماعى . ومن الممكن تضخيم ورنها ومن الممكن تقليل ورنها ، ولكن لا استطيع أن أفيها .

أيد الدكتور مصطفى سويف ما قدمته الدكتور ناهد صالح من ربط بين كفاءة الباحثين وكفاءة مراكز البحوث .

أما عن ظروف العالم الثالث ، فقد تناول الدكتور مصطفى سويف هذه القضية بالتعليق عن مهمة العلماء فى هذه البلاد المهتدة بالمجاعات والجفاف . ومسئوليتهم الأخلاقية فى مقابل ما ينقق على البحث العلمى .

كذلك أكد الدكتور مصطفى سويف ما طرحته الدكتورة ناهد صالح فى

موضوع اختيار الموضوع أو المشكلة ، وبالتالي سياسة المركز فى وضع أولوية للمشكلات الجديرة بالبحث .

علق الدكتور مصطفى سويىف على الفكرة التى طرحتها عن التكامل بين المركز والجامعة ، بالقول أن الجامعات يعاب عليها أن كل الهيئة فيها ، إحدى واجباتهم الرئيسية بحكم القانون ، هى التدريس ، والجزء الثانى من الواجب ، البحوث ، وأن اللائحة التنفيذية تتضمن أنه من الممكن من حين لآخر أن يفرغ الأساتذة بناء على طلبهم ، للبحث فى مقابل ذلك يكون المركز لديه الاستعداد لهذا وتقديم التسهيلات لهم ، كذلك من الممكن أن ينتدب من المركز باحثون للتدريس فى الجامعة هذا التطعيم المتبادل ربما يكون من بين الطرق التى من شأنها ، لمن أراد ، من الأساتذة أن يعود إلى شحذ قدراته البحثية .

وأشار سيادته أيضا إلى أهمية القضية التى أثارها الأستاذ السيد يسين والخاصة بعملية اختيار الباحثين وتربية الباحث الاجتماعى .

تناول رئيس الجلسة الدكتور محمد الجوهري التعليق بعد عرض الأوراق والتعقيب عليها بالتكيد على الاتفاق حول عدة قضايا مثل قضية الكفاءة العلمية والأبعاد الأخلاقية لها .

عرض الأستاذ السيد يسين للتقرير الذى أعد فى ضوء التلخيصات التى قدمت . وأشار إلى أن الهدف الأساسى هو بلورة عدد من رمس الموضوعات الأساسية بناء على الأوراق التى قدمت والمناقشات ، على أن يكون جدول أعمال المؤتمر القادم ، ورمس الموضوعات هذه من الممكن أن تخضع للمناقشة .

عرض الأستاذ السيد يسين حوالى ١٢ نقطة أساسية فى الموضوع على النحو التالى :

١ - مسألة العملية التعليمية واختيار وتدريب الباحثين العلميين . « ماذا يتعلم الشخص ، المقررات ، تكامل المنظورات ، التدريب النظري والعملي ، حرية البحث العلمي » .

٢ - مشكلات اختيار موضوعات البحوث - وهنا مجموعة من النقاط الفرعية ، لابد من مراعاتها :

أ - قبول التعددية الفكرية والعلمية التي سيقترن عليها أخلاقيا عدم إدانة شخص لاتجاهه الأيديولوجي .

ب - مشكلات انتماء الباحث « ماذا نعني بالانتماء وما هي أبعاده ؟ » .

ج - السياسة العلمية للبحوث ، سواء داخل الجامعات أو في مراكز البحث القومية .

٣ - مشكلات اجراء البحوث ، هناك مشكلة أولى هي :

أ - البحوث السرية والعلانية ، ومدى شرعية الانضمام إلى بحث سرى غير معلن .

ب - مشكلات اقتحام خصوصية الأفراد المبحوثين والجامعات .

ج - مشكلات التواصل مع حالات البحث ، تقديم الباحث لنفسه والتعريف بمؤسسته .

د - مشكلات عرض نتائج البحوث على حالات البحث ، ما مدى امكانياتها من الناحية الفعلية .

هـ - مشكلات نشر البحوث ، ضوابطها وقواعدها .

٤ - البحث العلمي الاجتماعي والتطبيقات الاجتماعية ، متابعة وتحليل ونقد الممارسات التطبيقية وترشيد السياسات الاجتماعية " ماذا يجري في المجتمع من سياسات سواء تنظيم الأسرة أو في مكافحة المخدرات أو الرقابة من الجريمة .

٥ - مشكلات علاقة الباحث بالسلطة وتتضمن مجموعة من النقاط الفرعية :

أ - استقلالية البحث العلمى .

ب - الحصانة العلمية للباحثين .

ج - الباحث والتنظيمات السياسية .

د - الدور النقدي للباحث " ماذا يعنى به فى العالم الثالث " .

٦ - مشكلات الاتصال العلمى وتتضمن عدة نقاط :

١ - البحوث الأجنبية « باحث اجنبى هنا - ما هو مدى قبول أو عدم قبول أو وضع قيود على حركته أو إتاحة الفرصة له أو وضع اعتراض عليه » ؟ .

ب - البحوث المشتركة الممولة ، وهنا ينبغى التركيز على دراسة الحالات وما مدى اضافتها للمعرفة وما مدى تركيزها على بيانات معينة لها طابع خاص للاستغلال ضد مصلحة الأمن القومى ، هناك تهويمات حول هذا ، لابد من عرض عينات مما أجرى من بحوث أجنبية فى مصر ، منشورة وتحلل نقديا . أيضا هناك قضية تبنى الدولة للبحوث المشتركة ، ماذا عن برنامج مثل برنامج الارتباط مع الجامعات الامريكية ؟ فما هى ضوابط قبول الدولة لهذه البحوث ؟ ما هى شروطها السياسية ؟ ما هى مخاطرها ؟ ما هى ضوابط النشر ؟ ما هى ضوابط البيانات ؟ لأنه قد يتبين أن هذه هى أخطر أنواع البحوث من ناحية الاهمية ، فبحوث الأفراد أو الجامعات محدودة .

ج - مسألة البحوث المقارنة ، ما مدى أهميته ، ما هى ضوابطها ؟ .

٧ - مشكلة نشر نتائج البحوث العلمية فى الصحف ووسائل الاعلام ، ما هى ضوابطها وحدودها ، وكيف يمكن المحاسبة عليها ؟ .

٨ - مشكلة تكيم البيانات الاجتماعية وبنوك المعلومات والضوابط الأخلاقية لاستخدامها عندنا الآن فى مصر ميل لإنشاء Data Bank لو تعمقت هذه الحركة كما حدث فى أمريكا سيؤدى هذا إلى اختراق خصوصية الأفراد وخطورة استخدام الأجهزة الأمنية لهذه البيانات الخاصة بالأفراد ، فلا بد من وضع ضوابط لهذا .

٩ - القيود المفروضة على البحث الاجتماعى فى مصر ، من عدة جوانب ، منها:  
أ - نقص التمويل لأقسام البحوث فى الجامعات .

ب - التشريعات القائمة المعوقة للبحث العلمى الاجتماعى .

ج - الرقابة السياسية ، مشاكلها حول منع بحث معين ، أو بحث مشكلات معينة تقديرا لاعتبارات أمنية أو أخرى ، فما هو دورنا فى مقارنة الرقابة السياسية على نشاط الباحثين العلميين الملتزمين بقضايا مجتمعهم ؟ .

١٠ - مؤهلات العاملين فى البحث الاجتماعى ، من يبحث بغير مؤهلات ما مدى صحة هذا المعيار الشكلى وتحديد هذه المشكلة يمكن أن يتم عن طريق التحكيم العلمى .

١١ - الميثاق الأخلاقى ، كيف يمكن عمل ميثاق فى ضوء النماذج العالمية ، ليس ترجمة لها ، إنما استرشادا بها .

١٢ - إنشاء اتحاد للعلميين الاجتماعيين فى كافة العلوم الاجتماعية يمثل كافة العلوم الاجتماعية بعد حل المشكلة المنهجية الخاصة بتعريف العلوم الاجتماعية ، بدون هذا يصبح الميثاق قيمة أدبية ، والميثاق تطبقه هيئة ما ، هناك دور لجنة للقيم داخل هذه الهيئة .

تلى عرض الأستاذ السيد يسين لروى الموضوعات السابقة اقتراحات السادة الأعضاء حول بعض القضايا التى ينبغى اضافتها .

اقترح الدكتور محمود عودة تقديم ورقتين فى المؤتمر الأولى : حول  
الفنوت والمؤتمرات الممولة من الخارج التى تعرضت لبعض القضايا الحساسة  
مثل قضايا التطرف الدينى ، والورقة الثانية : تكون حول بيوت الخبرة ومكاتب  
البحوث الخاصة ، اهتماماتها ونشاطاتها .

أشار الدكتور الجوهري أنه فيما يتعلق بالورقتين المقترحتين من الدكتور  
محمود عودة يمكن أن تندرجا تحت موضوع الاتصال العلمى .

اقترح الدكتور عبد الباسط عبد المعطى اضافة قضية أخلاقيات البحث  
الميدانى وأمانة جمع المادة .

اقترح الدكتور محمد الجوهري اضافة قضية تبسيط العلم ، وتندرج  
تحت مشكلات النشر .

اقترح الدكتور عبد الباسط عبد المعطى اضافة قضية التواصل بين الباحثين  
أنفسهم وتبادلهم للأعمال .

أضافت الدكتورة ناهد صالح قضية « أخلاقيات التعامل فى الوسط  
العلمى » .

أيضا اقترح الدكتور عبد الباسط عبد المعطى تقديم ورقة حول المسئولية  
الاجتماعية ، استقلالية الباحث هل هى مطلقة . واقترح الدكتور الجوهري  
اخال قضية المسئولية الاجتماعية فى موضوع علاقة الباحث بالسلطة .

فيما يتعلق بموضوع الاتصال - أشار الدكتور محمد الجوهري إلى وجود  
نوعين ، الاتصال على المستوى المحلى والاتصال الاجنبى .

عبر الدكتور محمود عبد القادر عن تصوره أن الندوة التحضيرية هدفها هو

تلخيص الأوراق فى تعريفات محددة لمعنى أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى والتى منها تنطلق لتقسيم الموضوعات و ليس بالضرورة أن يغطى المؤتمر القادم كل هذه الموضوعات . كما عبر أيضا عن تصوره أن هذه الندوة تنتهى إلى ورقة شاملة فيها توجهات ووصف بالمقصود بالأخلاقيات والبحث العلمى الاجتماعى .

كما عبر عن رأيه أن كثيرا من الأوراق « إنما استغرقت فى جدل نظرى ومداخل سوسيولوجية التى قد لا يعنى الباحث العادى بتفاصيلها » . كما عبر عن تصوره لهذه الورقة المجمعة ، هو أن تكون الاطار العام الذى سيحرك حركة المؤتمر والأولويات .

علق الأستاذ السيد يسين على بعض ما ذكره الدكتور محمود عبد القادر عن عدم موافقته على التفرقة التى قدمها لما تتطوى عليه من استخفاف بالجوانب النظرية والتركيز على الجوانب العملية . فلا توجد جوانب عملية بدون تأصيل نظرى ، فالجوانب العملية تأتى بعد عرض نظرى أيضا ، المسألة ليست ترجمة ميثاق أخلاقى المسألة هى إقامة حوار قومى على مستوى علماء اجتماعيين من كافة التخصصات ، تطرح القضايا بمنهج نقدى ، تأصيلها نظريا ، يتضح فيها الخلاف ، يتعلم كل فرد أن الحقيقة نسبية .

علق الدكتور محمد الجوهرى بإثارة قضية هامة وهى أن القضية لن تحل بالنصوص وحدها ، حتى لو توصلنا إلى تأسيس هيئة وفرض قواعد وتعديل القوانين فهناك عملية خلق رأى العام المستنير حول هذه القضية بين جمهور المشتغلين بالعلم .

وأضاف الدكتور صلاح عبد المتعال بالإشارة إلى موضوعين هنا :

- ضوابط الانحراف فى البحوث العلمية ، أو الوقاية من الانحراف .

## - أخلاقيات الاسناد والبرهان العلمى .

وبالنسبة لتأكيد الاتصال بين الباحثين العلميين أقترح الأستاذ السيد يسين أن ينشئ المركز نشرة نقدية فى العلوم الاجتماعية تشرف عليها هيئة ممثلة للعلوم الاجتماعية تتولى بالنقد والتقييم ما يصدر فى المجلات العلمية المختلفة تلتزم بأصول النقد العلمى الحقيقى ، وتعطى نموذجاً فى آداب الحوار و منهجية النقد العلمى ، تكتيك عرض الكتب والرسائل ، بيلوجرافيا للرسائل الغير منشورة بحيث يكون أداة للتواصل وأداة للنقد.

وفى ختام الجلسة قدم الدكتور محمد الجوهري الشكر لجميع المشاركين فى المؤتمر والمركز على مبادرته بعقد هذه الندوة التحضيرية ، كما وجهت الدكتورة ناهد صالح الشكر لجميع الأعضاء مؤكدة على أن المركز يرحب دائماً بمناقشة أى قضية قومية أى قضية خاصة بالعلوم الاجتماعية فى مناخ يكفل حرية الحوار العلمى .

وانتهت الجلسة فى تمام الساعة الثانية عشرة مساء .

**المؤتمر الأول**  
**لاتجاهيات البحث العلمى الاجتماعى فى مصر**  
**" الموضوعات المقترحة "**

- الموضوع الأول : حرية البحث العلمى . والمسئولية الاجتماعية للباحث :**
- ١ - تحقيق المناخ الملائم لذيوع المنهج العلمى ، والمعارف العلمية ( مسئولية مشتركة بين الباحث والدولة ) .
  - ٢ - أولويات البحوث وحرية الباحث فى اختيار مشكلات البحث :
    - البحوث التطبيقية .
    - البحوث البحتة أو الأساسية .
  - ٣ - رسم سياسة البحث العلمى :
    - حق الدولة ، وحدوده .
    - المسئولية المترتبة على ممارسة هذا الحق :
    - ضرورة الاستفادة من نتائج البحث العلمى على مستوى الدولة .
    - ضرورة ترك بعض المنافذ فى الخطة والتمويل للمبادرات الفردية من جانب العلماء .
    - دور العلماء فى ترشيد ممارسة الدولة حقها فى رسم السياسة العلمية، ومسئوليتها عن ذلك .
  - ٤ - قضية الالتزام فى البحث العلمى :
    - التزام الباحث بماذا ؟
    - التزام الباحث نحو من ؟
    - مسئولية الباحث العلمى فى تربية الكوادر العلمية .
    - الوظيفة النقدية للبحث العلمى .

## الموضوع الثانى : العلاقة مع هيئات التمويل والجامعات الأجنبية :

١ - السياسة المعلنة للدولة إزاء مراكز البحوث الأجنبية ، وأجراء البحوث

الأجنبية :

- التشريعات المنظمة لوجود تلك المراكز ، ولأجراء هذه البحوث .

٢ - صورة البحوث المختلفة :

- البحث الأجنبى ( بحث أجنبى موضوعا وتخطيطا ، ويستعين بباحثين

مصريين ) .

- بحث مصرى تموله هيئة أجنبية .

- بحث مشترك ( من حيث الموضوع والتخطيط والتمويل ) .

- التعاون العلمى على هامش البحوث ( الندوات - البرامج العلمية

المشترك ) .

٣ - دراسة حالات .

- مشروع الـ MIT ومركز التخطيط التكنولوجى بجامعة القاهرة .

- مشروع الترابط بين الجامعات العربية والأمريكية فى إطار المجلس

الأعلى للجامعات .

- البحوث الممولة من الخارج ، التى تجرى فى نطاق الوزارات

ومؤسسات الدولة .

- مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية .

- مراكز البحوث الأجنبية .

## الموضوع الثالث : أخلاقيات أجراء البحوث الاجتماعية :

- الكفاءة العلمية من منظور أخلاقى .

- الأمانة العلمية فى إثارة الاسئلة والاجابة عليها .

- القواعد الأخلاقية التى تحكم علاقة الباحث بالمبحوث ( مع اهتمام

خاص بالحفاظ على سرية البيانات ) .

– التدريب والتنشئة العلمية من منظور أخلاقي .

#### **الموضوع الرابع : أخلاقيات النشر العلمي :**

– السرقات العلمية .

– الالتزام بقواعد التوثيق ، وأصول النشر عن الاجراءات العلمية أو

المدنية .

– أخلاقيات النشر في وسائل الاعلام .

– حقوق الباحث لدى الغير ، وحقوق الغير لدى الباحث (مراكز البحث ،

والجامعات ، وجهات التمويل عموما ) .

#### **الموضوع الخامس : نحو ميثاق أخلاقي للبحث العلمي :**

– ضرورة وضع ميثاق أخلاقي يحتوى على المبادئ التي يمكن الاحتكام

اليها .

– تخطيط أولى للميثاق المقترح .

– الجمعيات العلمية المتخصصة ودورها في وضع الضوابط الأخلاقية

وتنفيذ الميثاق المقترح .

– نظرة على دور الجمعيات العلمية في الخارج في تطبيق المواثيق

الأخلاقية .

رقم الإيداع ٩٠/٧٠٣٢

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية



Biblioteca Alexandrina



0634776